البرنامج المشترك بين

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

وجامعة الأقصى

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وانعكاساتها على الوحدة الوطنية (1993-2011)

The Israeli Palestinian Negotiations and their Reflections On The National Unity (2011 - 1993)

إعداد الباحثة

إيمان جابر مصلح

إشراف

أ.د. عبد الستار توفيق قاسم

أستاذ العلوم السياسية بجامعة النجاح – نابلس

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من أكاديمية الإدارة والسياسة- غزة

1437 هـ - 2016م

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **إيمان جابر عبد العزيز مصلح**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

"المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية وانعكاساتها على الوحدة الوطنية"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 12 جمادى الثاني 1437 هـ، الموافق 2016/03/21 م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. عبد الستار توفيق قاسم	مشرفاً ورئيساً
أ. د. أسامة محمد أبو نحل	مناقشاً خارجياً
د. أحمد جواد الوادية	مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم

سورة آل عمران (103)

الإهـــــــداء

إلى الأمثولة والتضحية والسخاء بلا عناء

. . :: إلى والدتي الحنونة :: . .

إلى من أرى سعادتي بنيل رضاه

. . :: إلى والدي العزيز :: . .

إلى من يفرح لفرحي و يسرهم نجاحي

. . :: أخوتي و أخواتي :: . .

إلى القاسم المشترك بين هويتي و انتمائي وكبريائي

. . :: وطني فلسطين :: . .

إلى أرواح الشهداء الذين روت دماؤهم الطاهرة أرض الإسراء والمعراج

. . :: إلى هؤلاء الأحبة أهدي رسالتي :: . .

الباحثة

الشكر والتقدير

الحمد لله والشكر له على عونه وتوفيقه لي على إنجاز هذا العمل الذي آمل أن يكون في ما يفيد المهتمين، خاصة اتجاه القضية الفلسطينية.

وانطلاقاً من العرفان بالجميل فإنني أتقدم بجزيل الشكر والتقدير، وفائق الاحترام إلى أستاذي الجليل، الأستاذ الدكتور: **عبد الستار قاسم، أستاذ العلوم السياسية بجامعة النجاح الوطنية نابلس**، على تكرمه بالإشراف على هذا البحث، وعلى ما أحاطني به من اهتمام وتوجيه منذ بدأت إعداد خطة البحث، فقد ساعدني على تخطي الصعاب ووهبني قوة وثقة لإتمام بحثي، فله منى كل الشكر والامتنان، وجزاه الله عني كل الخير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أسرة أكاديمية الإدارة والسياسة ممثلة برئيسها الدكتور/ محمد المدهون، والشكر موصول إلى جميع الأساتذة في الأكاديمية على ما بذلوه من الجهد في سبيل هذا الصرح التعليمي.

وأتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة أ.د. أسامة أبو نحل و د. أحمد الوادية لموافقتها على مناقشة هذه الدراسة والحكم عليها.

وأخيراً أتوجه بالشكر والتقدير لكل من شاركني في مسيرة بحثي، ومن منحني معلومات قيمة أثناء إعداد الخطة والبحث، والشكر موصول لجميع الشخصيات الذين آثروا الرسالة بمقابلاتهم الشخصية.

للجميع أهدي لهم خالص الشكر والتقدير، وخالص امتناني، والله ولي التوفيق،،،

والله ولي التوفيق،،،

الباحثة

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى **مناقشة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وانعكاساتها على الوحدة الوطنية**، (1993- 2011)، حيث العديد من الاتفاقيات بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي، وما لها من أثر على القضية الفلسطينية ولا سيما اتفاق أوسلو عام 1993، ومروراً بجميع الاتفاقيات التي وُقعت.

كما تم الحديث عن الخلفية التاريخية للمفاوضات، ومناقشة مفهوم المفاوضات، والتطرق للعناصر الأساسية في عملية التفاوض، بالإضافة إلى الاستراتيجيات التفاوضية، وشروط المفاوضات الناجحة، وتم الحديث عن نشأة وتطور المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، و مقدمات توجه منظمة التحرير الفلسطينية للتفاوض، ومبررات إسرائيل للاعتراف بالمنظمة والتفاوض معها، إضافة إلى الحديث عن الوحدة الوطنية، وتقديم رؤية فلسطينية للوحدة، تتمثل في دور منظمة التحرير و الفصائل الفلسطينية لتعزيزها، و أثر الفساد في التفاوض على الوحدة الوطنية و الانتماء الوطني، إضافة إلى استشراف لمستقبل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والحديث عن البدائل والحلول عن المفاوضات للوصول للوحدة الوطنية.

وقد تم الاستعانة بمجموعة من المناهج العلمية في التحليل، المنهج التاريخي، والمنهج المقارن والمنهج الاستشرافي، ذلك لملائمة هذه المناهج لمثل هذا النوع من الدراسات، والاستعانة ببعض النظريات المصاحبة لتطور العلاقات الدولية.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من الآراء حول المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، من خلال المقابلات مع بعض الشخصيات البارزة ممن لديهم القدرة على دراسة وتحليل واقع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

وتمثل مجتمع الدراسة من: الأكاديميين والمثقفين والمفكرين القادرين على استيعاب المرحلة، وتحليل مكوناتها، وربط العلاقات الجدلية بعضها ببعض، والوصول إلى استنتاجات حول المرحلة بخصوص الوحدة الوطنية الفلسطينية ومستوى الالتزام الفلسطيني بالحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة، أما بخصوص العينة فقد تمثلت في أساتذة علم السياسة في الجامعات الفلسطينية و الإعلاميين البارزين والمحللين السياسيين، والمثقفين المفكرين السياسيين.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وكان من أهمها: أن السياسة الفلسطينية ما زالت غير قادرة على معالجة الأسباب الرئيسية للقضايا المحورية في القضية الفلسطينية، ولم ترتق المفاوضات السياسية لتطلعات الشعب الفلسطيني وآماله، وتردي النظام السياسي

الفلسطيني، وغياب الشراكة السياسية، وانعدام التوافق الوطني نتيجة للأخطاء التي وقعت فيها الفصائل وخصوصاً حركتي فتح وحماس.

كما قدمت الدراسة أيضاً مجموعة من التوصيات والتي كان أهمها: ضرورة اتخاذ صانعي السياسة الفلسطينية خطوات عملية سياسية، لتكون قادرة على معالجة الأسباب الرئيسية للقضايا المحورية في القضية الفلسطينية، وأن ترتق بالمفاوضات لتتناسب مع تطلعات الشعب الفلسطيني وآماله، وإصلاح النظام السياسي الفلسطيني، وتكريس الشراكة السياسية الحقيقية بين الأحزاب الفلسطينية.

Abstract

This study aims to discuss the consequences of the Palestinian Israeli negotiations and the many agreements that signed between the two sides, especially Oslo agreement, and their impacts on the national unity (1993 – 2011).

It also discusses the historic background of the negotiations, the concept of negotiations, the main elements of the negotiation process, negotiation strategies, and the terms of the successful negotiations. In addition, it discusses the inaugurations and development of the Palestinian Israeli negotiations, the first steps of PLO towards negotiation and the justifications for Israel to recognize and negotiate with PLO.

Furthermore, the study addresses the national unity and offers a Palestinian vision for it represented in the role of PLO and the Palestrina factors to promote it and the negative impact of corruption on it and the national affiliation. Also, it explores the future of the Palestinian Israeli negotiations, and addresses the alternatives and solutions of negotiations agreement to reach the national unity.

The study follows the crisis management, the elite studying, the exploratory, the comparative, and the historical approaches that suit this type of studies.

The study presents a group of views about the Palestinian Israeli negotiations through conducting interviews with some the prominent figures who have the ability to study and analyze the reality of the negotiates between the two sides.

The study community is Academicians, intellectuals and thinkers, who are capable to realize the political stage, analyze its components, link the dialectical relationships to each other and reach conclusions about the stage concerning the Palestinian unity and the level of the Palestinian commitment to the Palestinian inalienable national rights.

The study sample is professors of political sciences at the Palestinian universities, prominent journalists, political analysts and political thinkers.

The most important conclusions of the study are as follow:

The Palestinian politics is still incapable to tackle the main reasons of the central issues in the Palestinian cause. Negotiations did not live up to the aspirations of the Palestinian people and their hopes. The deterioration of the Palestinian political system, the absence of political partnership and the

lack of national consensus as a result of Lack of mistakes made by the factions, especially Fatah and Hamas.

The most important recommendations of the study are as follow:

It's necessary to decision makers to take concrete political steps to tackle the main reasons of the central issues in the Palestinian cause and negotiations to live up to the aspirations of the Palestinian people and their hopes. The great need to reform the Palestinian political system and enhance the real political partnership among the Palestinian factions.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصحفة
الآية	ب
الإهـــــداء	ج
الشكر والتقدير	د
ملخص الدراسة	هـ
Abstract	ز
فهرس المحتويات	ط
الفصل الأول الإطار العام للدراسة	1
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	5
منهج الدراسة	5
حدود الدراسة	6
متغيرات الدراسة	6
مجتمع الدراسة	6
عينة الدراسة	7
أدوات الدراسة	7
مصادر الدراسة	7
الدراسات السابقة	7
أولاً: الدراسات الفلسطينية المحلية	7
ثانياً: الدراسات العربية	11
ثالثاً: الدراسات الأجنبية	13
التعقيب على الدراسات السابقة	14
الفجوة البحثية	15
الفصل الثاني الإطار النظري والمفاهيمي لعلم التفاوض	**16**
تمهيد	17

المبحث الأول خلفية تاريخية عن المفاوضات	18
أولاً: تطور المفاوضات	19
ثانياً: التعريفات المعطاة لمفهوم المفاوضات	20
ثالثاً: عناصر العملية التفاوضية	23
رابعاً: أركان وأنواع التفاوض	25
سادساً: استراتيجيات التفاوض	29
المبحث الثاني التفاوض وحل النزاعات	33
أولاً: شروط المفاوضات الناجحة	34
ثانياً: الحوار والمفاوضات	36
ثالثاً: الجدوى من المفاوضات	37
خاتمة:	38
الفصل الثالث نشأة وتطور المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية	**39**
تمهيد	40
المبحث الأول: مبررات إسرائيل للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية	41
أولاً: الضغوط التي تسببت بها انتفاضة عام 1987م	41
ثانياً: الخوف من الاضطرار لمفاوضة حماس	42
المبحث الثاني: التحول الفكري السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في عملية التفاوض	44
أولاً: أسباب التحول الفكري السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية	45
ثانياً: انعكاس الاتفاق على الوحدة الوطنية	46
المبحث الثالث الاستراتيجية التفاوضية لمنظمة التحرير الفلسطينية	47
أولاً: الاستراتيجية والسلوك التفاوضي الفلسطيني(1993م – 2007م)	48
ثانياً: الاستراتيجية التفاوضية والسلوك التفاوضي الفلسطيني من 2007م وحتى 2011م	49
ثالثاً: مؤتمر أنابولس، البيئة التفاوضية (المحددات والواقع)	50
رابعاً: المحددات الداخلية والخارجية للموقف التفاوضي الفلسطيني	52
خامساً: الموقف التفاوضي الفلسطيني	53
المبحث الرابع الاستراتيجية الإسرائيلية التفاوضية	55
أولاً: الاستراتيجية الإسرائيلية العامة	56
ثانياً: النظرية التفاوضية الإسرائيلية وركائزها الاستراتيجية	57

ثالثاً: الأسلوب التفاوضي الإسرائيلي	58
الفصل الرابع الوحدة الوطنية في مرحلتي الكفاح المسلح والتفاوض	**60**
تمهيد	63
المبحث الأول رؤية للوحدة الوطنية الفلسطينية	64
أولاً: الإطار النظري لمفهوم الوحدة الوطنية	63
ثانياً: مقومات الوحدة الوطنية	66
ثالثاً: العوامل الداخلية المؤثرة على الوحدة الوطنية	69
رابعاً: الأسباب التي أدت إلى الانقسام الفلسطيني	72
خامساً: العوامل الخارجية المؤثرة على الوحدة الوطنية	74
سادساً: آليات تعزيز الوحدة الوطنية	76
المبحث الثاني دور منظمة التحرير الفلسطينية في تعزيز الوحدة الوطنية	80
أولاً: إصلاح المنظمة هيكلياً وسياسياً	81
ثانياً: احترام الاتفاقيات الموقعة	82
المبحث الثالث دور القوى والفصائل الفلسطينية في ترسيخ ثقافة الوحدة الوطنية	84
أولاً: الحوار الوطني	85
ثانياً: تمثيل القوى والفصائل في المنظمة	87
المبحث الرابع التفاوض وأثره على الوحدة الوطنية	89
أولاً: الانعكاسات العملية للتفاوض مع إسرائيل	90
ثانياً: مظاهر التنكر الإسرائيلي حول تداعيات المفاوضات	92
المبحث الخامس الفساد وأثره على الوحدة الوطنية	95
أولاً: تعريف الفساد	95
ثانياً: أسباب الفساد	96
ثالثاً: مظاهر الفساد و أشكاله	98
رابعاً: أثر الفساد التفاوضي على الوحدة الوطنية	100
الفصل الخامس مستقبل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وتأثيرها على الوحدة الوطنية	**104**
تمهيد	104
المبحث الأول: الضعف الفلسطيني التفاوضي وانعكاساته على التماسك الاجتماعي والسياسي	105

أولاً: الضعف الفلسطيني التفاوضي والتماسك السياسي	106
ثانياً: الضعف الفلسطيني التفاوضي والتماسك الاجتماعي	109
المبحث الثاني: نظرة مستقبلية للوصول إلى الوحدة الوطنية	112
أولاً: التيه السياسي الفلسطيني	113
ثانياً: خيارات لتعزيز الوحدة الوطنية	114
ثالثاً: المقاومة والمفاوضات "تلازم وليس بدائل" للوحدة الوطنية	120
النتائج والتوصيات	124
أولاً: النتائج	124
ثانياً: التوصيات	127
المصادر والمراجع	129

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- مقدمة.
- مشكلة الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- منهج الدراسة.
- حدود الدراسة.
- متغيرات الدراسة.
- مجتمع الدراسة.
- أدوات الدراسة.
- مصادر الدارسة.
- الدراسات السابقة.

المقدمة:

تعد العملية التفاوضية شكلاً من أشكال العلاقات الدولية منذ نشوء المجتمعات البشرية، وهي عملية معقدة، متشابكة ومتداخلة، نظراً لتعدد أبعاد ومصادر الظاهرة، وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، وهى ظاهرة إنسانية ترتبط بالسلوك الإنساني منذ أن عرف البشر حالة الاستقرار والتجمع والتوسع والانتشار، لذا نجد أن المفاوضات قد شكلت محوراً أساسياً في القانون الدولي منذ أقدم العصور، كأحد الوسائل الدبلوماسية المستخدمة لحل النزاعات.

ونحن هنا بصدد المفاوضات الجارية بين الطرف الإسرائيلي ، والطرف الفلسطيني المتمثل في السلطة الفلسطينية، فمنذ قدوم هذه السلطة إلى قطاع غزة والضفة الغربية، بقيادة الرئيس ياسر عرفات، في عام 1994م كانت جلسات المفاوضات مستمرة، وتنقطع في بعض الأحيان، فتلك المفاوضات بين الطرفيين لم تتناول القضايا الجوهرية حتى الآن، كقضية اللاجئين والقدس والاستيطان وحق العودة، وبقيت هذه القضايا معلقة لمفاوضات الوضع النهائي.

ولم تتمكن هذه المفاوضات من الوصول إلى تحقيق إنجاز ملموس على الأرض و خلق حالة من الاختلاف في الساحة الداخلية الفلسطينية، والمتمثلة في الأحزاب، ووجود حالة من الاختلاف الداخلي ولا سيما بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، وما تبعها من أحداث واقتتال داخلي، وانتقال المسؤولين الحكوميين السابقين إلى الضفة الغربية، وبهذا أصبح هناك حكومتان: حكومة تصريف الأعمال في(الضفة الغربية) والحكومة المقالة في (قطاع غزة).

كان هذا من شأنه تعزيز حالة الفرقة والانقسام الداخلي الفلسطيني، وما نتج عنها من حالة التراشق الإعلامي و السياسي بين الأطراف الفرقاء، حيث ظهرت مجموعة من الفواعل الأساسية التي لعبت دوراً مهماً على حالة الوحدة الوطنية الفلسطينية، تمثل هذا في الظروف الإقليمية من جهة، و عدوان 2008-2009 و2012 من جهة أخرى، وكان من المفروض أن تكون هذه الحروب فرصة ذهبية للتضامن مع غزة، ووقف التنسيق الأمني مع إسرائيل.

مشكلة الدراسة:

هناك حديث يمتد على مدى سنوات حول إقامة دولة فلسطينية دون أن تلوح بالأفق فرصة حقيقية لإقامتها. وكثافة الحديث عن إقامة الدولة لا تترافق مع التطورات العملية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فعلى المستوى الفلسطيني يبدو أن الحديث عن إقامة دولة، كان بديلاً لاسترجاع الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والتي تتلخص في ثابتين فقط وهما، حق العودة وحق تقرير المصير على مدى السنوات، فقد توقف الحديث عن حق العودة، ولم تستفد القيادة الفلسطينية من قرار الأمم المتحدة(181) عام 1947 الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين أحدهما عربية وليست فلسطينية، والأخرى يهودية، ولا من قرار 194 الخاص بالعودة، كما أن قيام منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل عام 1993، قد أسقط حق العودة من الناحية العملية، فمن يعترف بإسرائيل يعترف بسيادتها على الأرض الفلسطينية، ومن يعترف بسيادتها ينفي حقه بإعادة ملايين الفلسطينيين إلى أراضيهم.

وقد تميزت المفاوضات على مر السنين بأنها غير متكافئة، فإسرائيل تتمتع بالقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، إضافة لذلك انحياز الولايات المتحدة الأمريكية لها، وفي المقابل الطرف الفلسطيني تحت الاحتلال، وأغلب الأطراف الإقليمية والدولية ضاغطة على المفاوض الفلسطيني، ما ينتج عن تلك المفاوضات بين الطرفين لها دورٌ سلبيٌ على القضية الفلسطينية، وسبباً لحدوث الانقسام الفلسطيني وعدم الوصول للوحدة الوطنية، فإلى متى ستستمر هذه المفاوضات وبأي صورة إذا لم تحقق أهدافها، لذا جاءت هذه الدراسة للكشف عن مدى قدرة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على تحقيق الوحدة والمصلحة الوطنية بين أبناء الشعب الفلسطيني، وينبثق عن هذه المشكلة سؤال رئيس وهو:

ما تأثير المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على واقع ومستقبل الوحدة الوطنية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية:

1. ماهي ماهية التحول الفكري الفلسطيني والمتغيرات المحيطة به، التي أدت إلى قبوله بكافة مشاريع التسوية السياسية؟
2. ما المقصود بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية؟
3. ما أسباب نشأة وتطور المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية؟
4. كيف أثرت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على حالة الوحدة الوطنية؟

5. ما مستقبل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية؟
6. ما مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على الوحدة الوطنية؟
7. ما دور منظمة التحرير الفلسطينية في تعزيز الوحدة الوطنية؟

أهمية الدراسة:

لا بد من الإشارة إلى أن أهمية هذا البحث تكمن في دراسة موضوع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ويأتي في كونه يتناول عملية التفاوض بين الطرف الإسرائيلي والطرف الفلسطيني المتمثل في السلطة الفلسطينية، وما بينهما من حالة تصارع منذ بداية ظهور الصراع العربي الإسرائيلي.

ومن هنا لابد من توضيح الأهمية النظرية والأهمية التطبيقية لهذه الدراسة وتتلخص فيما يلي:

- **الأهمية النظرية:** قدمت الدراسة أسساً بحثية وعلمية تضفي الجديد إلى المكتبة العربية، وإلى حقل المفاوضات حيث يمكن للمختصين والدارسين في حقل العلوم السياسية والدبلوماسية الاستفادة بشكل نظري عند قيامهم بعملية تحليل كافة الظواهر الاجتماعية المتعلقة بهذا المجال.

- **الأهمية التطبيقية:** أوضحت الدراسة أن المفاوضات شكلت انحرافاً فلسطينياً على الشرعية الفلسطينية المتمثلة بالميثاق الوطني الفلسطيني والقانون الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية، وانحرافاً على التطلعات الفلسطينية والالتزام الفلسطيني بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وبالتالي أحدثت تصدعاً بالمفاهيم الفلسطينية، وبالوعي الفلسطيني، ووضعت الفلسطيني ضد الفلسطيني بسبب التزامها بالاتفاقيات الموقعة والمؤكدة على ضرورة حماية الأمن الإسرائيلي، ومن هنا يمكن القول أين هي حقوق وأمن المواطن والدولة الفلسطينية.

وعملت هذه الدراسة على دراسة المفاوضات وفق آليات البحث العلمي المتبعة، لتقديم آلية واضحة تتضمن مواطن القوة والضعف للاستفادة منها في القضية الفلسطينية من جانب، وأنها قدمت دراسة تخدم القضية الفلسطينية وما لها من أثر واضح على الوحدة الوطنية، وكيفية التعامل مع الطرف الآخر بالشكل السليم، وكذلك عملت الدراسة على نشر الوعي لدى المجتمع الفلسطيني عن أهمية الدور الذي تلعبه المفاوضات والوحدة الوطنية تجاه علاقة المجتمع الفلسطيني مع المجتمع الإسرائيلي، بل وشعوب العالم.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على ماهية التحول الفكري الفلسطيني والمتغيرات المحيطة به، التي أدت إلى قبوله بكافة مشاريع التسوية السياسية.
2. التعرف على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.
3. دراسة نشأة وتطور المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.
4. استعراض انعكاسات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على حالة الوحدة الوطنية.
5. استشراف مستقبل المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.
6. معرفة مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على الوحدة الوطنية.
7. دراسة دور منظمة التحرير الفلسطينية في تعزيز الوحدة الوطنية.

منهج الدراسة:

منهج الدراسة هو الطريقة البحثية التي يختارها الباحث للوصول إلى معلومات تمكنه من الإجابة على مشكلة البحث الرئيسية وأسئلتها الفرعية، وقد تتنوع مناهج البحث فيختار منها الباحث ما يناسب طريقة معالجة الموضوع.

وللإجابة على أسئلة الدراسة فقد اعتمدت الباحثة على عدة مناهج منها:

1. **المنهج التاريخي**: استخدم الباحث المنهج التاريخي في الدراسة، ليعمل على دراسة التطور التاريخي لموضوع الدراسة.

2. **المنهج المقارن**: للمقارنة بين السياسات والتكتيكات التي اتبعها اللاعبون الرئيسيون بموضوع الدراسة.

3. **المنهج الاستشرافي**: يهدف هذا المنهج إلى صياغة التوقعات والسناريوهات لمعالم المجتمع الرئيسية، واستكشاف العلاقات المستقبلية لظاهرة محل البحث.

إلى جانب ذلك تم الاستعانة في التحليل ببعض النظريات المصاحبة لتطور العلاقات الدولية:

1. **إدارة الأزمة**: ويهدف إلى التعرف على أزمة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية سواءٌ على أسبابها وتطورها، فضلاً عن التطرق إلى الاستراتيجيات والتكتيكات المُتبعة بين الطرفين، وما له من انعكاس على حالة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

2. **دراسة النخبة" نخبة القوة"**: تم الاستعانة بنظرية النخبة لدراسة سمات النخبة ودورها المؤثر، وعلاقتها بالنظام السياسي، من خلال تحليل العلاقة بين دور النخبة في صناعة القرار الفلسطيني.

حدود الدراسة:

- **الحد الموضوعي**: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية و انعكاساتها على الوحدة الوطنية.
- **الحد المكاني:** يشمل الإطار الجغرافي لدولة فلسطين كما هي محددة في الاتفاقيات والقرارات الدولية "قطاع غزة والضفة الغربية".
- **الحد الزماني:** منذ توقيع اتفاق أوسلو عام1993، وحتى عام 2011 ، كانت هذه مرحلة توقيع العديد من الاتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي.

متغيرات الدراسة

- **المتغير المستقل:** المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.
- **المتغير التابع:** الوحدة الوطنية.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من النخب المؤثرة على صنع القرار، من أكاديميين ومثقفين ومفكرين قادرين على استيعاب المرحلة وتحليل مكوناتها، وربط العلاقات الجدلية بعضها ببعض، والوصول إلى استنتاجات حول كل مرحلة من المراحل التي مرت بها المفاوضات السياسية بين الطرفين وتأثيرها على الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومستوى الالتزام الفلسطيني بالحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة.

عينة الدراسة:

- أساتذة علم السياسة في الجامعات الفلسطينية.
- المحللون السياسيون البارزون.
- مثقفون ومفكرون سياسيون.

وسوف تعتمد الباحثة لاختيار عينة غير متحيزة، وصاحبة آراء حرة غير مقيدة بفصائل، من أجل الحصول على نتيجة أكثر شمولاً ودقة وإلماماً بالموضوع.

أدوات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب المقابلة الشخصية وأجرت الباحثة بعض المقابلات مع الشخصيات الفلسطينية ممن لديهم القدرة على دراسة وتحليل واقع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

مصادر الدراسة:

1. مصادر أولية (المقابلة الشخصية).
2. مصادر ثانوية (الكتب والمراجع والدوريات والمواقع الإلكترونية والدراسات السابقة).

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات الفلسطينية المحلية:

1. دراسة درويش، عبد السلام.(2013).**أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية.** رسالة ماجستير غير منشورة. قسم التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية: نابلس.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء حول الإشكالية الناتجة عن ذهاب قيادة منظمة التحرير إلى خيار التفاوض في الوقت الذي غابت فيه مقومات وشروط التفاوض الصحيحة.

واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى معرفة دقيقة عن أثر الاختلال في شروط التفاوض الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

وخلصت الدراسة إلى أنه لا بد للعملية التفاوضية حتى تكون ناجحة ومثمرة من الاستناد إلى أسس ومقدمات صحيحة تمنحها القوة، وأن المعلومات الصحيحة للعملية التفاوضية ضمانة أكيدة لنجاحها، وأنها عملية جزئية ضمن توجه عام وجهد لا ينقطع عن السياقات العامة والمصطلحات على الأرض.

وأوصت الدراسة أنه يتعين على القيادة الفلسطينية إلى التقييم العلمي المنهجي الشامل والبحث عن المكاسب والمخاسر المترتبة عليها، وضرورة إعادة النظر في تداعيات التفاوض السلبية، والعمل على إزالة الأسباب التي أدت إلى حدوث الانقسام في الساحة السياسية الفلسطينية.

2. دراسة عمير، ميسون.(2012).**النخبة السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية" نخبة المجلس التشريعي الثاني نموذجاً"**. رسالة ماجستير غير منشورة . قسم التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية: نابلس.

هدفت إلى دراسة مفهوم النخبة السياسية الفلسطينية، كما تبحث في مفهوم الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومقوماتها، ورؤية النخبة السياسية في المجلس التشريعي للوحدة الوطنية، وتكمن أهمية الدراسة في معرفة دور النخب في المأزق السياسي، والانقسام السياسي، وصعوبات المصالحة الوطنية.

واستخدمت الدراسة منهج النخبة، لما يتميز به من قدرة على دراسة سمات النخبة وتغيرها، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، مستعينة بأدوات الدراسة التي ستعتمد على المقابلات الشخصية لأعضاء من المجلس التشريعي الثاني، لتفسير الظاهرة موضوع الدراسة.

وأوصت الدراسة بضرورة تعظيم الضغط على النخبة السياسية الوطنية من خلال المؤسسات، والأفراد على حد سواء؛ لإعادة تشكيل نفسها مرة أخرى؛ حتى تعمل هيئة واحدة موحدة، وتعمل على صياغة برنامج سياسي موحد قابل للتطبيق والتنفيذ، ويراه الفلسطينيون في المؤسسات والميادين، فالشعارات لم تعد مقبولة.

3. دراسة طالب، موسى.(2011). **دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الوحدة الوطنية لدى طالبات الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.** رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الأزهر: غزة.

هدفت الدراسة إلى معرفة دور وسائل الإعلام في تعزيز الوعي بمفهوم الوحدة الوطنية لدى شريحة من شرائح المجتمع الفلسطيني.

واستخدمت الدراسة منهج المسح بالعينة للوصول إلى النتائج المطلوبة، واستخدمت أداة الاستقصاء لجمع البيانات مباشرة من العينة المختارة.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج تتمثل أهمها في أن: حوالي 92.1% من عينة الدراسة تتابع وسائل الإعلام الفلسطينية وهو ما يشير إلى متابعة الطالبات لكل التطورات التي تحدث على الساحة الفلسطينية أو فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ونسبة 37.3% يرى أن الإعلام الفلسطيني هو الأكثر حرصاً على تعزيز الوحدة الوطنية، واتضح أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة لا ترى في المصطلحات السياسية المستخدمة في وسائل إعلام فتح وحماس مصطلحات مقبولة.

وأوصت الدراسة بضرورة الابتعاد عن وسائل الإعلام الفلسطينية الحزبية وخاصة التابعة لكل من حماس وفتح عن أسلوب التشهير والتشويه المتعمد، وكذلك زيادة المواضيع المخصصة للحديث عن الوحدة الوطنية في التلفزيون، والابتعاد عن الكذب والتلفيق لمحاولة إعادة المصداقية لدى الجماهير في وسائل الإعلام الفلسطينية، وزيادة مساحة الوقت للبرامج التفاعلية التي تعطي الجماهير الفرصة للتعبير عن رأيها.

4. دراسة درويش، عبد العزيز .(2010). آليات **تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها على التنمية السياسية فتح وحماس نموذجاً**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية: نابلس.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة تأثير آليات الوحدة الوطنية بين القوى الفلسطينية في التنمية السياسية، فتح وحماس نموذجاً لما يشكلانه من حضور سياسي بارز على الساحة الفلسطينية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على الجوانب الهامة، وذلك لمناسبة هذا المنهج للدراسة، واستخدمت أداة المقابلة مع المحللين السياسيين والأكاديميين لإثراء معلوماتها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن تلك الآليات تشكل منطلقات هامة نحو تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية، وأن تحقيق التنمية السياسية في فلسطين يبقى رهينة نجاح الأطراف الفلسطينية في آليات تعزيز الوحدة الوطنية.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة السعي نحو تشكيل هيئة قيادية مشتركة تمثل قيادة عليا للشعب الفلسطيني، وتوسيع دائرة المشاركة الجماعية في القرار السياسي.

5. دراسة عرفات، حنان.(2005).**أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية وانعكاساته على التنمية السياسية**. رسالة ماجستير غير منشورة . قسم التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية: نابلس.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية، و وضعت أمام القارئ الاتفاق وما تبعه من اتفاقيات أخرى، بهدف معرفة مدى تناسبها مع الميثاق الوطني، وبينت الدراسة أن الفصائل الفلسطينية كانت عائقاً أمام الوحدة الوطنية من خلال تعصبها الفصائلي، وممارستها على أرض الواقع، وعملت على تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني.

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والذي يعمل على جمع المعلومات من مصادرها المختلفة ويخضعها بعد ذلك للتمحيص والتحليل وصولاً إلى النتائج.

وخلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات حول مسألة الوحدة الوطنية وهي على قدر كبير من الأهمية، ومن الممكن أن تساعد صانع القرار الفلسطيني في عملية التخطيط والتنفيذ، وهي أنه شهدت فترات التوتر الحاد مع الاحتلال الإسرائيلي على مشاعر الوحدة الوطنية الجماهيرية والفصائلية، وأن على الشعب الفلسطيني يلتئم ويرتفع مستوى التعاون بين صفوفه كلما اشتد التحدي الإسرائيلي أو كلما قرر الفلسطينيون تصعيد التحدي في مواجهة الاحتلال، وأن الفصائل تشكل سبباً هاماً في إحداث الشروخ الداخلية الفلسطينية في زمن الاستقرار.

وأوصت الدراسة إلى أن المفاوضات مع إسرائيل عبارة عن مصدرٍ هام للفرقة الفلسطينية وتمزيق وحدته، وعلى القيادة الفلسطينية وقادة الفصائل أن توازن بين محاسن الوحدة الوطنية ومحاسن التفاوض مع إسرائيل، لترى أي طريق تختار، ومن الضروري وقف الفساد في السلطة الوطنية لأن في ذلك ما يبعث الكراهية والأحقاد ويؤدي إلى الاستهتار بحقوق الناس.

6. دراسة نهاد الشيخ خليل بعنوان(**موقف الشيخ أحمد ياسين من الوحدة الوطنية)**، مؤتمر الإمام الشهيد أحمد ياسين، الجامعة الإسلامية بغزة عام2005.

هدفت الدراسة إلى البحث والتحليل في مواقف الشيخ أحمد ياسين من الوحدة الوطنية، التي يتطلع لها الشعب الفلسطيني، والتي عجزت القوى السياسية عن تجسيدها واقعاً ملموساً، وكان يستند إلى آيات القرآن الكريم في التدليل على صحة موقفه؛ ويعتبر أن الالتزام بالوحدة الوطنية موقف إسلامي أصيل.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يعمل على جمع المعلومات من مصادرها المختلفة ويخضعها بعد ذلك للتمحيص والتحليل وصولاً إلى النتائج.

وخلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات بأن الشيخ أحمد ياسين كان سباقاً في الدعوة إلى الوحدة الوطنية حفاظاً على تماسك النسيج الاجتماعي الفلسطيني ومكافحة جهود الاحتلال العدوانية الرامية إلى إضعاف هذه البني من خلال زرع العملاء وتشجيعهم على الفساد والإفساد، وأكد على ضرورة نبذ الفرقة والاقتتال حتى يتحرر وطننا وينتصر شعبه ونقيم دولتنا الفلسطينية وعاصمتها القدس إن شاء الله.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة التوصل إلى برنامج وطني مشترك، يجمع كل فصائل العمل الوطني والارتقاء إلى مستوى يمثل القواسم المشتركة التي يؤمن بها الجميع.

ثانياً: الدراسات العربية:

1. في الندوة التي عقدت في مركز دراسات الشرق الأوسط، **بعنوان المفاوضات "الإسرائيلية– الفلسطينية" ومخاطرها على الوحدة الوطنية الأردنية**، في الأردن بتاريخ 2014/2/17.

هدفت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وكان من أبرزها، توضيح حقيقة 'المخاوف' الأردنية فيما يتصل بالمفاوضات الإسرائيلية– الفلسطينية، وتوضيح ما يمكن أن يشكله إثارة موضوع الوطن البديل والتوطين من تهديد للنسيج الاجتماعي الأردني، وعلى المركز القانوني للمواطنة الأردنية، وترحيله من كونه أزمة إسرائيلية خالصة إلى أزمة فلسطينية– أردنية، أو أزمة بين مكونات المجتمع الأردني الواحد بما يؤثر على بنية الدولة وعلى الوحدة الوطنية الأردنية.

2. دراسة الدكتور محمد محفوظ بعنوان**(الحوار الوطني وآفاق الوحدة الوطنية)**، مجلة الواحة الخليج العربي، العدد الثاني والعشرون، لعام 2011.

وضح أن التأمل في المشهد السياسي بكل مستوياته، نكتشف أن الصراعات والنزاعات الدائمة، لا تنشأ بسبب وجود الاختلاف والتنوع، وإنما تنشأ من العجز عن إقامة نسق مشترك يجمع الناس ضمن دوائر ارتضوها. والحوار بين الإنسان وأخيه الإنسان، من النوافذ الأساسية لصناعة المشتركات التي لا تنهض حياة اجتماعية سوية بدونها.

وعليه فإن الحوار لا يدعو المغاير أو المختلف إلى مغادرة موقعه الثقافي أو السياسي، وإنما هو لاكتشاف المساحة المشتركة وبلورتها، والانطلاق منها مجدداً ومعاً في النظر إلى الأمور. وإن عظمة أية ثقافة في انفتاحها، وقدرتها على تأصيل مفهوم الحوار والنقد في مسيرتها، فثمة أشياء ومعارف عديدة يتم الاستفادة منها من جراء الانفتاح والتواصل والحوار، وعلق أنه في البدء من الضروري أن نتساءل: كيف يتعمق خيار الوحدة الوطنية في مجتمع تتعدد فيه المذاهب والطوائف الإسلامية، وذلك لأنه في بعض الحقب التاريخية من تاريخنا العربي والإسلامي، ولعوامل سياسية . اجتماعية عديدة، تحول هذا التعدد المذهبي إلى حالة من الصراع المفتوح، التي استخدمت فيه جميع الأسلحة، بهدف قضاء كل طرف على الآخر.

ولا ريب أن التخلف كنمط عقلي وسلوكي، هو الذي يهيئ جميع الظروف، لاستنبات هذه الصراعات، وتجذير هذه التوترات في الساحة الاجتماعية. حيث إننا حينما نقرأ التجربة العربية والإسلامية من منظور سوسيولوجي، نكتشف أنه في زمن هيمنة التخلف وسيطرة عقلية الانحطاط، تسود وتبرز الصراعات المذهبية والطائفية، وتعود الانقسامات التاريخية إلى السطح.

أما حينما يكون العرب والمسلمون في حالة اجتماعية وحضارية متقدمة، فإنه تتراجع الانقسامات التاريخية إلى الوراء، ولا يكون لها مفعول مباشر في الحدث الاجتماعي والسياسي.

وهذا يجعلنا نقرر حقيقة أساسية وهي: أن الأرضية الحقيقية للانقسامات المذهبية التاريخية ودورها التمزيقي في الوطن والأمة، ليست في وجود مدارس فقهية وفكرية متعددة في الفضاء المعرفي والاجتماعي الإسلامي، وإنما التخلف بآلياته ومنتوجاته الاجتماعية والفكرية، هو الذي يشكل الأرض الخصبة لنمو هذه الانقسامات، وتمزيق أواصر الوحدة الإسلامية والوطنية.

3. الورقة التي قدمها الكاتب الدكتور علي الجرباوي إلى المؤتمر السنوي التاسع لمركز الخليج للدراسات، والذي عقد في إمارة الشارقة بتاريخ 2009/05/09، والتي بعنوان **المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: الأرق والحل**، ويرى الكاتب أن مسيرة التفاوض مع إسرائيل بدأت في مؤتمر مدريد عام1991.

وأن هذه المفاوضات ليست بالسهلة، ولم تحقق الأهداف التي قامت من أجلها، وهى إنهاء الاحتلال والوصول إلى دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، ويصف مسيرة التفاوض بأنها كانت كارثية بجميع المقاييس والأبعاد على العرب والفلسطينيين، سواء أكانت في الإعداد أم كانت في المقاييس والأبعاد أم في النتائج التي ترتبت عليها، وقد أدت إلى الانقسام الفلسطيني، ويعزو الكاتب السبب في سوء إدارة المفاوضات من قبل الفلسطينيين.

4. جواد الحمد، ورقة عمل بعنوان **(مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي حتى عام 2005و دور الأحزاب العربية في حسم الخيارات مقدمة لمؤتمر الأحزاب العربية)**، في دمشق، بتاريخ 2006/03/04.

ضمت العديد من المواضيع عن استراتيجية حاكمة لمستقبل الصراع العربي الإسرائيلي 1990- 2005م والسيناريوهات المتوقعة لذلك الصراع، وتجربة المفاوضات في حسم الخيارات، وتحدثت عن دور المقاومة في حسم الخيارات، ودور الأحزاب السياسية العربية في حسم الخيارات.

كشف تحليل الورقة وتوقعاتها عن الإمكانات والمعطيات الاستراتيجية المتوفرة أمام الأمة العربية لمواجهة المشروع الصهيوني، كما أظهرت حجم التأثير الذي أحدثه تحرك العامل الفلسطيني في الصراع عبر الانتفاضة والمقاومة وتنظيم الحياة السياسية مؤخراً على تطوير واقع الأمة من جهة، وعلى وضع المشروع الصهيوني في مأزق من جهة ثانية، وشل القدرة العسكرية التقليدية الثقيلة وغير التقليدية للعدو الصهيوني وتوتير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

في الكيان الإسرائيلي، وهو ما يمثل فرصة سانحة للأمة لتشجيع هذا العامل وإسناده ودعمه لتحقيق مزيد من الاندحار للمشروع الصهيوني. ورأت الورقة أن للأحزاب العربية دوراً حاسماً في تفعيل الدعم والإسناد الرسمي والشعبي في المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية والبشرية والدبلوماسية وغيرها ، حتى يمكن للعامل الفلسطيني توفير البيئة المناسبة لحسم الصراع مع المشروع الصهيوني خلال السنوات العشر القادمة، بالتكامل مع العامل العربي والإسلامي .

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

1. Herbert C. Kelman (2004): **The role of an international facilitating service for conflict resolution, International negotiation** , Vol 9 ,no 3.

تتناول هذه الدراسة دور التسهيلات الدولية والتفاوض لتسوية النزاعات، وتدعو لاستخدام المزيد من التطبيقات والأساليب المنهجية للحل التفاعلي لتسوية النزاعات، والحل التفاعلي كناية عن مفهوم التفاوض، وذلك يعني أن الأطراف المتنازعة، لديها مشكلة مشتركة هي أساسا مشكلة في علاقتهما التي يتعين حلها من خلال معالجة الأسباب الكامنة وديناميات الصراع فى عملية تفاعلية، وهو مصطلح استخدم لوصف الأطراف غير الرسمية مثل الطرف الثالث لتسوية الصراع، الذى عادة ما يجمع بين النفوذ السياسي لممثلي الطرفين في الصراع من أجل الاتصال المباشر في حل المشاكل، هذه المادة تستند إلى الخبرات المكتسبة من هذه العملية الدقيقة من أجل وضع إطار كلي لعملية التفاوض، تصف فيه الهدف النهائي للمفاوضات فتحول العلاقة بين الطرفين، والتي تتطلب التوصل إلى اتفاق يلبي الاحتياجات الأساسية ومخاوف كلا الطرفين على أساس المعاملة بالمثل، ثم يناقش الكتاب أربعة عناصر في التفاوض وهي: تحديد المشكلة وتحليلها وتكوين الأفكار المشتركة للحل، والتأثير على الجانب الآخر، وخلق بيئة سياسية داعمة لحل المشكلة لكل منها، وأخيراً يحدد وسائل لإدماج منظور تفاعلي لحل المشكلة الأكبر في عملية التفاوض.

التعقيب على الدراسات السابقة:

في ضوء الدراسات التي تم الاطلاع عليها، يتضح أن أغلب الدراسات أشارت إلى المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأثر الاتفاقيات التي وُقعت على الشعب الفلسطيني، وقد تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في:

- تكوين تصور شامل لموضوع الدراسة.
- الاستفادة في تعريف بعض مصطلحات الدراسة.

وسوف تتميز الدراسة عن الدراسات السابقة، أنها قامت بربط المفاوضات بين الطرفين كمتغير مستقل، وبين أثرها على الوحدة الوطنية كمتغير تابع، والتي تعتبر عائقاً لتحقيق الوحدة الوطنية.

الفجوة البحثية:

الدراسات السابقة	الاختلافات – الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
1- دراسة درويش(2013) ناقشت أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية. 2- دراسة عمير(2012) ناقشت مفهوم النخبة السياسية وتبحث في مفهوم الوحدة الوطنية. 3- كما وناقشت دراسة طالب (2011) معرفة دور وسائل الإعلام في تعزيز الوعي بمفهوم الوحدة الوطنية لدى طالبات الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة. 4- حيث ناقشت دراسة درويش(2010) آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية حماس وفتح كدراسة حالة. 5- وناقشت دراسة عرفات(2005) أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية. 6- دراسة الشيخ خليل(2005) ناقشت موقف الشيخ أحمد ياسين من الوحدة الوطنية.	معظم الدراسات السابقة لم تركز على مفهوم المفاوضات وأهميتها بالنسبة للقضية الفلسطينية هذا من جانب، ومن جانب آخر لم تركز على المواثيق الفلسطينية وعدم احترامها كسبب في ضرب الوحدة الوطنية. ولم تعمل على دراسة المفاوضات وما لها من أثر واضح على الوحدة الوطنية وما نتج عن ذلك من الانقسام بين الفلسطينيين. إضافة إلى أن الدراسة الحالية ستعمل على دراسة التكافؤ الدولي لطرفي المفاوضات، وأنها حالة عدم التساوي في القدرات والإمكانات السياسية والاستراتيجية والعسكرية، إضافة إلى الدعم الدولي وتقدير حالة الاحتلال الإسرائيلي، وانحياز الولايات المتحدة الأمريكية له، لم تركز بعض الدراسات على آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وتجسيدها واقعاً ملموساً على أرض الواقع.	ستناقش الدراسة الحالية مفهوم المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وأثرها على الوحدة الوطنية منذ توقيع اتفاق أوسلو، من حيث طبيعتها وأهدافها ومعوقاتها وركائزها الاستراتيجية. ستتناول دراسة الأسباب التي أدت إلى الانقسام. وستعمل على دراسة الوحدة الوطنية ومقوماتها وآليات تعزيز هذه الوحدة وتوضيح العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت عليها. وكذلك دور القوى والفصائل الفلسطينية في تعزيز الوحدة الوطنية، وآليات الوصول لتحقيق الوحدة الوطنية، إضافة إلى أن الدراسة التي ستعمل على دراسة المفاوضات وما لها من أثر على الوحدة الوطنية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي لعلم التفاوض

- **المبحث الأول:** خلفية تاريخية عن المفاوضات.
- **المبحث الثاني:** المفاوضات(المفهوم، العناصر، الأركان، الأنواع، الاستراتيجيات).
- **المبحث الثالث:** شروط المفاوضات الناجحة.
- **المبحث الرابع:** الحوار والمفاوضات.
- **المبحث الخامس:** الجدوى من المفاوضات.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لعلم التفاوض

تمهيد:

تعتبر المفاوضات من أساليب حل النزاعات بين الدول المتنازعة، وحاجة البشرية لها قديمة منذ الأزل، ولن تتراجع هذه الحاجة بل تتزايد كلما نمت العلاقات بين الدول، سواء كان ذلك على المجال السياسي، أو الاقتصادي، وكذلك الاجتماعي، فتعتبر المفاوضات سلسلة من الجهود التي تستخدم فيها الأساليب والاستراتيجيات، للوصول إلى الهدف النهائي وهو وضع الحلول المرضية لجميع الأطراف.

يتطور عالمنا بشكل متسارع، ويصبح متداخلاً ومترابطاً بطرق عدة، وتداخل المصالح تجعل العالم أكثر ترابطاً، فعبر التاريخ كانت المفاوضات انعكاساً للحاجات والمصالح، واليوم – وأكثر من أي وقت مضى – فإن المصالح ورؤية الوحدات السياسية والدول لها، وما تقوم به هذه الدول من دور في الحفاظ على مصالح مواطنيها وأعمالها وحاجاتها، جعلت الصراع أكثر تطوراً وتسارعاً، فحيث وجدت المصالح وجدت الصراعات، والمصلحة اليوم قد تنعكس صراعاً يوم غد، والصراع اليوم قد يؤسس لتحالف المستقبل (عريقات،2008: 6).

المفاوضات لها علاقة بالحياة اليومية سواء كانت السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وترافق الحياة الإنسانية في مراحلها المختلفة، فتزداد الحاجة للمفاوضات وتعددت الدراسات التي تناولتها، فتعتبر المفاوضات هى الحل للخروج من المشاكل المتنازع عليها.

من خلال ما تقدم سنعمل في هذا الفصل على عرض خلفية تاريخية عن المفاوضات، وعرض للمفاوضات من حيث المفهوم والعناصر، الأركان والأنواع والاستراتيجيات، ودراسة شروط المفاوضات الناجحة، ومن ثم الحديث عن الجدوى من المفاوضات.

المبحث الأول
خلفية تاريخية عن المفاوضات

مقدمة:

نحن نعيش عصر المفاوضات سواء بين الأفراد والجماعات المنظمة في المنظمة المجتمعية المختلفة، وعلى المستويات الكبيرة والصغيرة بما فيها الجماعات في المؤسسة المدرسية أو على مستوى الأمم والشعوب، فأخذت النشأة الضرورية تتناسب طردياً مع العلاقة التفاوضية المستمرة القائمة بين أطرافه، أي ما يتعلق بالقضية التفاوضية التي لم يتم التفاوض بشأنها، أما الزاوية الأخرى نجد أن علم التفاوض يستمد حتميته من كونه المخرج أو المنفذ الحضاري الوحيد الممكن استخدامه لمعالجة القضايا التفاوضية العالقة بين أمم وشعوب العالم بشأن المشاكل والخلافات المتنازع عليها، ومن ناحية أخرى فإن التفاوض يمثل مرحلة من مراحل حل القضية محل النزاع، إذ يستخدم في أكثر من مرحلة، وغالباً ما يكون تتويجاً كاملاً لهذه المراحل، فالتفاوض كأداة للحوار يكون أشد تأثيراً من الوسائل الأخرى لحل المشاكل.

ستناقش الدراسة في هذا المبحث تطور المفاوضات، وعرض لمجموعة من التعاريف التي وردت في المفاوضات، إضافة إلى التعريف الإجرائي للدراسة، وعرض عناصر العملية التفاوضية وأركانها، والحديث عن أنواع التفاوض والاستراتيجيات التفاوضية.

أولاً: تطور المفاوضات

لقد نشأ علم التفاوض عبر التاريخ وأوردته النصوص التاريخية المختلفة، وتاريخنا الإسلامي زاخر بالشواهد القصصية والأدلة القرآنية حول هذا الجانب كثيرة، فالتفاوض كأداة للحوار جوهر الرسالة الإسلامية، والأسلوب القرآني خير دليل على ذلك كأفضل أسلوب للإقناع ، قال تعالى: " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن "، ويقول تعالى : "لا إكراه في الدين" وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نشوء مواقف حوارية تفاوضية حقيقية يؤدي بدوره إلى تبلور مفهوم التسامح مع الآخر، والإمام علي رضي الله عنه يقول : " الناس صنفان : أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق " وهذه المقولة تعطينا النظرة إلى العالم نظرة تشاركية وتفاعلية لا على أساس "نحن" و "هم"، بل على أساس نحن جميعاً كبشر (أبو عامود،2010: 32).

فاكتسب التفاوض صفة التطور عبر التاريخ، أما اليوم فقد أصبحت الحاجة للتفاوض أكثر إلحاحاً مع اتساع دائرة تشابك الناس فيما بينهم، وتنوع مصالحهم، واقترابهم من بعض تطور وسائل التقنية، حتى غدا العالم كقرية واحدة (السمرة،2008: 7).

وقد أسهم التداخل في المصالح والمنافع المشتركة بين الناس في اعتماد آليات وأساليب تساعدهم في التوصل إلى حل لكثير من المشكلات التي تنشأ أثناء تدافعهم وتنافسهم من حول تلك المنافع المتاحة، وأصبح التفاوض من أبرز هذه الآليات، حيث لم يتوقف عند حدود وضع حلول للمنازعات، بل عمل أيضاً على حل مشكلة العامل مع إدارته(أبو ريا،1989: 7).

والمفاوضات عملية لها طابع مميز، فمنذ عام (1960) بدأت فترة تنظيم التفاوض الدولي، وذلك بواسطة عدد من السياسيين من خلال كتاباتهم مثل "توماس شيلينج "في كتابه استراتيجية الصراع، عام(1960)، و أناتول ربورت "في كتابه" الحروب المباريات والمناظرات" عام (1960)، و" فريد تشارلز"في كتابه "كيف تتفاوض الدول". لذلك تأتي أهمية علم التفاوض من زاويتين أساسيتين: الأولى ضرورته، فنحن نعيش عصر المفاوضات، سواء بين الأفراد أو الدول أو الشعوب، فكافة جوانب حياتنا هي سلسلة من المواقف التفاوضية، وتظهر ضرورة علم التفاوض ومدى الأهمية التي يستمدها من العلاقة التفاوضية القائمة بين أطرافه، أي ما يتعلق بالقضية التفاوضية التي يتم التفاوض بشأنها وتلك هي الزاوية الأولى، أما الزاوية الثانية فنجد أن علم التفاوض يستمد حتميته التفاوضية العالقة من المنفذ الحضاري الوحيد، الممكن استخدامه لمعالجة القضايا بين أمم أو شعوب العالم بشأن المشكلات والخلافات المتنازع عليها (السمرة،2008: 8).

وقد تطور هذا العلم على مر العصور وأصبح في الوقت الراهن ضرورة وحتمية، ونحن اليوم في عصر العلم والتكنولوجيا، والتعدد والتنوع في أوجه النشاط الإنساني، واتصال البشر بعضهم البعض إعلامياً وتكنولوجياً عبر الوسائل المستخدمة، ولقد انتهى القرن التاسع عشر الذي كان قرن الأيدولوجية وتعدد الانتماءات الثقافية والسياسية، وكذلك القرن العشرون الذي كان قرن الحروب ولغة الحوار العسكري، وأطل علينا القرن الحادي والعشرون قرن العولمة بكل ما يحمله من سمات النضج، واندماج مختلفة الأعراق في المجتمعات المفتوحة على بعضها عبر الفضاء والأقمار الصناعية، وأن لغة التفاوض هي سبيلنا لتحقيق ذلك للنجاح في معايشة الآخر، ومواجهة تعدد أوجه النشاط الإنساني مدة تعدد الثقافات والأديان، وأنماط الحياة، وإثبات صدق انتمائنا وقوة عقيدتنا، ورسوخ حضارتنا في مواجهة التيار الجارف القائم(أبو شيخة،2008: 34).

ثانياً: التعريفات المعطاة لمفهوم المفاوضات:

المفاوضات مشتقة في أساسها اللغوي من كلمة " فوض ، وحسب مختار الصحاح ومعاجم اللغة العربية فوض إليه الأمر تفويضاً أي رده إليه، وتفاوض الشريكان في المال أي اشتركا فيه، وهي شركة المقايضة، وفاوضه في أمره أي جازاه، وتفاوض مع القوم في الأمر أي فاوض بعضهم بعضاً.(أبو شنب،10:2011)

تعتبر المفاوضات أداة هامة في حل بعض أنواع قضايا النزاع، ولا يمكن تجاهلها أو رفضها عندما تكون في الموضع المناسب، ففي بعض الحالات التي لا تكون فيها القضايا الجوهرية في خطر، يكون التنازل أمراً مقبولاً، وبالتالي نجد أن المفاوضات وسيلة ناجعة لتسوية النزاع (شارب، 20003 :16).

وقد عرفاها كل من "صديق عفيفي" و"جرمين سعد"، بأنها "حوار أو تبادل مقترحات بين طرفين أو أكثر، بهدف التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى حسم قضية أو قضايا نزاعية بينهم، وفي الوقت نفسه تحقيق المصالح المشتركة فيما بينهم أو المحافظة عليها" (عفيفي و سعد، 1985: 13)، وعرفه إبراهيم الشهاوي "بأنه موقف حركي قائم بين طرفين أو أكثر توصلاً لإبرام اتفاق أو معاهدة أو صلح أو حسم قضية، من خلال تبادل وجهات النظر وأساليب الإقناع بغية الحفاظ على مصالح قائمة، أو الحصول على منفعة جديدة أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل، أو مزيج من هذا وذاك، في إطار علاقات الارتباط بين أطراف العملية التفاوضية تجاه أنفسهم، وتجاه الغير" (الشهاوي،13:2010).

أما باربارا أندرسون فقد أكد على أن التفاوض له تعاريف متعددة، منها أنه لغة الحوار والمناقشة بين طرفين، حول موضوع محدد للوصول إلى اتفاق، وهو الأسلوب الذي يدير به السفراء والمبعوثون العلاقات الدولية، وهو عمل الرجل الدبلوماسي أو فنه، وكذلك عُرف التفاوض أنه الدخول في حوار أو نقاش مع طرف أو أطراف أخرى، بهدف الوصول إلى اتفاق يرضي الأطراف المتفاوضة، ويضمن لها الحد الأدنى المقبول من المكاسب (أندرسون،2010: 11).

فالمفاوضات علم كباقي العلوم، واسع الحدود، كثير التداخلات، فيه السياسة والدين والثقافة والقيم والمصالح والخطوات العلمية والأهداف المحدودة، وفيه فهم دقيق لعلم النفس وصناعة القرار، وتحديد القوة والقدرة والردع، إنه علم الصراع والقتال والتسوية والحلول، إنه الإقناع والإكراه والإلزام، إنه الحرص والمخاطرة في آن واحد، إنه أداة كل العلوم، والمفاوضات تعني التفاعل والمحاولة، وهي أسلوب للاتصال العقلي من خلال الألفاظ والحوار والإقناع، وتعنى الاعتراف بالتباين والمشاركة، وتحييد المصالح، والمساومة، وتقديم الاقتراحات، والاقتراحات المضادة والبدائل، والمناقشة عبر أساليب متعددة مباشرة وغير مباشرة، ومعرفة عناصر التقدم والتأخير والتعطيل، وتعني التقريب والمواءمة والتكيّف، وتعني الحوار والنقاش مع طرف أو أكثر داخل قاعة المفاوضات وخارجها، كما تعني التوظيف والاستعداد للاستماع والإقناع والتنازل والتسوية، والأخذ والعطاء والتفهم والاحترام والمساومة والرفض والقبول (عريقات، 2008: 35).

وكما عرفها "عبدالسلام أبو قحف" بأنها "مناقشة بين طرفين تربطهما مصلحة مشتركة، وتستهدف التوصل إلى اتفاقٍ مرضٍ يسهم في تحقيق الأهداف، وقد تتم بأسلوب مباشر أو غير مباشر" (أبو قحف،1989: 3).

فالمفاوضات هي عملية تبادل للآراء وعرض لوجهات النظر، سعياً لحل مشكلة معلقة، حلاً مقبولاً من جميع الأطراف المتفاوضة، وذلك من خلال التنازل عن كل أو بعض القضايا غير الجوهرية، أو قبول الحلول الوسط بشأنها مع التمسك في الوقت نفسه بالقضايا الجوهرية وعدم تقديم تنازلات بشأنها (الخضيري،2003: 5).

ويمكن القول، بأنه من لم يولد بمهارة التفاوض يمكن أن يكتسبها من خلال تعلمها ودراسة قواعدها، فالتفاوض يعتبر "حلاً جميلاً"، لأن عدم الوصول إلى التفاوض ومن ثم الاتفاق، يعني اللجوء للاقتتال، أو القضاء أو استخدام أي طريقة أخرى كالتنافس مثلا ، فالمفاوضات الناجحة هي التي يضمن الجميع فيها أهدافه ومصالحه بالمقدار الممكن الذي يفرضه التفاهم والاتفاق (معلا، 1994: 16).

فالتفاوض إذن، هو الوسيلة التي يمكن أن يصل الإنسان من خلالها إلى تفاهم معني من خلال خطوات مدروسة ومعينة، تكون حسبت حساباً لكل شيء كي لا يكون أي عامل غير محسوب سبباً في الفشل (بلانتين،13:2013).

ويمكن القول أيضاً، أن المفاوضات هي مناقشة بين طرفين تربطهما مصلحة مشتركة، وتستهدف التوصل إلى اتفاقٍ مرضٍ يسهم في تحقيق الأهداف، وقد تتم بأسلوب مباشر أو غير مباشر (الزهراني، 1992: 17)، وهي محادثات تجري بين فريقين متحاربين من أجل عقد اتفاق هدنة أو صلح (الحسن،1993: 1).

أما "فرهاد محمد الأهدن" فقد عرفها بأنها "تبادل مجموعة من الناس لأفكارهم و آرائهم حول موضوع معين لتحقيق التعاون، أو تقوية أواصر العلاقة فيما بينهما" (الأهدن،1987: 8).

ويرى "أحمد ماهر" أن التفاوض عبارة عن مباراة، إما أن تكسب أو تخسر فيها (ماهر، 2005: 17).

ويعرف " بول pool " التفاوض بالاستناد على الميزات التي يتحلى بها المفاوض، فالمفاوض الجيد هو الذي يمتلك سرعة البديهة، لكن مع ذلك يتميز بصبر غير محدود، ويعرف كيف يكون متواضعاً وحازماً في آن واحد، ويعرف كيف يراوغ دون أن يكون كاذباً (مصطفى، 13:2012).

وطبقاً لـ **"kennedy** " وزملائه فإنه ربما ينظر للتفاوض أيضاً على أنه تلك العملية الخاصة بتوجيه وجهات نظر طرفين، للتوصل إلى نتيجة معينة يمكن تحقيقها عملياً بدلاً من النتيجة المثالية التي يسعى كل طرف على حدة (إدريس، 2005: 28).

وانطلاقاً مما سبق ومن خلال المفاهيم المعطاة للمفاوضات، يتبين أنه مفهوم يضيق ويتسع بحسب ما يُنظر إليه، فقد يكون حكراً على الدبلوماسيين، أو بين الأطراف المتنازعة، للوصول إلى حلٍ بخصوص مسألة ما، وإنهاء التوتر وتحقيق المصلحة العامة، وقد يكون بين أطراف متصلاً بعملية حوار ونقاش لعرض وجهات نظرهم، للوصول إلى مواقف إيجابية وسليمة على كافة المستويات، ويكون ذلك بالمهارات والتكتيكات وطرق الحوار والإقناع.

ومن الصعوبة الوقوف على حدود قطعية الدلالة لمفهوم التفاوض، ولكن يمكن القول إنه يتأسس على جملة من المقولات منها (العلاق، 2010: 11):

- لا يوجد موقف تفاوضي معياري فعال وناجح في جميع الحالات.

- فن السهل الممتنع.
- فن وعلم تحكمه ضوابط وأسس معينة، ورغم ذلك فإن النجاح في جولة تفاوضية معينة، لا يستلزم بالضرورة النجاح في جولة تفاوضية تالية ولو بعد حين، والعكس صحيح، رغم أن الضوابط والأسس واحدة.
- حالة تحتاج إلى قدر عال من الإدارة ، فهو يمثل عملية معقدة ومتشابكة، بسبب ما يمكن أن ينتج عن هذه العملية من متطلبات متعارضة قد تصل حد الصراع.
- فن يعتمد على معطيات وحالات وظروف معينة، ذات أبعاد زمنية ومكانية ونفسية.

ثالثاً: عناصر العملية التفاوضية:

تعتمد عملية التفاوض على التفاعل والتأثير النفسي والإقناع، والحث من خلال تبادل وجهات النظر، والحوار الفعال بين طرفين أو أكثر، يعنون من تبادل الآراء والأهداف التي تتعلق بقضية أو خلاف أو صراع أو صفقة أو مسألة معينة، ترتبط بها المصالح المشتركة بينهما بفرض التوصل لحل أو اتفاق مقبول ومرضٍ لجميع الأطراف (عامر، قنديل، الصعيدي،2011: 26).

وتتضح عناصر التفاوض الرئيسية فيما يلي:

أولاً: الموقف التفاوضي: يعد التفاوض موقف ديناميكي حركي، والتفاوض مرن يتطلب قدرات هائلة للتكيف السريع والمستمر للمواءمة الكاملة مع المتغيرات المحيطة بالعملية التفاوضية، ويتضمن الموقف التفاوضي مجموعة عناصر وهي:

1- **الترابط:** حيث يستدعي أن يكون هناك ترابط على المستوى الكلي لعناصر العملية القضية التي يتفاوض بشأنها.
2- **التركيب:** حيث يجب أن يتركب الموقف التفاوضي من جزيئات وعناصر ينقسم إليها ويسهل تناولها في إطارها الجزئي، وكما يسهل تناولها في إطارها الكلي.
3- **إمكانية التعرف والتمييز:** يجب أن يتصف الموقف التفاوضي بصفة إمكانية التعرف عليه وتمييزه دون غموض أو لبس، أو دون فقد لأي من أجزائه أو من أبعاده أو معالمه (مصطفى، 2012: 29).
4- **الاتساع المكاني والزماني:** ويقصد به المرحلة التاريخية التي يتم التفاوض فيها، والمكان الجغرافي الذي تشمله القضية عن التفاوض عليها.

5- **التعقيد:** الموقف التفاوضي هو موقف معقد، حيث تتفاعل داخله مجموعة من العوامل، وله العديد من الأبعاد والجوانب التي يتشكل منها هذا الموقف، ومن ثم يجب الإلمام بهذا كله حتى يتسنى التعامل مع هذا الموقف ببراعة ونجاح.

6- **الغموض:** يطلق البعض على ذلك الشك، حيث يجب أن يحيط بالموقف التفاوضي ظلال الشك والغموض النسبي، الذي يدفع المفاوض إلى تقليل دائرة عدم التأكد، عن طريق جمع كافة المعلومات والبيانات التي تكفل توضيح الموقف التفاوضي، خاصة وأن الشك دائماً يرتبط بنوايا ودوافع واتجاهات ومعتقدات الطرف المفاوض الآخر (مصطفى،2012: 30).

ثانياً: أطراف التفاوض: يتم التفاوض عادة بين طرفين، وقد يتسع نطاقه ليشمل أكثر من طرفين، نظراً لتشابك المصالح وتعارضها بين الأطراف المتفاوضة، ومن هنا فإن أطراف التفاوض يمكن تقسيمها أيضاً إلى أطراف مباشرة، وهى التي تجلس وتمارس فعلاً عملية التفاوض، وأطراف غير مباشرة وهي التي تشكل قوة ضاغطة لاعتبارات المصلحة، أو التي لها علاقة بعملية التفاوض ويمكن وصفها في أشكال كالتالي، شكل ثنائي الأطراف، بين الأفراد وصاحب العمل، العمال والحكومة، أصحاب العمل والحكومة، وقد يكون ثلاثي الأطراف، حيث تكون الحكومة أو أي طرف ثالث طرفاً رسمياً في الحوار إلى جانب منظمات العمل وأصحاب العمل (عامر، قنديل، الصعيدي، 2010: 27).

ثالثاً: القضية التفاوضية: لا بد أن يدور التفاوض حول قضية معينة، يمثل محور العملية التفاوضية وميدانها الذي يتبارز فيه المتفاوضون، وقد تكون القضية إنسانية عامة، أو قضية شخصية خاصة، وقد تكون قضية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، ومن خلال القضية المتفاوض بشأنها يتحدد الهدف التفاوضي، وكذا غرض كلّ مرحلة من مراحل التفاوض بل والنقاط والأجزاء والعناصر التي يتعين تناولها في كل مرحلة من المراحل والتكتيكات والأدوات والاستراتيجيات المتعين استخدامها في كل مرحلة من المراحل.

رابعاً: الهدف التفاوضي: لا تتم عملية تفاوض بدون هدف أساسي تسعى إلى تحقيقه أو الوصول إليه، وتوضع من أجله الخطط والسياسات، فبناءً على الهدف التفاوضي يتم قياس مدى تقدم الجهود التفاوضية في جلسات التفاوض وتعمل الحسابات الدقيقة، وتجري التحليلات العميقة لكل خطوة، فيتم تقسيم الهدف التفاوضي العام أو النهائي إلى أهداف مرحلية وجزئية، وفقاً لمدى أهميه كل منها، ومدى اتصالها بتحقيق الهدف الإجمالي أو العام أو النهائي (مصطفى،2012: 31).

رابعاً: أركان وأنواع التفاوض

تم وصف التفاوض بأنه نشاط يقوم بين فريقين، مع وجود جملة من المقومات حتى يصبح أداة يتم الاحتكام إليها، وبغياب هذه المقومات فإن أية تفاعلات تتم ستكون بعيدة عن روح المفهوم التفاوضي، فهذه المقومات والأركان تشكل جوهراً ينبثق عنه مفهوم التفاوض، وهي أساس نجاح العملية التفاوضية، ويتم ذلك بتوفر الأركان الصحيحة التالية:

- **التكافؤ**

يتم اللجوء إلى التفاوض عادة بوصفه آلية تبدو أكثر جدوى بالنسبة لفريقين من الناس، لم يستطع أي منهما أن يحقق ما يريده من الطرف الآخر، من خلال استخدام أدوات أخرى، فالتكافؤ بين طرفي التفاوض يشكل ضمانة لنجاح المساعي التفاوضية، وبغض النظر عن مجال التفاوض المقصود، ولذلك فإن المقدمات والأسس التي ينطلق منها التفاوض تستدعي بالضرورة نتائج متوازنة، أما إذا كان هناك فجوة كبيرة بين الأهداف التفاوضية والواقع الناتج عن ممارستها، فإن الأمر عندها يتطلب فحص تلك المقدمات، والبحث في الأسس التي انطلق هذا المسار على ضوئه، ويرى "إدوارد سعيد" أن أهم مقومات التفاوض الناجح هو التكافؤ في القوة بين طرفي التفاوض، إذ لا يمكن لحوار أن يقوم بين فريقين إلا على أساس التكافؤ بينهما (سعيد، 2012: 17).

ومما سبق يتضح أنه ليس شرطاً أن يكون التكافؤ بدقة متناهية، ولكن توفر الحد المقبول من التكافؤ النسبي بين الفريقين، وكذلك التكافؤ بالقوة المعنوية إلى جانب القوة المادية، والتي لا تقل أهمية عنها، لذلك فإن المقدمات والأسس التي ينطلق منها التفاوض تستدعي بالضرورة لنتائج متوازنة.

- **التفاعلية**

التفاعلية في التفاوض تشير إلى أن منطلقاته لا تتوقف عند محددات مقننة بشكل مسبق فحسب، بل إن اللحظة التي يلتئم فيها لا تكاد تخلو من بعض المعطيات والفرص، التي تعين على اجتراح مزيد من المحددات والقواعد، التي تعين أحد طرفي التفاوض أو كليهما على تعظيم المكاسب وتقليل المخاسر من وراء عملية لا يمكن أن تتم على قاعدة ربح–خسارة.

إن تعاقب الأيام يحتمل تغييرات وثغرات يمكن استثمارها كعوامل قوة تعزز فرص نجاح العملية التفاوضية أو العكس، وهو ما يشير إلى أن توفر مقومات وأركان صحيحة للتفاوض لا يغني بحال عن ضرورة توفر القدرات لدى المفاوض على وزن المعطيات والظروف المستجدة،

واستيعاب التحولات الحثيثة التي لا تتوقف للحظة في الميدان السياسي، وتوظيف ذلك من خلال عملية إدارية صحيحة للمسألة برمتها، يتضح أن العملية الإجرائية التفاوضية تمثل انعكاساً لجملة من المقومات، وبالتالي فإن نتائج التفاوض لا تتوقف على فاعلية الأداء التفاوضي وحده، بل بفاعلية مجموع المقومات المشار إليها(سعيد،2012: 19)

ومن هنا نجد أن التفاوض يتطلب استيعاب المعطيات الراهنة، والإحاطة الدقيقة بكل ما يجري على الأرض، والقدرة على توقع اتجاهات الحدث، واستشراف ما ستؤول إليه التفاعلات الآنية، عندها يصبح أداة فعالة من الأدوات التي تتطلبها إدارة الصراع، بحيث تكون العملية المعرفية الإدراكية مركب أساس في منظومة التفاوض، الذي يشكل بهذا المعنى عملية تفاعلية متداخلة، بحيث تكون نتيجته مرتبطة بتفاعل هذه العوامل مجتمعة (أبو شيخة، 2008: 18).

- **التبادلية**

تعني التبادلية بصورتها العامة عدم استطاعة أحد فريقي التفاوض على إملاء مخرجاته بالطريقة التي يريد، والتبادلية هنا هي إحدى نتاج التكافؤ، وتعني ببساطة ذهاب كل من الواجبات والتكاليف والأثمان كما المكاسب وسائر المزايا باتجاهين متقابلين، أما إذا ذهبت الأولى(الطرف الأول للتفاوض) باتجاه بينما تذهب الثانية(الطرف الثاني للتفاوض) بالاتجاه المغاير، فإن العملية برمتها ستكون قد ابتعدت كل البعد عن مفهوم التفاوض، يرى صائب عريقات أن التبادلية "هي عملية يتم فيها التعاطي بالمثل، كأن تقوم بأمر ما، مقابل قيام الطرف الآخر بتأدية دور معين، والتبادلية في المفاوضات تكون أحياناً بالاتفاق على تبادل معلومات، أو تبادل تنازلات بين الأطراف المتداخلة في عملية المفاوضات" (عريقات، 2008: 25).

- **الاختيارية**

تفيد الاختيارية بأن أطراف التفاوض تتعاطى مع هذا المسار دون إرغام أو إكراه، بل عن اقتناع بأنه سيؤدي إلى تحقيق المكاسب المبتغاة لكلا طرفي التفاوض، حيث يقدم أحد الأطراف مطالبه ومقترحاته للطرف الآخر الذي يقوم بدوره بدراسة هذه المقترحات ومن ثم يبدي قبوله أو رفضه لها، أو يقوم بتقديم مقترحات بديلة أو مضادة (أبو شيخة، 2008: 20).

أما بالنسبة لأنواع التفاوض فتتمثل فيما يلي:

إن الدول تحتاج إلى المفاوضات في حالتي السلم والحرب، ففي حالة السلم تسعى الدولة لتكوين علاقتها مع غيرها، لتحقيق مصالحها، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو إقامة

علاقات ثقافية، أما في حالة الحرب فتكون المفاوضات لوضع حد للأسباب التي أدت لها، والوصول إلى حلول مناسبة تراعي مصالح الطرفين(إدريس:68:2008).

- **التفاوض السياسي**

يحدث التفاوض السياسي بين الدول أو ما بين المنظمات السياسية التي تمثلها، وذلك بغرض الوصول إلى اتفاقيات دولية لحل النزاعات والخلافات موضوع الاهتمام، ويعتبر التفاوض السياسي من أكثر أشكال التفاوض معرفةً لنا جميعاً، وذلك من خلال ما ينشر عنه بصفة دائمة في وسائل الإعلام المختلفة، ولعل أبرز أنواع التفاوض السياسي في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة، ما تم بين مصر وإسرائيل لتحقيق السلام وإنهاء حالة الحرب بينهما، واسترجاع الأراضي المحتلة إلى أصحابها (إدريس،2005: 69).

ويتصف هذا المجال بالتغير الدائم، وذلك ناتج من تغير الحكومات، وتغير الأفراد والأحداث والزمن، وهو ركيزة أساسية من ركائز العمل السياسي، و أحد مقومات رجل السياسة الماهر، أن يكون مفاوضاً ماهراً، والتي في الغالب تحدد مستقبله السياسي و الاجتماعي (عامر، قنديل، الصعيدي،2011 : 245).

ويعتبر مجال التفاوض السياسي الأكثر تغيراً وتطوراً، وتهدف المفاوضات السياسية إلى تحقيق بعض المكاسب في العلاقات بين الأطراف الحاكمة والمحكومة، أو بين الدول، وهي تتناول العلاقات بين القوى السياسية والأحزاب، من جهة وبين الحكومة من جهة أخرى، أو حسم معارك عسكرية انتهت أو ما تزال قائمة (حسن،2010: 63).

- **التفاوض العسكري**

ومن صور التفاوض التي تتم غالباً على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، التفاوض العسكري والذي تسعى الأطراف المتنازعة إلى حل الخلافات بينهما، من خلال الحوار والحث والإقناع، بدلاً من استخدام القوة العسكرية، وقد يكون هذا النوع من التفاوض لاحقاً لعمليات عسكرية بين طرفين متنازعين (إدريس،2005: 70).

ومن أمثلة ذلك التفاوض العسكري ما تم بين فصائل المقاومة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي لوقف إطلاق النار، أو التوصل لهدنة قد تكون لعدة ساعات أو أيام، في العدوان على قطاع غزة عام 2014.

- **التفاوض الاقتصادي**

إن قضية تبادل المنافع الاقتصادية من أهم الجوانب في العلاقات الدولية، وهو الأمر الواقع منذ العصور البعيدة، وقد كان لتضارب المصالح الاقتصادية الدور الكبير في اشتعال الحروب في الكثير من الأحيان، ويزداد التعارض بين المصالح مع التقدم التقني الذي يشهده العالم، فالدول المتقدمة تحتاج إلى تسويق منتجاتها، وتحتاج قبل ذلك إلى الحصول على المواد الخام اللازمة لتصنيع هذه المنتجات، وفي المقابل فإن الدول النامية بحاجة لاستيراد الكثير من المنتجات المصنعة في الدول المتقدمة، كما أنها بحاجة إلى تقنيات حديثة تعينها على استخراج ما لديها من مواد خام، وثروات مذخورة في أرضها، جعل هذا الواقع المفاوضات المتعلقة بالشأن الاقتصادي تجري أحيانا على مستوى الدول في موضوعات تتعلق بالاستيراد والتصدير، وحرية العمل وحق المرور والإقامة، وتنشيط السياحة، ودعم التبادل الزراعي والصناعي (السمرة، 2008 : 26).

و يعتبر التفاوض الاقتصادي من أهم المجالات التفاوضية، وقد اكتسب الإنسان مهاراته وخبراته التفاوضية من خلال ممارسة عمليات البيع والشراء وتبادل السلع والمنافع، وإبرام العقود التجارية المختلفة، ومن الأمثلة الواضحة على التفاوض الاقتصادي، تلك المفاوضات التي تديرها منظمة التجارة العالمية التي تمثل المصالح الكبرى للدول الغربية فيما بينها وبين الدول الراغبة بالانضمام إليها(حسن،2010: 63).

- **التفاوض التجاري**

تعتبر التجارة من أقدم النشاطات الإنسانية وأكثرها أهمية في توطيد العلاقات بين الأفراد والدول وتطويرها، كما أنها في ذات الوقت عنصر مسبب النزاع، حيث عملت الدول على تأمين طرق التجارة، وكان استقرارها يقاس بمقدار الأمن المتوفر في هذه الطرق(السمرة، 2008: 29)

وكانت التجارة أول نشاط اقتصادي مارسه الأفراد في المجتمعات القديمة، إذ كان يقتصر على تبادل السلع الضرورية حسب حاجات أولئك الأفراد، وبعد تطور المجتمعات واتساع العلاقات بينهما، اتسعت العلاقات التجارية بين الأفراد والدول، وتنوعت أشكالها، ووضعت لها الدول القوانين التنظيمية لتسيير عملياتها وأسس ممارستها وشروط معاملاتها، ونظمت طرق التفاوض والتعاقد مستندة إلى الأعراف السابقة على صدور هذه القوانين(الحسن،1993: 100).

كما أنه أحد الأنشطة الرئيسية التي تهتم بها وتمارسها الشركات بصفة مستمرة، وذلك على اختلاف حجمها وطبيعة نشاطها، وذلك للوصول إلى اتفاق بشأن صفقات تجارية متنوعة (إدريس،2005: 64).

- **التفاوض الاجتماعي:**

يمارس هذا النوع من التفاوض كل فرد منذ ولادته من أجل الحصول على احتياجاته، ويبدأ هذا التفاوض بمجرد أن يتعلم الطفل الصراخ ليحصل على طعامه، أو يعبر عن آلامه، ثم يتطور من خلال إدخال أدوات جديدة على ممارسته من قبيل الابتسام أو تقطيب الحاجبين، وصولاً إلى استخدام الكلمة والقوة الجسدية في علاقاته مع أفراد الأسرة أو المجتمع، ويتطور شكل التفاوض بعد ذلك مع تقدم الفرد في العمر، فمثلاً تحتاج قضايا اجتماعية كالزواج وحل الخلافات الزوجية، وحتى الطلاق إلى عملية تفاوضية تتم بين الفريقين، سواء بشكل مباشر أو عبر وسيط يتولى إتمام العملية التفاوضية، كما أن العلاقة مع الزملاء والجيران والأقارب لا تخلو من السلوك التفاوضي بين هذه الأطراف جميعاً (حسن،2010: 64).

سادساً: استراتيجيات التفاوض:

إن الاستراتيجية هي الوسيلة لتحقيق الهدف، وبالتالي فهي الطريقة أو مجموعة الطرق المؤدية إلى الهدف، وليست هي الهدف ذاته (بلانتين،2013: 50)، وتُمثل الاستراتيجيات والتكتيكات التفاوضية حجر الزاوية في نجاح أي مفاوضات، وهى تعكس وجهي التفاوض كعلم وفن، حيث تستند إلى المبادئ والأصول العلمية بجانب المهارات والخبرات والموهبة (إدريس،2005: 270).

وكذلك يقصد بالاستراتيجية التفاوضية الخطط المرشدة للقرارات والتصرفات الصادرة من المفاوض أثناء المباريات التفاوضية لتحقيق أهدافه (إدريس،2005: 271).

واستراتيجية التفاوض تحدد أسلوب التحرك وأسلوب التعامل مع الطرف الآخر، ولكل فرد نمطه الخاص في معالجة الصراع فالبعض يهجم والآخر يدافع وأنماط أخرى، وتلك الأنماط بمثابة استراتيجيات، ويشير مصطلح الاستراتيجية إلى الخطة العامة التي يصنعها المفاوض لتحقيق الأهداف الرئيسة التي يسعى لتحقيقها من التفاوض (أبو بكر، 2005: 13).

ويمكن تصنيف الاستراتيجيات التي يستخدمها المفاوض طبقاً لأسس مختلفة، فمثلاً لكل مفاوض هدف يسعى لتحقيقه، والهدف التفاوضي قد يختلف من مفاوض لآخر، وهنا ترتبط الاستراتيجية التفاوضية بطبيعة الهدف المراد تحقيقه، فالمفاوض الذي يعنى بتوسيع قاعدة المنافع

المشتركة، سيتبع استراتيجية تفاوضية تتلاءم مع الهدف وتسعى لتحقيقه، وفي حال كان الهدف التفاوضي يتعلق بالمكاسب الذاتية فقط دون فسح المجال للطرف الآخر أن يحقق مثلها، فإن الاستراتيجية التفاوضية في هذه الحالة ستكون تعبيرًا عن الهدف التفاوضي أيضاً، ووفقا للسلوك التفاوضي، فهناك استراتيجيات هجومية وأخرى دفاعية، تماماً كما أن هناك استراتيجيات التدرج، واستراتيجيات الصفقة الواحدة.(أبو شيخة،2008: 215)

أولاً: استراتيجيات منهج المصلحة المشتركة:

يقوم هذا المنهج على علاقة تعاون بين طرفين أو أكثر، يعمل كل طرف منهم على تعميق وزيادة هذا التعاون، وإثماره لمصلحة كافة الأطراف، واستراتيجيات هذا المنهج هي:

1. **استراتيجية التكامل:** هو تطوير العلاقة بين طرفي التفاوض، إلى درجة أن يصبح كل منهما مكملاً للآخر في كل شيء، بل يصل الأمر أن يصبحان شخصاً واحداً مندمج المصالح والفوائد، والكيان القانوني أحياناً، وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة أمام كل منهما، ويمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال التكامل الخلفي، الأمامي والأفقي (مصطفى،2012: 60).

2. **استراتيجية تطوير التعاون الحالي:** وتقوم هذه الاستراتيجية التفاوضية على الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العليا التي تعمل على تطوير المصلحة المشتركة بين طرفي التفاوض وتوثيق أوجه التعاون بينهما، ويمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية **من خلال توسيع مجالات التعاون:** عن طريق إقناع الطرفين المتفاوضين بمد مجال التعاون إلى مجالات جديدة لم يكن التعاون بينهما قد وصل إليها من قبل، **أو من خلال الارتقاء بدرجة التعاون:** وتقوم على الارتقاء بالمرحلة التعاونية التي يعيشها طرفي التفاوض (مصطفى،2012: 61).

3. **استراتيجية توطيد العلاقات القائمة:** ويتحقق بها الوصول لمدى أكبر من التعاون والمنفعة بين طرفي التفاوض والذين تجمعهم مصلحة مشتركة أو مشاريع مشتركة (عامر، قنديل، الصعيدي،2010: 31).

4. **استراتيجية توسيع نطاق التعاون:** تعتمد هذه الاستراتيجية أساساً على الواقع التاريخي الطويل الممتد بين طرفي التفاوض، من حيث التعاون القائم بينهما، وتعدد وسائله، وتعدد مراحله وفقاً للظرف والمتغيرات التي مر بها، ووفقاً لقدرات وطاقات كل منهما، وهناك أسلوبين لهذه الاستراتيجية، توسيع نطاق التعاون بمده إلى مجال زمني جديد، وتوسيع نطاق التعاون بمده إلى مجال مكاني جديد (مصطفى،2012: 62).

ثانياً: استراتيجيات منهج الصراع:

على الرغم من أن جميع من يمارسون استراتيجيات الصراع في مفاوضاتهم، سواء على المستوى الفردي للأشخاص أو المستوى الجماعي، وتبنيهم لها واعتمادهم عليها، إلا أنهم يمارسونها دائماً سراً وفي الخفاء، بل إنهم في ممارستهم للتفاوض بمنهج الصراع يعلنون أنهم يرغبون في تعميق المصالح المشتركة، إذ أن جزءاً كبيراً من مكونات هذه الاستراتيجيات يعتمد على التمويه والخداع (مصطفى،2012: 62).

1- **استراتيجية الإنهاك**(الاستنزاف): وتقوم هذه الاستراتيجية على الآتي:

- **استنزاف وقت الطرف الآخر:** ويتم ذلك عن طريق تطويل فترة التفاوض، لتغطي أطول وقت ممكن دون أن تصل المفاوضات إلى نتائج محدودة لا قيمة لها.

استنزاف جهد الطرف الآخر إلى أشد درجة ممكنة: ويتم ذلك عن طريق تكثيف وحفز طاقاته واستنفار كافة خبراته و تخصصاته، وشغلهم بعناصر القضية التفاوضية الشكلية التي لا قيمة لها عن طريق إثارة العقبات القانونية المفتعلة حول كل عنصر من عناصر القضايا المتفاوض عليها، وضع برنامج حافل للاستقبالات والحفلات والمؤتمرات الصحفية، وحفلات التعارف وزيارة الأماكن التاريخية، وكذلك زيادة الاهتمام بالنواحي الفنية شديدة التشعب، كالنواحي الهندسية والجغرافية والتجارية والاقتصادية والعسكرية.

- **استنزاف أموال الطرف الآخر:** وذلك عن طريق زيادة معدلات إنفاقه وتكاليف إقامته وإتعاب مستشاريه طوال العملية التفاوضية، فضلاً عما يمثله ذلك من تضييع باقي الفرص المالية والاقتصادية البديلة التي كان يمكن له أن يحصل عليها لو لم يجلس معنا إلى التفاوض وينشغل بها (مصطفى،2012: 64).

2- **استراتيجية التشتيت(التفتيت):**

وهي من أهم استراتيجيات منهج التفاوض التوزيعي، حيث تعتمد عليها بشكل كبير في الأطراف المتصارعة، إذا ما جلست إلى مائدة التفاوض، وتقوم هذه الاستراتيجية على فحص وتشخيص وتحديد أهم نقاط الضعف والقوة في فريق التفاوض الذي أوفده الطرف الآخر للتفاوض، وتحديد انتماءاتهم وعقائدهم ومستواهم العلمي والفني والطبقي، وبناء على هذه الخصائص يتم رسم سياسية ماكرة لتفتيت وحدة وتكامل فريق التفاوض، والقضاء على وحدته وائتلافه وتماسكه، ليصبح فريقا مفتتاً متعارضاً تدب بين أعضائه الخلافات والصراعات، ومن ثم يصبح جهدهم غير منسجمٍ (مصطفى،2012: 65).

وتعتبر هذه الاستراتيجية من استراتيجيات الدفاع المنظم في حالة التعرض لضغط تفاوضي، أو مبادرة تفاوضية جديدة لم يحتسب حسابها (عامر، قنديل، الصعيدي،2011: 33).

3- استراتيجية إحكام السيطرة (الإخضاع):

وتعد العملية التفاوضية وفقاً لمنهج الصراع، معركة شرسة أو مباراة ذهنية ذكية بين طرفين: لذا فإن هذه الاستراتيجية تقوم على حشد كافة الإمكانيات التي تكفل السيطرة الكاملة على جلسات التفاوض (مصطفى،2012: 65).

ويتم فيها شحذ كل الهمم التفاوضية لعمل الآتي (عامر وآخرون، 2010: 33):

- السيطرة على الجلسات بالتنويع والتشكيل والتعديل والتبديل، لكل المبادرات التي تم طرحها بحيث يكون هناك سبق فيصبح الطرف الآخر مجبراً على العمل بمبادئ من صنع الطرف الآخر.
- السيطرة على الجلسات بالحركة السريعة والتلقائية دون تردد، فور إبداء الطرف الآخر رغبته لتفويت الفرصة عليه في أخذ زمام السيطرة على عملية التفاوض.
- السيطرة على الجلسات بجعل الطرف الآخر في مركز التابع، ينتظر الإشارة دائماً من الآخرين للانطلاق في عملية التفاوض.

4- استراتيجية الدحر(الغزو المنظم)

وهى استراتيجية يتم استخدامها بغض النظر عن ندرة أو قلة المعلومات عن الطرف الآخر الذي يتم معه الصراع التفاعلي (مصطفى،2012: 66)، ويتم التفاوض بالتدرج خطوة خطوة ليصبح كأنه منظم للطرف الآخر(عامر وآخرون، 2010: 33).

5- استراتيجية التدمير الذاتي(الانتحار):

وفيها يتم وضع عقبات ومتاريس أمام الطرف الآخر، بحيث يتخلى عن طموحاته وتطلعاته باليأس، وهنا عليه أن يختار بين بديلين هما:

- صرف النظر عن طموحاته وأهدافه، والرضا بما يتم تحقيقه، واعتباره الهدف النهائي له.
- البحث عن وسائل أخرى جديدة غير مرئية تمكنه من تحقيق أهدافه في المستقبل (عامر وآخرون،34:2010).

المبحث الثاني
التفاوض وحل النزاعات

مقدمة:

منذ القدم والتفاوض هو الوسيلة الأولى للتفاهم والتوافق، ومع تطور البشرية وتطور العلاقات فيما بينها، نشأ الحوار والنقاش للوصول إلى اتفاقات وحل مشاكل مختلفة، فبدأ التفاوض يلعب دوراً هاماً في حياة البشرية، وحديثاً اهتمت الجامعات والمعاهد والمؤسسات العلمية ومراكز الدراسات الإدارية والدولية بموضوع التفاوض، هذه الأهمية تجلت في مختلف الميادين، ومما لا شك فيه أن الدول النامية أشد حاجة إليه، لتدعيم قدراتها التفاوضية (الخضيري،2003: 16)

من خلال ما تقدم سنعمل في هذا المبحث على دراسة شروط المفاوضات الناجحة، وعرض للعلاقة بين الحوار والمفاوضات، وأخيراً الحديث عن الجدوى من المفاوضات.

أولاً: شروط المفاوضات الناجحة

مما لا شك فيه أن الشروط التي يغلب فيها وقت التفاوض لها تأثير قوي على الحالة الذهنية والجسدية والنفسية التي يكون لها تأثير مباشر على نتائج التفاوض، وتلك الشروط تشتمل على عامل الضغط الذي يأتي من عامل الوقت والمتغيرات ذات السياق الاجتماعي، ولذلك توجد العديد من شروط العملية التفاوضية الناجحة، والتي يتعين على المفاوض السعي من خلالها لتحقيق الهدف التفاوضي، كذلك و تعتبر المقومات الأساسية للتفاوض (مصطفى، 2012: 32):

أولاً: القوة التفاوضية: وترتبط بحدود السلطة والتفويض الذي يتم منحه للفرد المتفاوض، وإطار الحركة المسموح له بالتحرك فيها، وعدم اختراقها فيما يتصل بالموضوع أو القضية المتفاوض بشأنها.

ثانياً: المعلومات التفاوضية: تلك المعلومات تتيح للفريق المتفاوض الإجابة على الأسئلة التالية: من نحن الذين نتفاوض؟ ومن الطرف الثاني الذي نعتبره خصماً لنا؟ ماذا نريد من عملية التفاوض من الطرف الآخر أن يحققه لنا؟ كيف تستطيع أن تحقق ما تريده جملة واحدة أم على مراحل؟ ما الأهداف المرحلية التي ستسير عليها وكيفية استغلالها؟ و ما وسائل الدعم المتاحة والأفراد المدربون للوصول لتلك الأهداف؟ وما البرنامج المقترح من قبل وبعد التفاوض للحصول على وثيقة نهائية مضمونة؟

وبناء على هذه المعلومات يتم وضع برنامج التفاوض، محدد المهام ومحدد الأهداف وتُتاح له الإمكانيات، وتوفر له الموارد.

1. **ثالثاً: القدرة التفاوضية:** هذا الشرط يتصل بأعضاء فريق التفاوض ومدى براعتهم التي يتمتعون بها، وتتأتى في عملية الاهتمام بالقدرة التفاوضية على ما يلي (عامر، قنديل، الصعيدي،2011: 29):

2. الاختيار الجيد لفريق التفاوض، وذلك من الأفراد الذين تتوافر لديهم القدرة والمهارة والرغبة والمواصفات التي يجب أن يتحلى بها المفاوض.

3. تحقيق الانسجام والتوافق والتلاؤم والتكيف المستمر بين أعضاء فريق التفاوض ليصبح وحدة متجانسة متآلفة المهام، غير متعارضة في الهدف أو الرأي والميول والرغبات.

4. تحفيز وإعداد فريق التفاوض تحفيزاً عالياً عن طريق تزويدهم بجميع البيانات والخرائط والوثائق والتفصيلات الخاصة بقضية التفاوض.

5. المتابعة الدقيقة لأداء فريق التفاوض قبل وأثناء وبعد عملية التفاوض.

6. عدم الاستهانة بما سيحققونه من عملية التفاوض والإشادة به **رابعاً: المناخ المحيط:** ويتصل المناخ التفاوضي بجانبين أساسيين هما:

1. **القضية التفاوضية ذاتها:** ويتعين أن تكون القضية التفاوضية حديثة، وبالتالي فإن القضية كلما كانت حديثة، أمكن أن يحظى التفاوض باهتمام ومشاركة الأطراف المختلفة وبفاعلية.
2. **أن تكون المصالح متوازنة بين أطراف التفاوض:** فيجب تهيئة المناخ الفعال الذي يتم فيه التفاوض في إطار توازن المصالح والقوى بين الأطراف المتفاوضة حتى يأخذ التفاوض دوره وتكون نتائجه أكثر استقراراً، وتقبلاً وعدالة بين الأطراف، فإذا لم يكن هناك هذا التوازن فإنه لن يكون هناك تفاوض بالمعنى السليم، بل سيكون هناك استسلام وتسليم وإجحاف بأحد الأطراف الذي لا يملك القوة اللازمة لتأييد حقه، أو للتدليل عليه، أو لفرض رأيه وإجبار الخصم الآخر على تقبله واحترامه، والعمل به، أو بما سيتم التوصل بالتفاوض إليه (مصطفى،2012: 34).

مما سبق، نستنتج أنه للوصول إلى الهدف المنشود الذي يتم التفاوض من أجله، يجب على المُفاوض أن يستعد للتفاوض من ناحية، كم المعلومات التي جمعها عن الجهة التي يتفاوض معها وعن الأمور التي ستطرح للنقاش والتي ينوي التفاوض عليها، كما أن الإدراك المُسبق لشخصية الخصم تُهيئك بشكل أحسن لمقارعته، فعلى المفاوض أن يكون على علم مسبق بمن يتعامل معه، فهل الطرف الآخر شخص رقيق ولّين أم صعب ؟ هل هو حسّاس لأمور معينة، أو لأشخاص معينين؟ ما هي نقاط قّوته وضعفه؟ كل هذه المعلومات التي تم جمعها عنه تقي المفاوض من الوقوع بأخطاء لا يستطيع التراجع عنها فيما بعد، بالنهاية على المفاوض أن يحضر إلى طاولة التفاوض، وهو مستعد تماماً من كافة النواحي لمواجهة الخصم، وإتمام المفاوضات بنجاح بدون أي خسائر، وإذا حدث عكس ذلك، فتكون الخسائر طفيفة.

ويمكن القول إجمالاً، إنه لابد للمفاوض الذي يريد أن يصل إلى مبتغاه، أن يكتسب مهارة الإقناع من خلال استخدام خصائصه الشخصية الفطرية، إلى جانب السعي إلى اكتساب خصائص أخرى، من خلال التعلم والتدريب وتراكم الخبرة، وإيجاد مفاوض قادر على إدراك

جوانب الموضوع محل التفاوض، وإدراك الظروف التفاوضية، وفهم أبعادها، وفهم الطرف الذي يتفاوض معه، وتحليله نفسياً لمعرفة جوانب القوة والضعف فيه، والأساليب المناسبة للتأثير فيه، وربط العناصر التفاوضية بعضها مع بعض حتى تكتمل في ذهنه الصورة، ليستطيع الوصول إلى حُكُم بشأن العملية التفاوضية ككل، ويمكن صياغته في شكل اتفاق يحقق أهدافه، مع عدم إغفال أهداف الطرف الآخر (أندرسون،2010: 78).

ومن هنا فمن الضروري أن نأخذ هذه الصفات بعين الاعتبار عن اختيار تشكيلة الفرق التفاوضية المختلفة، لأنه كلما تم مراعاة ذلك وتوافر الكثير من الصفات الواجب اتصاف المفاوض بها، انعكس ذلك على فعالية المفاوضة وعلى نتائجها في نهاية المطاف (الدروبي، 2005: 24).

أي أنه لا يوجد مفاوضات ناجحة بدون وجود استراتيجيات ناجحة تقوم عليها، ولكن بنفس الوقت يجب العلم أنه ليست كل استراتيجية تفاوضية تكون مناسبة لأي قضية من القضايا التي يكون التفاوض عليها، بل إن القضية التفاوضية وطبيعة العلاقات بين أطراف القضية تلعب دوراً مهماً في اختيار الاستراتيجية المناسبة.

ثانياً: الحوار والمفاوضات

إنّ الفرق كبير بين الحوار والتفاوض، فالحوار هو أسلوب مكاشفة ومصارحة وتعريف بما لدى طرف ما، دون شرط التوصّل إلى اتفاق مع الآخر، وأيضاً دون مدى زمني محدّد لهذا الحوار، أمّا التفاوض فهو ينطلق من معرفة مسبَقة بما يريده الآخر، لكن في إطار المحادثات التي تستهدف لاحقاً الحصول على مكاسب في جانب مقابل تنازلاتٍ في جانب آخر، أي أنّ كلّ طرفٍ مفاوض يكسب ويتنازل في الوقت نفسه، ثم يكون الفارق في مدى حسابات الربح والخسارة، أمّا الحوار، فليس فيه مكاسب أو تنازلات، بل هو تفاعل معرفي فيه عرض لرأي الذات وطلب لاستيضاح الرأي الآخر دون شرط التوصّل إلى نتيجة مشتركة، بل ربّما يحدث تأثّر وتأثير متبادلان دون إقرار بذلك من الطرفين (منتديات الضالع، 2010: نت).

الحوار تعبير عن الاعتراف بوجود رأي آخر وعن حق صاحبه بالمشاركة في الرأي، وإفساح المجال أمامه للتعبير عن فكره ومعتقده دون تشويه أو ضغط مانع لذلك، فالحوار هو أسلوب يحدث في التعامل بين الأفراد والجماعات من أجل التعارف على الآخر وفهمه، لكن لا بالضرورة للتوصل إلى مرحلة التفاهم والتوافق، أما التفاوض أو المفاوضات في العلاقات الدولية هي عملية غايتها الوصول إلى تسوية سياسية ويهدف إلى فض النزاعات والتوصل إلى اتفاق

على مسارات العمل للمساومة من أجل ميزة فردية أو جماعية أو لصياغة النتائج التي ترضي مختلف المصالح (على،2012: 31).

فالمفاوضات مستمرة منذ عام 1993، ولم يتم التوصل فيها إلى حل، بل عملت على تعقيد القضية الفلسطينية وتقديم التنازلات الكثيرة، وإن كانت المفاوضات ضرورة فلابد لنا من معرفة الوقت الصحيح للتفاوض، ومعرفة المزيد عن الطرف المفاوض، واستخدام التكتيكات والاستراتيجيات؛ لذلك البديل الوحيد أمام الشعب الفلسطيني الوحدة الوطنية و إنهاء حالة الانقسام وما نتج عنها من سلبيات على الساحة الفلسطينية.

لذلك على السلطة الفلسطينية مراجعة جدوى انخراطها في مسار التفاوض، حيث إن جولات المفاوضات منذ أوسلو لم تحقق أي مكاسب فلسطينية، بل على العكس من ذلك، فقد تمكنت "إسرائيل" من تمرير سياساتها تحت عباءة المفاوضات وتحقيق المزيد من الحقائق على الأرض بما يصب في مصلحتها في حال التوصل إلى أي اتفاق تملي فيه شروطها. كما أن السلطة مطالبة بمواجهة الاحتلال قانونيًا وحقوقيًا في المحافل الدولية بالاستفادة من كونها دولة عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة، وكذلك إن الفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، كما في الشتات، مطالبة بتعزيز وتطوير خطابها وأدائها السياسي والإعلامي والجماهيري والميداني، وتثبيت موقف جامع يتعالى على الانقسامات والمصالح الضيقة، بالإضافة إلى الضغط على السلطة وفريق المفاوضات لمنع مزيد من الانجرار إلى تضييع القدس، والتنازل عن الحقوق الفلسطينية.(أبحاث مؤسسة القدس، 2014/03م)

ثالثاً: الجدوى من المفاوضات

وعلى هامش أحد المؤتمرات المتعلقة بالقضية الفلسطينية عام 1967، وجّه سؤال عن مستقبل الاحتلال لموشيه ديان وزير الجيش في حكومة "أشكول"، فأجاب ديان بأن ما تريده (إسرائيل) هو بقاء الوضع (الاحتلال) كما هو عليه. نعم، (إسرائيل) تريد أن يبقى الوضع كما هو عليه، عجلة الاستيطان والتهويد مستمرة، والتنسيق الأمني على أعلى مستوياته، مقابل ضمان تدفق الأموال والامتيازات على القيادة الفلسطينية، وهذه المعادلة يرفضها الكل الوطني الفلسطيني، وعليه فإن التفاوض ليس حراماً، فكل الحركات الثورية فاوضت الاستعمار، ولكننا بحاجة ماسة لوضع أسس ومرجعيات جديدة للتفاوض، وهذا ما يجب أن تبحث فيه القوى بعد المصالحة، وأن قرار العودة للمفاوضات يجب أن ينسجم مع الحالة الوطنية الجديدة، التي قد تفرز استراتيجية وطنية متوافق عليها، وتدعمها في ذلك الحاضنة العربية والإسلامية، وتساندها أوراق القوة الفلسطينية المتمثلة بالوحدة الوطنية وبالمصير المشترك، وبقوة وإرادة الشعب

الفلسطيني ومقاومته الباسلة، أما انعكاس توقف المفاوضات على مستقبل النظام السياسي وبنيته الهيكلية، فإن ذلك مرتبط بمدى نجاح القوى الوطنية والإسلامية بتغيير استراتيجياتها وتكتيكاتها بما يحفظ ديمومة واستمرارية مؤسسات السلطة، فلا يعقل أن يرتبط مصير تمويل السلطة بحفظ أمن المحتل، وفي المقابل يجب البحث عن الخيارات والبدائل التي تقلل من نسبة الخسارة، وتستطيع أن تحمل (إسرائيل) مسئولية احتلالها للأرض الفلسطينية (فلسطين أون لاين، 2014: نت).

خاتمة:

تلعب المفاوضات دوراً هاماً في مختلف الميادين والعلاقات بين البشر، وعليه لابد من التركيز والعمل على استغلال أمثل للتفاوض لتحقيق الأهداف المنشودة، وتعزيز الوفود التفاوضية من أجل كشف ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية والفلسطينيين، والعمل على كسب الرأي العام والتأثير فيه.

ولا تتم إلا بامتلاك كل طرف أوراق القوة التي يلعب بها على طاولة المفاوضات، والوصول إلى تبادل المقترحات بين الطرفين، بهدف الوصول إلى اتفاق لحسم القضايا المتنازع عليها، وتحقيق المصالح المشتركة.

وأخيراً في ضوء ما تمر به القضية الفلسطينية من أزمات وحروب وممارسات إسرائيلية بحق الفلسطينيين لابد للوفد المفاوض الانتقال بالواقع الفلسطيني المؤلم إلى مستقبل واعد، يكفل للفلسطيني العيش بكرامة وحرية، ومحاسبة الاحتلال على جرائمه ضده.

الفصل الثالث

نشأة وتطور المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

- **المبحث الأول:** التحول الفكري السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في عملية التفاوض.
- **المبحث الثاني:** مبررات إسرائيل للاعتراف بمنظمة التحرير والتفاوض معها.
- **المبحث الثالث:** استراتيجية منظمة التحرير التفاوضية.
- **المبحث الرابع:** الاستراتيجية الإسرائيلية التفاوضية.

الفصل الثالث: نشأة وتطور المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

تمهيد:

تمثل مطلب الشعب الفلسطيني إثر تهجيره من أرضه عام 1948 على يد الاحتلال الإسرائيلي الغاشم ، باستعادة فلسطين وتحرير كل ما اغتصب منها، وإخراج المهاجرين اليهود الصهاينة الذين استوطنوها. وبسقوط ما تبقى منها بيد الاحتلال عام 1967، أصبح الشعار المرفوع هو شعار تحرير فلسطين كل فلسطين من البحر إلى النهر، وقد أخذ هذا الموقف بالتبدل من الناحية الرسمية أو من ناحية القائمين على العمل الفلسطيني منذ عام1968.

فلم تكد تمر ثلاث سنين على قيام ثورة الشعب الفلسطيني التي أطلقتها حركة فتح ضد الاحتلال الصهيوني عام 1965 ، حتى كانت هناك رؤى تتبلور وأصوات ترتفع وجهود تظهر، معبرة عن الاستعداد للتوجه لخيار التفاوض حلاً للقضية الفلسطينية (درويش،2013: 53).

بالنظر إلى المفاوضات التي جرت بين العرب و إسرائيل، والتي بدأت بمؤتمر مدريد عام 1991م، يتضح أن هذا المؤتمر لم يكن إلا مؤتمراً افتتاحياً للتفاوض، ومن بدايته كانت الفجوة بين الأطراف واضحة، فإسرائيل لم تبدِ أية نية للانسحاب من الأرض العربية، أما سوريا فكان تركيزها على المشاكل التي سوف تنجم عن عدم تنفيذ إسرائيل قرارات الأمم المتحدة، والأردن أكدت على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، فيما ركز الجانب الفلسطيني على توضيح حجم المعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال(شفيق، منير، 2015/4/24متوفر على المركز الفلسطيني للإعلام).

فالحديث عن نشأة منظمة التحرير الفلسطينية يأتي في سياق الأحداث التي شهدتها فلسطين منذ بداية القرن العشرين، والتي جعلت من قيام منظمة التحرير كجبهة وطنية عريضة، مشروعاً حيوياً لبلورة الكيان الوطني الفلسطيني من جهة، وتجسيداً للهوية العربية الفلسطينية من جهة أخرى، فحالة الاستهداف التي تعرض لها الشعب الفلسطيني من قبل الحركة الصهيونية وقوى الغرب الداعمة لها، كانت وما تزال، تستدعي وقفة جدية.

من خلال ما تقدم سيتم عرض الأسباب التي دفعت منظمة التحرير للتفاوض مع إسرائيل، ومبرراتها بذلك، كما سيتم التطرق إلى المبررات التي دفعت إسرائيل للاعتراف بالمنظمة والتفاوض معها، وعرض للاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية ولمنظمة التحرير.

المبحث الأول

مبررات إسرائيل للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض معها

مقدمة:

لا شك أن المفاوضات في القانون الدولي العام تعتبر إحدى الوسائل السليمة لحل النزاعات، فأطراف النزاع ستكون محصنة ليس بحقوقها بالقانون فقط، ولكن إسرائيل لا تعطى اهتماماً للقوانين الدولية وغيرها.

ومما لا شك فيه أن للاحتلال اعتباراته الخاصة الداعية للدخول في مسار التسوية، بوصفه الطرف الأقوى في المعادلة، فإنه لن يعدم وسيلة لتجيير اتجاهات المسار برمته لصالحه الخاص، فهناك ثمة اعتبارات لا يمكن تجاهلها دفعت به للاتجاه نحو الحل التفاوضي، وهى كالتالي:

سيتم الحديث في هذا المبحث عن المبررات التي دفعت إسرائيل للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية للتفاوض معها.

أولاً: الضغوط التي تسببت بها انتفاضة عام 1987:

شكلت الانتفاضة الفلسطينية عامل قلق كبير واجه قادة الاحتلال، و انتظروا الفرصة السانحة للخلاص منها، فهي مصدر الإزعاج يتصل بأسباب لها علاقة بيقظة الشعب وتحركه، و هو سبب كافٍ من وجهة نظر الاحتلال لغلق الأبواب أمام مبادرة الشعب، و قبرها في مهدها، حتى لا تتحول للشعب العربي، الذي قد يضع دولة الاحتلال و النظام الرسمي العربي الذي لا يتناقض معه جوهرياً في مأزق خطير، من هنا كان التحايل على انتفاضة الشعب الفلسطيني، والسعي لوأدها واحداً من الأسباب الوجيهة التي دعت الاحتلال للذهاب لمسار التسوية (بلقزيز، 1992: 92).

وإسرائيل من جانبها أرادت من الاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية تكريس احتلالها، وحماية الاستيطان وتعزيزه، و إنهاء وتفكيك بنى المنظمة، وشطب القضية الفلسطينية وخاصة حق العودة(عبد السميع،1998: 285).

الأمر الذي دفع المفكر الفلسطيني الأصل "إدوارد سعيد" إلى وصف الاتفاقات التي أُبرمت مع الجانب الإسرائيلي بأنها محصلة الاستسلام العربي، "غير الضروري وغير الحتمي"، فقد قبلت إسرائيل بإطلاق عملية التسوية مع الفلسطينيين كخطوة تكتيكية لخدمة أهدافها الاستراتيجية

فـي المنطقـة، ولـيس لحـل المشـكلة الفلسـطينية وإقامـة سـلام قـائم علـى العـدل كمـا يريـد العـرب والفلسطينيون، والمفاوضـات كانـت حالـة من حـالات الصـراع، ولـيس كمـا أرادتهـا منظمـة التحـرير والدول العربية طريقة لإنهاؤه (سعيد، 1995: 15).

ثانياً: الخوف من الاضطرار لمفاوضة حماس

الاحتلال لم يتوقف عن مراقبة التحولات داخل الساحة الفلسطينية، بل وقف على أبعادها وما تحمله من دلالة، فقد راقب ظهور الحركة الإسلامية، وتقدمها بالتزامن مع الانتفاضة الأولى، فقد راع قادة إسرائيل هذا التحول، وولد لديهم حذراً من الاضطرار يوماً ما إلى مفاوضة الحركات الإسلامية، فآثروا التعامل مع منظمة التحرير ، التي كان ثمة اتصالات ولقاءات سرية جرت في عواصم أوروبية (حسين، 1998: 84).

فأكثر سياسيو حزب العمل ومفكروه قَبِلوا عملية إبعاد قادة حماس والجهاد الإسلامي إلى جنوب لبنان في أواخر عام 1992، من الحديث عن ضعف الوفد الفلسطيني في واشنطن، و أكثروا من ترديد القول بضرورة التفاوض مع قيادة المنظمة، إذا أرادوا تحقيق تقدم حقيقي في المفاوضات، ورفعوا من وتيرة الحديث عن ضرورة إلغاء قانون حذر عقد لقاءات مع منظمة التحرير الذي فرضه شامير، و في حينها ذهب بعضهم يقارن بين حركة حماس "المتطرفة"، و بين منظمة التحرير "المعتدلة"، ووضعوا الجمهور الإسرائيلي بين خيارين لا ثالث لهما، إما التفاوض الآن مع قيادة المنظمة أو التفاوض لاحقاً مع حركة حماس المتطرفة (نوفل، 1996: 240).

وهناك أسباب منها إقليمية وأخرى عربية تتمثل فيما يلي (أبو نحل وآخرون،2012: 406):

1. خروج القوات الفلسطينية نهائياً من لبنان عام 1982، وبالتالي باتت المنظمة ضعيفة سياسياً وقيادتها منبوذة عربياً، فكان ذلك فرصة لإسرائيل لفرض سلام بالمقاييس الإسرائيلية.
2. حرب الخليج الثانية، وإضعاف قدرات العراق وجيشه الذي كانت تخشاه إسرائيل أكثر من مصر وسوريا.
3. تفكك المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل داعم للحق الفلسطيني في تقرير مصيره.

4. ظهور الحركات الإسلامية الفلسطينية وخشية إسرائيل من تمددها واتساع قوتها على حساب منظمة التحرير الفلسطينية التي باتت ضعيفة، وبالتالي فإن التفاوض مع طرف فلسطيني ضعيف يكون أكثر ملائمة وقبولاً من التفاوض مع طرف جديد واعد، أياً كان هذا الطرف الجديد.

5. رغبة الولايات المتحدة بعدما باتت القطب الأوحد عالمياً، بتقديم جائزة ترضية للعرب، ليس بحل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي، بل بتفكيك طلاسم هذا الصراع في حده الأدنى.

6. أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب الخليج الثانية وتأييدها للجانب العراقي، باتت غير مرغوب فيها من جانب الدول الخليجية ومصر كذلك، لذلك كان الاعتقاد عند النظام الرسمي العربي أن الكمثرى الفلسطينية باتت ناضجة، من خلال القيادة التاريخية للشعب الفلسطيني تنازلات ما تؤدي إلى حل جزء من الصراع مع إسرائيل.

المبحث الثاني

التحول الفكري السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في عملية التفاوض

مقدمة:

إن الحديث عن حالة التفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي التي تدور اليوم، لا تثير الكثير من الفضول حيث أصبح النهج التفاوضي يمثل البراغماتية في كيفية التعاطي مع القضية الفلسطينية، لكن الحديث عن ذات التفاوض والسعي له، وإعلان القبول به في أوقات لم تزل فيها جذوة الحماس للعمل العسكري تفيض بالاندفاع، بالإضافة لسيادة الشعارات الكبيرة حينها من قبيل الكفاح المسلح لتحرير فلسطين (كل فلسطين)، لهو أمر يدعو للحيرة.

فالتطورات المتلاحقة التي أصابت منظمة التحرير عملت على نقلها من خانة الرفض الكامل لأي مشروع تسوية، إلى الاعتراف بإسرائيل، وقبول اتفاقية انتقالية للحكم الذاتي للفلسطينيين بالضفة الغربية وقطاع غزة عام 1993؛ فالتغيرات والتحولات التي شهدتها المنطقة في نهاية القرن العشرين إلى الدخول في عملية للتسوية مع إسرائيل والتفاوض المباشر مع إسرائيل، أسقطت شعارات وطنية وقومية، ووجد الفلسطينيون أنفسهم أمام خيار التفاوض مع الخصم(مصطفى،2012: 17).

وستعمل الدراسة في هذا المبحث على عرض للأسباب التي دفعت منظمة التحرير الفلسطينية للتفاوض مع إسرائيل، وإرهاصات التوجه الفلسطيني للحلول التفاوضية.

أولاً: أسباب التحول الفكري السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في عملية التفاوض (النفار، 2010: 80):

شكل اتفاق أوسلو عام 1993 تحول في النظام السياسي الفلسطيني، فهو غير منجز على أرض الواقع، وفيه الكثير من الانعكاسات السلبية على الشعب الفلسطيني لا سيما إقامة الدولة الفلسطينية، وغياب الحوار الوطني والوحدة الوطنية، وتمثلت أسباب توقيع الاتفاق فيما يلي:

1. سقوط الاتحاد السوفيتي، وتغير ميزان القوى العالمي لصالح إسرائيل، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، لذا فقد كانت التسوية مع إسرائيل هي الخيار الوحيد أمام القيادة الفلسطينية، لأن إنهاء الاحتلال بشكل كامل في تلك الظروف غير واقعي، ولا يمكن تحقيقه في هذه الفترة.
2. أن التسوية المزمع عقدها مع إسرائيل سوف تقود إلى تحقيق دولة فلسطينية كاملة السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، عاصمتها القدس الشرقية، خالية من أي مستوطنات إسرائيلية، مع التمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

3. أن الطريق لتحقيق الأهداف الفلسطينية هو التفاوض السلمي، لأن المواجهة العسكرية مع إسرائيل لن تحقق الحد الأدنى من الطموح، وسوف تعمل على تعقيد الموقف، و ستؤدي إلى المزيد من الخسائر.

4. أنه لا مناص من الاعتراف بشرعية وجود إسرائيل، والتنازل عن 78% من أرض فلسطين الانتدابية، ونبذ الإرهاب، وتوحيد الصف الفلسطيني تحت قيادة السلطة الفلسطينية، للحصول على الموافقة الإسرائيلية على قيام دولة فلسطينية، مرجعيتها منظمة التحرير، فهي الطرف الوحيد الذي تعترف به إسرائيل و المجتمع الدولي و تقبل التعامل معه.

وأيضاً هناك بعض الأسباب الموضوعية الأخرى، تمثلت في التغيرات العربية واتخاذ السلام كاستراتيجية عربية، إضافة إلى موافقة العالم العربي على إدارة الصراع، وأيضاً تدخل دولة محايدة في مجريات الأمور، ووصول حزب العمل للسلطة، حيث شكلت هذه القضايا العنصر الأساسي لاتخاذ قرار البدء بالتفاوض، إلا أن الأهمية الكبرى، كانت للأسباب المتعلقة بالبعد الذاتي، والتي تمثلت في موافقة الجانب الفلسطيني على الدخول في دائرة استراتيجية إدارة الصراع وليس حله، **ومن أهم الأسباب التي ساعدت على اتخاذ القرار بالتفاوض ما يلي** (أبو عفيفة،1998: 192):

1. اتخاذ القيادة الفلسطينية قرار السلام منذ عام 1988.

2. موافقة القيادة الفلسطينية على مرحلية الحل أولاً، وموافقتها على إدارة الصراع ثانياً في مدريد.
3. شعور القيادة الفلسطينية بوجود البديل الفلسطيني ممثلاً بحركة حماس في الداخل الفلسطيني.

ثانياً: انعكاس الاتفاق على الوحدة الوطنية

يعيش المجتمع السياسي الفلسطيني حالة من الانقسام، رغم كثرة مبادرات المصالحة والوفاق التي طرحتها جهات فلسطينية محلية وأخرى عربية، فالمخاطر التي تتعرض لها القضية الفلسطينية لا تحتمل استمرار حالة الانقسام، بل تتطلب تحقيق حالة من المصالحة القابلة للاستمرار؛ والقادرة على بناء نظام سياسي فلسطيني يجمع في إطاره كل أطراف العمل السياسي الفلسطيني، ويُمَكّن الفلسطينيين من التحرك نحو تحقيق أهدافهم بالحرية والاستقلال.

إن ما حصل في السنوات الأخيرة في المجتمع الفلسطيني من انقسام سياسي ومجتمعي لهو أمر بالغ الأهمية والخطورة، لما سيخلفه من أثر سلبي على مستقبل القضية الفلسطينية ووحدة الصف الفلسطيني، ويزيد الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة من القطيعة بين أبناء الشعب الفلسطيني ويؤسس لفتنة داخلية، فهو يؤسس لقيام حالتين ما زال كل منهما بدون سيادة، ولا يصلح لتأسيس دولة، ولا يستطيع أي منهما حمل استحقاقات المشروع الوطني (الأيام 2015/2/25: 16)

فالانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة في عام 2005، في ظل فشل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ووصولها إلى طريق مسدود، وبنية اقتصادية مدمرة ووضع اجتماعي مفكك، وفلتان أمني ومظاهر فساد وخلل في بنية النظام، كل هذه العوامل وأكثر مهدت لمرحلة الصراع الفلسطيني الداخلي الذي انتهى بانقسام سياسي (العجرمي،2015: مقابلة شخصية)[1]

يتضح أن الجانب الإسرائيلي لديه الأسباب التي دفعته للاعتراف بمنظمة التحرير، ليحقق أهدافه، آخذاً بعين الاعتبار عدم التفاوض مع غيرها، لإدراكه ومعرفته بأنها القادرة على تقديم التنازلات لمعرفته بضعفها، وكذلك على قدرته لإضعاف المفاوض الفلسطيني بتكتيكاته واستراتيجياتهم التي يستخدمها في وقتها المناسب.

(1) مقابلة علمية تم إجرائها مع الدكتور محمود العجرمي، الخبير الاستراتيجي والكاتب والمحلل السياسي، نائب رئيس جامعة فلسطين للشؤون الاكاديمية.

المبحث الثالث

الاستراتيجية التفاوضية لمنظمة التحرير الفلسطينية

مقدمة:

تقوم دراسة وتحليل الاستراتيجية التفاوضية على معرفة ملامح ومرتكزات هذه الاستراتيجية، ومدى قدرتها على تجاوز العقبات وتحقيق الغايات التي هدفت الاستراتيجية لها.

وسيتم تقسيم الاستراتيجية التفاوضية الفلسطينية إلى مرحلتين أساسيتين، للوقوف على هذه الاستراتيجية ودراسة السلوك التفاوضي الفلسطيني، فالمرحلة الأولى تمتد من عام 1991 إلى عام 2006، أما المرحلة الثانية من عام 2007 وحتى عام 2011 ، وسبب ذلك التقسيم يعود إلى أن المرحلة الأولى تمثلت باتفاق أوسلو، واتسمت في العمومية في المفاوضات وضبابية الموقف الفلسطيني، فقد تم الوقوف على الملامح والمرتكزات الرئيسية للسلوك التفاوضي الفلسطيني، والمرحلة الثانية شهدت تحولات في الموقف التفاوضي، وتم بناء صياغة الاستراتيجية والسلوك التفاوضي الفلسطيني.

المتغيرات في البيئة التفاوضية، حيث جرت تغيرات على صعيد البيئة التفاوضية الفلسطينية والتي ميزت هذه المرحلة، ومن أبرزها التغيير في عملية السلام والانقسام الفلسطيني.

المتغيرات في الواقع التفاوضي وخاصة موضوع الاستيطان، والمتغيرات الدولية والتي تمثلت في الاعتراف الدولي بالقضية الفلسطينية، وعدم وجود بديل يلاقي القبول الدولي سوى حل الدولتين.

هذه الأسباب جعلت أهمية دراسة المفاوضات ضمن مرحلتين كما ذكرنا سابقاً.

أولاً: الاستراتيجية والسلوك التفاوضي الفلسطيني(1993 – 2007)

كان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحصيل حقوق الشعب الفلسطيني، وبعد التغيرات الموضوعية والذاتية على الساحة الداخلية والإقليمية والدولية، وخاصة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، طرأ تحول في الفكر السياسي الفلسطيني، حيث انتقل من مسار الكفاح المسلح إلى مسار التفاوض، لهذا فقد انطلقت الاستراتيجية الفلسطينية تحت إطار (أوسلو)، من اعتبار التفاوض خياراً استراتيجياً لتحصيل الحقوق وقيام دولة فلسطينية، على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967، بذلك تم تحويل كل الجهد السياسي والتاريخي لمنظمة التحرير لخدمة العملية التفاوضية، وتم تبني سياسة مراكمة الإنجازات المرحلية، كتكتيك لتثبيت الوجود الفلسطيني (الخالدي، 2008: 22).

فقد توصلت المفاوضات بعد أوسلو إلى مجموعة من الاتفاقيات، بدأت من اتفاقية القاهرة الخاصة بالمعابر والتدابير الأمنية في 1994/02/10، وبروتوكول باريس الاقتصادي في 1994/04/29، واتفاقية نقل الصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، والذي وُقع في القاهرة بتاريخ 1994/08/24، واتفاقية الخليل عام 1997، ووصولاً إلى اتفاق طابا لتوسيع الحكم الذاتي (حسين، 1998: 92).

كما طرأ تحول جذري على الساحة الإسرائيلية أثر على مجريات العملية التفاوضية، تمثل في اتجاه المجتمع الإسرائيلي وقيادته السياسية إلى اليمين، واليمين المتشدد، إضافة إلى سيطرة القوى المتشددة وهيمنتها على مجمل الخريطة السياسية في إسرائيل، حيث ساعد على ذلك وعمل على تشجيعه موقف أمريكي غربي داعم بثبات لإسرائيل، و أيضاً غياب استراتيجية عربية إقليمية مضادة، ومقاومة للسياسة الإسرائيلية التوسعية، الأمر الذي أدّى إلى توجه الفلسطينيين إلى تغيير استراتيجيتهم في التفاوض، فبعد عام 2005، بدأت القيادة الفلسطينية بتغييرات إيجابية على بعض مرتكزات الاستراتيجية التفاوضية، وذلك استجابة من القيادة الفلسطينية لما طرأ من تغيرات على البيئة الداخلية والخارجية للمفاوضات، ومحاولة لمواجهة الاستراتيجية الإسرائيلية على جميع المستويات الممكنة (صالح،2011: 15).

وترى الباحثة أن الاستراتيجية التفاوضية الفلسطينية مرت بالعديد من المحطات، التي عملت على تغيير مكوناتها المختلفة، وتهدف من وراء ذلك إطالة وقت المفاوضات وكسب الوقت لتفرض الأمر الواقع.

ثانياً: الاستراتيجية التفاوضية والسلوك التفاوضي الفلسطيني من 2007 وحتى 2011 (موقع الجزيرة،2011: نت):

انطلقت الاستراتيجية التفاوضية الفلسطينية من جملة المرتكزات الأساسية في إدارة العملية التفاوضية خلال الفترة السابق ذكرها، ومن أبرز هذه المرتكزات ما يلي:

- تطبيق كل الالتزامات المطلوبة من السلطة الفلسطينية حتى وإن لم تطبق إسرائيل ما عليها، وبالذات فيما يخص خارطة الطريق.
- على الرغم من اعتماد المفاوضات الطريق الوحيد، إلا أن السلطة الفلسطينية استخدمت استراتيجية اللا تفاوض، كما حدث في عهد (نتنياهو)، حيث إن السلطة اعتمدت هذا الأسلوب أكثر من مرة.
- الإدارة المؤسساتية للعملية التفاوضية، حيث تمت ملاحظة العودة الدائمة إلى مؤسسات منظمة التحرير، وبالذات اللجنة المركزية، والمجلس المركزي.
- إضفاء الشرعية على القرارات، وذلك عن طريق اعتمادها من لجنة المبادرة العربية.
- عدم شرعية المستوطنات فوق أراضي الدولة الفلسطينية، ولا تفاوض مع الاستيطان.

وبناء على هذه المرتكزات، يُلاحظ أنه وعلى الرغم من أن السلطة اعتبرت أن ما تضعه من موقف بخصوص الذهاب إلى المفاوضات، ليس شرطاً مسبقاً فيما يخص الاستيطان، و إنما التزام كما نصت عليه خارطة الطريق، إلا أننا نجد أن السلطة تنازلت عن هذا الالتزام، وذهبت إلى المفاوضات غير المباشرة، رغم أن القرار الإسرائيلي لم يوقف الاستيطان، وإنما تجميده لفترة زمنية محددة، ثم تلا ذلك أن السلطة اشترطت التقدم في المباحثات التمهيدية من أجل الذهاب إلى مفاوضات مباشرة، ولكن ذلك لم يحدث، وذهبت السلطة إلى مفاوضات مباشرة لاحقاً، وهى التي انتهت بدون نتيجة، ثم القضية الجذرية الأخرى، وهى الموافقة مرة ثانية على الحلول الجزئية(مناقشة الحدود والأمن)، رغم أن السلطة والطاقم التفاوضي الفلسطيني يركز طوال الفترة على مناقشة القضايا "كرزمة واحدة" (تقرير مدار الاستراتيجي،2009: 23).

ثالثاً: مؤتمر أنابولس، البيئة التفاوضية (المحددات والواقع):

لقد مثل مؤتمر أنابولس التي عقد في نوفمبر تشرين الثاني (نوفمبر) 2007، مرحلة مهمة في فهم طبيعة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، من باب التقسيم الزمني للمفاوضات، فالتقسيم الزمني وعلى الرغم من أهميته في دراسة أي حالة تفاوضية، إلا أنه ليس على تلك الدرجة من الأهمية في الحالة الفلسطينية، فسياسة المراحل والتقسيمات هي استراتيجية إسرائيلية اتبعت منذ "اتفاق أوسلو" لخدمة الاستراتيجية الإسرائيلية لعملية التفاوض، بهدف تضليل المفاوض الفلسطيني، ومحاولة إبعاده عن الهدف العام الذي حدده، وهو الوصول إلى المرحلة النهائية بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة (نعيرات،2011: 27).

ويرى رائد نعيرات أن مرحلة (أنابوليس) احتلت أهمية استثنائية على العديد من الأصعدة (نعيرات،2011: 28):

- لقد تم اعتماد نظرية جديدة في المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية، وهى ما أطلق عليها المسار الأول (Track One) فيما بناء النظرية التفاوضية على مسار الضفة الغربية، وهذه النظرية قامت على مجموعة من الأسس من أبرزها، المشاركة في إقامة المؤسسات وبنائها، إشرافاً وتنفيذاً ومراقبة الشريك الكامل 100%، وأيضاً البدء في بناء المؤسسات وتقوية الاقتصاد الفلسطيني لتكون جاهزة عند قيام الدولة الفعلي.
- أدى الانقسام الفلسطيني إلى طرح قضية الشرعية، سواء الشرعية التمثيلية أو شرعية التطبيق، وهذه الجدلية اختلفت الأطراف في تناولها، فالإسرائيليون استغلوها بين الفينة والأخرى للطعن في قدرة المفاوض الفلسطيني.
- انفراد الولايات المتحدة برعاية المفاوضات، عبر السيطرة الأمريكية على مجريات العملية التفاوضية، إما بشكل انفرادي أو من خلال اللجنة الرباعية، أو عبر المشاركة الكاملة الأمريكية في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية.
- وصول مرحلة التفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي إلى المرحلة النهائية، بمعنى أنها تحولت إلى مرحلة القرارات، وليست الجدليات والبحث في الآليات والأدوات والاستراتيجيات، وهذا ما عبر عنه "صائب عريقات" كبير المفاوضين الفلسطينيين، بقوله: "لم نعد بحاجة إلى مفاوضين، وإنما إلى قرارات من صناع القرار".

على هذه الخلفية، شرع المفاوض الفلسطيني في السير في عملية التفاوض منذ (أنابولس)، واتخاذ مسارين، **الأول:** وهو البدء في بناء مؤسسات الدولة المدنية والأمنية على أسس وقواعد

جديدة، والمسار **الثاني:** وهو المفاوضات ضمن قاعدة السير بأقصى سرعة ممكنة تجاه الهدف، لذلك فقد عُقدت أكثر من 288 جولة تفاوضية بين اللجان المختلفة، حيث تم تشكيل 12 لجنة لهذا الغرض، عدا اللقاءات الدورية التي تم الاتفاق عليها، أن تعقد كل أسبوعين بين الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي.

ولكن الأمور لم تجرِ كما هو مخطط لها على الأقل فلسطينياً، ولم تحقق هذه المفاوضات النتائج المرجوة منها، فاتخذت حكومة إيهود أولمرت قراراً بشن العدوان على قطاع غزة أواخر عام 2008، وتلا ذلك استقالة الحكومة والإعلان عن انتخابات مبكرة في "إسرائيل"، مما أدى إلى صعود نتنياهو لرئاسة الوزراء، ولم يتبقَ من إرث أولمرت السياسي إلا الحقيقة التي وضعها أمام الإسرائيليين، ورئيس الحكومة الذي سيخلفه، بأن عدم التوصل لاتفاق مع الفلسطينيين سيقضي على دولة يهودية الدولة الإسرائيلية (تقرير مدار الاستراتيجي، 2009: 33).

وما أطلق عليه فيما بعد وديعة أولمرت، والتي من خلالها تقدم الجانب الإسرائيلي بعرض أهم ملامحه (مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي 2009: 20):

- قاعدة المفاوضات هي خارطة الرابع من حزيران (يونيو) 1967.
- الهدف النهائي لعملية السلام هو تحقيق مبدأ الدولتين استناداً لهذا التفاهم.
- طرح الجانب الإسرائيلي ضم 6.5% من مساحة الضفة الغربية، وإعطاء ما نسبته 5.8% من مساحة أراضي عام1948، وتكون النسبة الباقية بدل الممر الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

- طرح الجانب الإسرائيلي بأن تكون الأحياء العربية في القدس الشرقية جزءاً من فلسطين، في حين تكون جميع المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت في القدس الشرقية جزءاً من إسرائيل، أما فيما يتعلق بالبلدة القديمة فستكون تحت مفهوم يسمى الحوض المقدس، مع ترتيبات خاصة لموضوع السيادة.

- فيما يخص قضية اللاجئين، طرح الجانب الإسرائيلي عودة 1000 لاجئٍ فلسطيني إلى إسرائيل سنوياً، لمدة خمس سنوات.

من خلال ما ذكر تبين أن عام 2009 تميز بجمود عملية السلام، ويعود ذلك إلى **ثلاث أسباب** (مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي 2009: 25):

1. تنحي أولمرت، نتيجة الفضائح التي حاصرت حكومته، وعجز تسيفي عن تشكيل الحكومة، مما أدى إلى الذهاب إلى انتخابات مبكرة، أتت بحكومة متطرفة.

2. احتجاج القيادة الفلسطينية على العدوان على قطاع غزة أواخر عام2008، وإعلانها وقف المفاوضات.

3. تراجع الإدارة الأمريكية عن تعهداتها، بإعطاء الأولوية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأيضاً تراجعها عن وعدها بوقف الاستيطان، وإعلانها عن خفض سقف توقعاتها، مما يعنى أنها سوف تقوم بالتركيز على خطوات بناء الثقة، والسعي إلى المحافظة على ما تم إنجازه، ومحاولة تقليل الخسائر والأضرار، لحين تهيئة ظروف ملائمة للمفاوضات، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد عادت إلى المربع الأول.

رابعاً: المحددات الداخلية والخارجية للموقف التفاوضي الفلسطيني:

في ظل هذه البيئة التفاوضية واجه الموقف التفاوضي الفلسطيني جملة من المحددات الداخلية والإقليمية والدولية، فعلى الصعيد الداخلي بقى الانقسام العنصر الأساسي للعملية التفاوضية، وبقى يسيطر على المشهد السياسي، وعلى ضعف الموقف التفاوضي الفلسطيني، فعدم سيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة، أدخلت طرفاً جديداً في المفاوضات، يحمل قضيتين مهمتين على الصعيد الإسرائيلي، ألا وهما قضية الجندي الأسير وقضية التهدئة، التي اتخذت مساراً آخر في التفاوض حولهما، وطبيعة مغايرة لمسار المفاوضات، شكلت هذه المعادلة الجديدة جدلية دارت حول النهاية المتوقعة للعملية التفاوضية، والأطراف الفاعلة فيها، وهذا ما أحال المفاوض الفلسطيني إلى مرحلة جديدة، وهى القدرة على التفاوض، ولكن عدم القدرة على تنفيذ ما ستسفر عنه المفاوضات (كيالي، 2009: 102).

أما على الصعيد الإقليمي فقد اعتمدت السلطة الفلسطينية على ما سمي بلجنة المبادرة العربية، والتي شابها الكثير من الجدل حول دورها ومهامها، فقد انقسم الموقف العربي في هذا الخصوص إلى موقفين، أولهما: موقف الدول المعارضة للعملية التفاوضية، مع العلم أن الطرف الفلسطيني كان منحازاً إلى الدول الداعمة للعملية التفاوضية، وهذا ظهر جلياً بعد القمة العربية التي عقدت في قطر عام 2009 بعد العدوان على قطاع غزة، هذا وقد تحول دور لجنة المتابعة العربية من ورقة دعم و إسناد إلى ورقة منح شرعية للسير في المفاوضات (مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2010: نت).

أما على الصعيد الدولي فقد احتكرت الولايات المتحدة العملية التفاوضية بالكامل، وبالذات عُقب مجيء إدارة الرئيس باراك أوباما، وتعيينه جورج ميتشل مبعوثاً للسلام في الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت تعيين توني بلير سفيراً للرباعية في الشرق الأوسط، فقد شهدت سياسة

الإدارة الأمريكية الجديدة تحولاً نوعياً في السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، ولكن عند تحليل مكونات ومحددات الفعل السياسي للإدارة الأمريكية، نجد أن الإدارة الجديدة لم تجرِ أي تغيير نوعي في سياستها تجاه العملية التفاوضية، ولقد ارتكزت على الإدارة النوعية لعملية التفاوض، أو ما يمكن أن يطلق عليه المهنية العالية في الإدارة التفاوضية، كالاستراتيجيات والتكتيكات، وتجزئة الكليات، وذلك انسجاماً مع الاستراتيجية الإسرائيلية في التفاوض (كيالي، 2009: 112).

نستنتج من ذلك أن الموقف الأمريكي لم يتغير كثيراً، وبقى منحازاً للإسرائيليين، فقط تغير نوعية المفاوضات، إلى مفاوضات غير مباشرة أو تمهيدية، فقط تغيرت لغة الخطاب السياسي.

فقد تميز الخطاب الأمريكي في هذه الفترة بعدة سمات (عمايرة، 2009: 186):

- التفاؤل.
- التحديدات الزمنية قصيرة الأمد.
- محاولة تبيان أن هناك تغيراً من خلال الاتزان في الخطاب الموجه إلى طرفي الصراع الفلسطيني والإسرائيلي، واستناد الخطاب على المواقف المسبقة للإدارة الأمريكية، وخصوصاً فيما يخص الاستيطان، إلا أنه ورغم هذا النوع من الخطاب فالموقف السياسي لم يتغير، فالإدارة الأمريكية اتبعت نفس الأسلوب في الضغط على الطرف الفلسطيني للذهاب إلى المفاوضات، وتحطيم المواقف السابقة للمفاوض الفلسطيني، كما حدث في رسالة الرئيس أوباما إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وفي نفس الوقت تقديم الإغراءات للطرف الإسرائيلي، كما حدث في رسالة العروض الموجهة إلى إسرائيل بغية إقناعها بتجميد الاستيطان.

خامساً: الموقف التفاوضي الفلسطيني

حدد الرئيس محمود عباس في خطابه، في الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) 2009م المعالم الرئيسية للموقف الفلسطيني الرسمي، والتي تمثل حدود القبول الفلسطيني بأي نتائج للعملية التفاوضية، والتي باتت معروفة باسم النقاط الثماني، وهى (عمايرة، 2009: 188):

1. الوصول إلى حل الدولتين عن طريق خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وقرارات مجلس الأمن مع الاستفادة من كل ما حدث في(كامب ديفيد، طابا، أنابولس).

2. الحدود تستند إلى الوضع الذي كان سائداً ما قبل الرابع من حزيران (يونيو) 1967، وإمكانية إجراء تبادل أراضي بالقيمة والمثل دون المساس بالحدود المائية أو التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين مع ضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة.
4. حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين، كما ورد في مبادرة السلام العربية.
5. لا شرعية لبقاء المستوطنات فوق أراضي الدولة الفلسطينية المتفق عليها
6. ترتيبات أمنية يقوم بها طرف ثالث على الحدود بين دولتي فلسطين وإسرائيل.
7. حل قضية المياه حسب القانون الدولي، وحق الدولة الفلسطينية في السيطرة على مصادرها المائية، والسعي إلى تعاون إقليمي في مجال المياه.
8. إغلاق ملف الأسرى وإطلاق سراحهم جميعاً.

يتضح مما سبق، أن الموقف الفلسطيني في التفاوض لم يكن قوياً، لأن المفاوض الفلسطيني لا يملك عنصر القوة في التفاوض، ولم يستخدم الاستراتيجيات التفاوضية المناسبة للتفاوض مع الطرف الآخر، وذلك كان سبباً في إضعافه، وترك الفرصة أمام الطرف الإسرائيلي يفرض إملاءاته وحلوله المقترحة. والتكتيكات الإسرائيلية عملت على شغله بالجزئيات، وتحييد اهتمامه عن الكليات والقضايا المهمة، فالسياسة الفلسطينية ما زالت غير قادرة على معالجة الأسباب الرئيسية للقضايا المحورية، ولو استمرت بنفس الطريقة ستكون أمام مشاكل أوسع وأكبر من المشاكل الموجودة على الساحة الفلسطينية.

المبحث الرابع
الاستراتيجية الإسرائيلية التفاوضية

مقدمة:

قامت الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية على أساس "إدارة الصراع" ،وهي آلية ضغط من أجل كسب المزيد من الوقت لتنفيذ استراتيجياتها التوسعية، والهادفة إلى تقوية موقعها الجيواستراتيجي والسياسي في المنطقة، وهي استراتيجية تسعى إلى إضعاف الخصم بكل الطرق، إلى أن يقنع بالخيار الوحيد المتاح إسرائيلياً، وهو ما يفسر إطالة عملية التفاوض(الهور،2015: 314)، وليس على أساس "حل الصراع"، أي وضع حل نهائي للقضايا المتفاوض عليها.

ولذلك رفضت "إسرائيل" نهج التسوية الشاملة من خلال مؤتمر دولي، ورفضت كشف أوراقها النهائية، وتبنت سياسة "الخطوة خطوة"، وجزأت التسوية إلى مسارات منفصلة، ثم جزأت المسارات المنفصلة إلى مراحل ومحطات، وقد استفاد الإسرائيليون من وجود نظام ديمقراطي مؤسسي يخدم اليهود بشكل أساسي، ويستفيد بشكل أفضل من المؤسسات العلمية ومراكز الدراسات، ومن الخبرات الاستراتيجية والسياسية، بحيث يستطيع إدارة العملية التفاوضية باحتراف كبير، مستفيدًا من عناصر القوة التي لديه، ومن الفرص المتاحة (مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2009: نت).

وسوف نحاول في هذا المبحث الوقوف على أهم الملامح التي ميزت الاستراتيجية الإسرائيلية، والركائز الأساسية للنظرية التفاوضية الإسرائيلية، كذلك وأسلوب المفاوض الإسرائيلي وتكتيكاته التي مارسها على مدار سنين التفاوض الماضية، وذلك لمحاولة فهم هذه الاستراتيجية بكافة جوانبها كما هي على أرض الواقع.

أولاً: الاستراتيجية الإسرائيلية العامة

قامت الاستراتيجية الإسرائيلية على سياسة الضم والتوسع، ومراكمة الإنجازات، فمنذ مؤتمر بال في سويسرا عام 1897، وحتى يومنا هذا على خلاف حركات التحرر، تقوم إسرائيل بنقل جماعات من مختلف بقاع العالم، وتعمل على توظيفهم في أرض فلسطين، وهذا التوطين بأرض ليست أرضهم، لذلك فإنه يحتاج إلى تأسيس أمر واقع جديد متجدد، وعلى هذا الأساس ما تزال إسرائيل حتى اليوم تعمل على ترسيخ الوقائع الجديدة لتحويلها إلى حقائق على الأراضي الفلسطينية، ومراكمتها إنجازاً تلو الآخر، وبشكل عام يعمل الإسرائيليون على تطبيق استراتيجيتهم وتحقيق أهدافهم من خلال **التركيز على ثلاثة عوامل رئيسية هي** (عاروري،2000: 33):

1. **الحفاظ على الوجود الإسرائيلي:** حيث إن الهدف النهائي للاستراتيجية الإسرائيلية، هو ترسيخ إسرائيل كياناً أصيلاً في المنطقة العربية، قادراً على مجابهة دول المنطقة والسيطرة عليها اقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً، والارتباط سياسياً وأمنياً وعسكرياً بمصالح الغرب، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية.

2. **السياسات والمواقف والقرارات المعلنة:** فلقد حددت إسرائيل مواقفها من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ورفضت قرارات مجلس الأمن باستثناء القرار (242)، والذي تملك له تفسيراً خاصاً بها يفرغه من محتواه ويُفقده قيمته، كما أعلنت بصورة متكررة على أنها لا تقبل إلا بالمفاوضات طريقاً لحل الصراع.

3. **الخطوط التفاوضية المقررة سلفاً في حدودها الدنيا والعليا:** فقبل الدخول في أية مفاوضات مع أي طرف، تقوم إسرائيل بتحديد الحدود الدنيا والعليا، وعند مواجهة أي مفاوضات محيطة، يكون التغيير فقط في بعض المظاهر والتكتيكات التي لا تمس جوهر العملية التفاوضية، وبذلك تعمل على اقتناص الفرص، كما فعلت في اتفاق أوسلو في عام 1993.

عمل الإسرائيليون طوال فترة المفاوضات على الاستفادة من المؤسسات الاستراتيجية والخبرات لديهم، واستطاعوا إدارة العملية التفاوضية باحتراف كبير، بالإضافة إلى ضعف ونقص الخبرة الفلسطينية، وغياب الرؤية السياسية لدى المفاوض الفلسطيني.

ثانياً: النظرية التفاوضية الإسرائيلية وركائزها الاستراتيجية

تقوم الفلسفة التفاوضية الإسرائيلية بشكل أساسي على سياسة فرض الأمر الواقع، الذي تستطيع من خلاله أن تُنشأ حقاً، فتكون الإنجازات بقدر ما تعمل على تكريس الأمر الواقع وصيانته، بمعنى أن الاستراتيجية تستند في التفاوض إلى مبدأ الأمر الواقع الذي تعمل من خلاله على رفع الحد الأقصى من المطالب الإسرائيلية أو تخفيض الحد الأدنى منها في إطار ما هو ممكن (صالح، 2011: 1).

كما سيطر مفهوم الأمن على النظرية التفاوضية الإسرائيلية بصورة كبيرة، فتجاوزت بذلك القانون الدولي، و إرادة المجتمع الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، متذرعة بالأمن، و أنها لا تزال تحت تهديد المحيط الذي تعيش فيه، فلقد قامت إسرائيل باستخدام مفهوم الأمن تعسفياً وعشوائياً للوصول إلى أهدافها، فمثلاً قامت بتفسير عبارة الحدود الآمنة في القرار (242) بطريقة تسمح لها بضم أراضٍ احتلتها عام 1967م (قريع،2008: 109).

بشكل عام فإن الهدف الذي تسعى له إسرائيل مع القيادات والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، هو محاولة تعظيم المكاسب، وتقليل الخسائر والتنازلات، **وبذلك تتحدد ملامح الاستراتيجية الإسرائيلية على المدى القصير والمدى البعيد بالتالي (الحمد،1994: 9):**

- ❖ منذ بداية جهود التسوية السلمية للصراع، كانت الركيزة الأهم في الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية أن توجه جُل اهتمام الإسرائيليون إلى خلق الظروف التي تتيح لهم الإمساك بزمام المبادرة والسيطرة على مجريات العملية التفاوضية، لذلك صممت هذه الاستراتيجية لإحداث تغيير جذري في الاتجاهات العربية، وذلك بدفع العملية السلمية باتجاه التطبيع مع الدول العربية، و إشغالهم بطول المفاوضات وتعقيداتها، لزيادة القوة الدفاعية والهجومية الإسرائيلية، و المحافظة على قوة الردع والهيبة العسكرية في المنطقة.

- ❖ التقدم البطيء الذي يتم بشكل تدريجي نحو السلام، يتم من خلال إجراءات طويلة، وإنجازات هامشية، لتشجيع الأطراف على الاستمرار، وذلك لكسب المزيد من الوقت لإضعاف الطرف الفلسطيني، وفرض أمر واقع جديد خاصة فيما يخص الاستيطان.

فقد عبر رئيس وزراء إسرائيل الأسبق **(إسحاق شامير)** عن ذلك بقوله: كنت سأجعل مفاوضات الحكم الذاتي تستمر عشر سنوات، حيث يصل خلالها عدد اليهود في المناطق إلى نصف مليون.

- ❖ الاتجاه إلى التفاوض الثنائي بدون إطار دولي، لإضعاف الطرف الفلسطيني الذي لا يملك الكثير من أوراق القوة، فطوال عملية التفاوض رفضت إسرائيل أن يكون التفاوض تحت مظلة لها القدرة في التأثير في المفاوضات ونتائجها.

ثالثاً: الأسلوب التفاوضي الإسرائيلي:

بما أن المفاوض الإسرائيلي يرتكز إلى بعد مؤسسي ونظرية تفاوضية، فقد بنى أسلوبه و تكتيكاته على أساس علمي مدروس، آخذاً بعين الاعتبار البيئة التفاوضية والعوامل النفسية والثقافية في عملية التفاوض، إضافة إلى التزامه بالاستراتيجية العامة وعدم الخروج عنها، **لهذا فقد ارتكز أسلوبه التفاوضي على عدة ركائز كان من أهمها** (ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية، 2010: نت):

1. العمل على اكتشاف السقف التفاوضي للمفاوضين الفلسطينيين وطبيعة مفهومهم للسلام.
2. الحصول على تنازلات متتالية تحت مسميات عديدة، مثل الثقة وتوفير المصداقية وتهيئة الأجواء، وخطوات حُسن النية، وما إلى ذلك من مصطلحات ابتدعتها العقلية التفاوضية الإسرائيلية.
3. العمل على تحييد دور الوسيط، والذي هو الولايات المتحدة ، وعدم إعطائه الفرصة للتأثير على مسار العملية التفاوضية، إلا فيما تقتضيه المصلحة الإسرائيلية.
4. الابتعاد عن أي مرجعية دولية في التفاوض، وتحريرها من أية مرجعيات قانونية، ومن قرارات الأمم المتحدة والجمعية العامة، حتى عندما قبلت إسرائيل القرار(242) قبلته ضمن تفسيرها الخاص.
5. تحجيم و رفض المشاركة الفعلية للأمم المتحدة في المفاوضات، وذلك لاعتبارها منحازة للطرف الفلسطيني.

ويتصف المفاوض الإسرائيلي كذلك بمركزية قراره، حيث أن هذا القرار يستند إلى بُعد مؤسسي، فهو مرتبط بمجموعة من المؤسسات والأجهزة الفاعلة، والتي تربطها علاقة مباشرة في الملف التفاوضي، ولكن عندما يلزم اتخاذ قرار يمثل مصلحة عليا لإسرائيل، فإنه يتم بسرعة كبيرة وخاصة عند توافر فرصة سانحة لا تحتمل التأجيل، هذا الأسلوب يفيد المفاوض من **ناحيتين:** الأولى أنه يؤدي إبطاء عملية التفاوض، وهو ما ينشده الإسرائيليون، والثانية تُمثل ورقة ضغط على الطرف الفلسطيني الذي يريد أن يتوصل لاتفاق بسرعة (الكيلاني،1998: 10).

أما التكتيكات التفاوضية، فتتجسد في مواجهة المفاوض الفلسطيني، والتي تمثلت في التمسك بقوالب تفاوضية جامدة حتى النهاية، و رفض كل ما عداها مهما كانت الضغوط الدولية، أو توجهات الرأي العام العالمي، وكان رفض إسرائيل لأية صيغة تفاوضية تشمل مشاركة الأمم المتحدة و أوروبا، وراء فشل كافة المبادرات الدبلوماسية خلال عقد الثمانينات، وخاصة مبادرة جورج شولتز عام 198م (سعيد،1997: 73).

والتي ارتكزت على بعض الأهداف وهي (سعيد،**197: 75**):

1. لابد من احتواء الانتفاضة الفلسطينية، ومنع انتشارها في المنطقة، بحيث لا يتعارض وجودها مع المصلحة الأمريكية.
2. حل القضية الفلسطينية هو أحد أولويات السياسة الأمريكية، دون اللجوء إلى القوة العسكرية، وذلك حتى تظهر مصداقيتها كدولة كبرى في العالم وأمام الشعب الأمريكي، وتثبت دورها كشرطي في منطقة الشرق الأوسط. وجاءت رغبة شولتز في تسوية القضية بما يتناسب مع رغبة الرأي العام الأمريكي، على الرغم من أن القضية الفلسطينية لم تكن في وقت من الأوقات تشكل أهمية كبرى للأمريكيين (ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية ،2010: نت).
3. سياسة الامتناع عن التفاوض الجاد، واستخدام التفاوض لإهدار الوقت، وقد استخدمت إسرائيل هذا التكتيك طوال فترة حكم شامير، ومنذ مؤتمر مدريد وحتى فوز حزب العمل بالانتخابات العامة، وهو ما صرح به شامير من أنه مستعد للتفاوض لعشرة سنوات دون أن يتحرك عن موقفه.
4. إطالة أمد التفاوض، إلى أطول مدى ممكن، بهدف انتزاع مزيد من التنازلات حتى آخر لحظة.
5. فرض مزيد من التنازلات أثناء التفاوض، حول الترتيبات الإجرائية والإدارية والأمنية، هو جزء لا يتجزأ من أسلوب إسرائيل التفاوضي، فالتفاوض حول هذه الترتيبات الإجرائية عادة ما يستغرق زمناً طويلاً، بسبب المبالغة في التفاصيل، كما أن هذه الترتيبات تستغرق وقتاً طويلاً أثناء التنفيذ، وتتيح فرصة كبيرة لإسرائيل لمزيد من التحايل و انتزاع التنازلات.

---

* جورج برات شولتز 13 كانون الأول (ديسمبر) 1920 خبير اقتصادي أمريكي، رجل دولة، ورجل أعمال. شغل منصب وزير العمل 1969–1970، وأمين الخزانة الأمريكية 1972–1974، وأصبح وزير الخارجية الأمريكية من عام 1982 إلى 1989.

6. إعادة التفاوض حول الاتفاقيات المبرمة بالفعل، وهو ما تم فيما يتعلق بالفلسطينيين بالذات، إذ أصر نتنياهو على إعادة التفاوض حول الاتفاق الخاص بالخليل، و البنود المتعلقة بالانسحابات الإسرائيلية، أو ما يسميه بترتيبات إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في المناطق، والمتضمنة في اتفاق القاهرة الأمني مع منظمة التحرير الفلسطينية.

خاتمة

من خلال ما سبق، تبين أن الاستراتيجية التفاوضية وأسلوب المفاوض الإسرائيلي يهدف إلى إطالة أمد المفاوضات، وإضعاف الجانب الفلسطيني، وما زالت المفاوضات غير متوازنة القوى بين الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي، من حيث الخبرة في إدارة العملية التفاوضية، مستفيدة من عناصر القوة لديها، والانحياز الأمريكي لها.

كما إن الإسرائيليون يعملون على تطبيق استراتيجيتهم وتحقيق أهدافهم، وفرض سياسة الأمر الواقع أمام المفاوض الفلسطيني، ويقومون بإدارة الصراع مع الفلسطينيين.

الفصل الرابع

الوحدة الوطنية الفلسطينية في مرحلتي الكفاح المسلح والتفاوض

- **المبحث الأول:** رؤية للوحدة الوطنية الفلسطينية.
- **المبحث الثاني:** دور منظمة التحرير الفلسطينية في تعزيز الوحدة الوطنية.
- **المبحث الثالث:** دور القوى والفصائل في تعزيز الوحدة الوطنية.
- **المبحث الخامس:** التفاوض و أثره على الوحدة الوطنية.
- **المبحث السادس:** الفساد و أثره على الوحدة و الانتماء الوطني.

الفصل الرابع: الوحدة الوطنية في مرحلتي الكفاح المسلح والتفاوض

تمهيد:

مرت القضية الفلسطينية في الكثير من المراحل، وكان ذلك تزامناً مع ممارسات الاحتلال العنصرية ضد الفلسطينيين، والتي استمرت منذ تهجيرهم من البلاد عام 1948، ومروراً بالاتفاقيات الموقعة، وأخص بالذكر اتفاق أوسلو الذي كان وما زال سبب ضياع القضية الفلسطينية، وما نتج عن تلك الاتفاقيات من أحداث قاسية عاشها وما زال يعيشها الفلسطينيين، والتي أثرت على وحدة أبناء هذا الشعب، مروراً بالأحداث المؤسفة عام 2007 و ما نتج عنها من زيادة الانقسام الفلسطيني.

وعليه سنحاول التركيز في هذا الفصل على توضيح الرؤية للوحدة الوطنية الفلسطينية، وتسليط الضوء على دور منظمة التحرير في تعزيز الوحدة، وبيان دورها في التعامل تجاه الشعب الفلسطيني، وسنركز على دور القوى و الفصائل الفلسطينية في تعزيز الوحدة الوطنية، وتوضيح الأسباب لحالة الانقسام الفلسطيني.

وستقوم الباحثة بدراسة التفاوض، ومظاهر التنكر في الموقف الفلسطيني لأسس السلام، وأن تداعيات التفاوض لا تقوم على أسس صحيحة وغير مستوفية للشروط، وسيتم التركيز على انعكاساته على وحدة الصف الفلسطيني، كما سيتم توضيح مظاهر الفساد وأشكاله، واستعراض بعض أنواع الفساد، وأثره على الوحدة والانتماء الوطني.

المبحث الأول
رؤية للوحدة الوطنية الفلسطينية

مقدمة:

تعد الوحدة الوطنية الفلسطينية ركيزة من ركائز مقومات الوطن، ومن مسلمات تطوره وتقدمه، ودليل واضح على تلاحم وتماسك الشعب، ولها دور كبير في الأمن والاستقرار لأبناء الوطن.

ترتبط فكرة الوحدة الوطنية بوجود الدولة، ولا تفهم إلا في إطارها، إذ تعني وجود رابطة قوية بين مواطني دولة معينة، وهي تقوم على عناصر واضحة ليشعر به الجميع، ويؤمنوا بها لدرجة التضحية من أجل الدفاع عنها، لتظهر العناصر السكانية المختلفة في وحدة اجتماعية وهي الأمة، ليتم تنظيمها في نظام سياسي، واحتواؤها في مؤسسات الدولة لتقدم هذه الدولة بمجموع عناصرها السكانية المنظمة اجتماعيا إلى المنظومة الدولية بصفتها دولة مستقلة ذات مصالح وطنية متميزة عن غيرها من الدول (الخزرجي،2004: 186).

لا تقوم وحدة وطنية إلا على أساس ما هو عام ومشترك بين جميع أفراد المجتمع، على اختلافهم، وبين جميع الفئات الاجتماعية والقوى السياسية، على اختلافها أيضاً، اختلاف الأفراد واختلاف الفئات الاجتماعية وتضارب مصالحهم أو مصالحها هو ما يجعل الوحدة الوطنية ضروري، وما هو عام ومشترك بين الأفراد والفئات الاجتماعية والقوى السياسية هو ما يجعلها ممكنة، ولا تقوم وحدة وطنية راسخة ودائمة وقابلة للنمو والتطور إلا باستقلال كل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية استقلالاً نسبياً هو أساس فصل السلطات، والشرط الضروري لذلك هو استقلال المجال السياسي وعدم طغيانه على المجالات الأخرى وسيطرته عليها، ولا سيما المجالين الاقتصادي المادي والثقافي الروحي، وتنظيمات المجتمع المدني، ولا يمكن أن يستقل المجال السياسي عن مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى إلا عندما يكون مجالاً وطنياً عاماً، وهذا يؤكد مرة أخرى أن الوطنية والاستبداد ضدان لا يجتمعان معاً (مهدي،2012: 50).

وبناء عليه، سنتناول في هذا المبحث تعريفاً للوحدة الوطنية ومقوماتها، والعوامل الخارجية و الداخلية التي تؤثر عليها، كما أنه سيتم الحديث عن آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

أولاً: الإطار النظري لمفهوم الوحدة الوطنية:

بدأ بروز مفهوم الوحدة الوطنية وتشكله بعد حصول الأنظمة الغربية على استقلالها وبخاصة بعد حرب الاستقلال الأمريكية عام 1776، والثورة الفرنسية عام 1789 ففي القرن الثامن عشر ظهر مصطلح الوحدة القومية، وبفعل التطورات السياسية في أوروبا، فقد تطور مفهوم الوحدة القومية ليصبح تحت عنوان الوحدة الوطنية (درويش،2010: 19).

وقد كان للتجربة الوحدوية الأوروبية التي حققت نجاحاً ملحوظاً في تشكيل الوحدة القومية، وما تلاها من تحول في تدعيم مفهوم الوحدة الوطنية وتقويته بين وحداتها الجغرافية، أثر واضح على العالمين العربي والإسلامي، فقد حاولا الاقتداء بها؛ لما أفرزته هذه التجربة من مفاهيم، ومصطلحات لها مدلولات نابعة من مفهوم الوطن، وقد أخذت هذه المصطلحات مكاناً لكي تحافظ على الكيانات الموجودة، لتسهم في مسيرة الإصلاح لمصلحة الوطن الواحد، وبخاصة بعد التقسيم والتمزق الذي حصل في الأمتين العربية والإسلامية بفعل عوامل الصراع الداخلي والاستعمار الخارجي. بهذا البعد ومدلولاته، يمكن القول إن مصطلح الوحدة الوطنية لم يكن إسلامياً عربياً، بالمفهوم السياسي الحديث(البغدادي،2010: 20).

وقد اختلف تعريف الوحدة الوطنية عبر التاريخ، كما اختلف بين الباحثين والمحدثين، نتيجة لاختلاف الثقافات والبيئة الخارجية الدولية، فقد رأى "نيكولو ميكافيلي" أن مفهوم الوحدة الوطنية هو ارتقاء الحاكم في الدولة إلى درجة القداسة، لأنه محور الوحدة الوطنية في الدولة، وإذعان المحكومين لهذا الحاكم وخشيته من ضرورات هذه الوحدة، لأن الأخذ بآرائهم سيؤدي إلى الفوضى والاضطراب، لأنهم لا يمكن أن يكونوا طيبين إلا إذا اضطروا لذلك ، ولا تختلف الوحدة الوطنية عن الوحدة القومية في ذلك. أما "توماس هوبز" فقد رأى أن الوحدة الوطنية هي سيطرة الدولة وزيادة مقوماتها من خلال الحكم المطلق الذي سيسهم في إضعاف المناوئين لها أو المنافسين لها، كما يجب على الدولة غرس صفات الولاء وحب الوطن عند الإفراد عن طريق برامج التعليم والتدريب والتوجيه.(مهدي،2012: 3)

أما عند "جان جاك روسو" فالوحدة الوطنية هي قيام عقد اجتماعي بين الشعب والنظام السياسي القائم، بحيث يتوحد الشعب في وحدة قومية مصيرية، وفي أطار من مسؤولية مشتركة يطيع فيها الفرد الحكومة، التي هي نظام اجتماعي ارتضاه عن طواعية واختيار، والربط بين السيادة في توحيد الشعب وقيمه، والتعبير عن إرادته المندمجة في أطار الإرادة العامة، التي هي محصلة أرادات الإفراد، والتي تختلف في مجموعها عن الإرادات الفردية على احتساب أنها ليست تعبيراً عن شيء عفوي طارئ، وإنما هي تعبير عن الوطنية التي تستند إلى القيم

والمثاليات وتقترن هذه الوحدة بالديمقراطية من خلال حكومة ديمقراطية يستطيع الشعب في ظلها أن يجتمع وأن يتمكن كل مواطن من التعرف على غيره من المواطنين.

والوحدة الوطنية عند "جون لوك" هي قيام سلطة عامة يقبل بها جميع أفراد الشعب وفق إرادتهم الحرة، فتكون السيادة للشعب، ويجب أن يأتي الحكام من الشعب، وأن تتطابق مصالحهم وإراداتهم مع مصالح وإرادات الشعب.(مهدي،2012: 3)

والوحدة الوطنية عند "جورج هيجل"، هي طاعة القانون في إطار الحرية الممنوحة منه على أن يتوافق القانون مع منطق العدل الذي هو منطق التاريخ، وقد فسر هيجل هذا التعريف من خلال فلسفته التي رمى فيها إلى تمجيد القومية الألمانية، وتأكيده أن رسالة الشعب الألماني تجاه العالم هي رسالة مقدسة، وقد كان لهذه الفلسفة دوراً كبيراً في قيام حركة وحدة ألمانيا التي تحققت في النصف الأخير من القرن التاسع عشر (مهدي،2012: 3).

ورأى عبد العزيز الرفاعي بأنها تجمع لكل المواطنين تحت راية واحدة من أجل تحقيق هدف أعلى يسمو فوق كل خلاف أو تحزب، ويكون ولاء الجميع للوطن وليس لطائفة أو مذهب.

أما عبد السلام إبراهيم البغدادي فقد رأى بأن الوحدة الوطنية، هي الإجماع على ثقافة وطنية مشتركة بإطار من التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين النظام السياسي وأعضاء الجماعة الوطنية من جانب، والأقليات الإثنية من جانب آخر، لتحقيق التفاعل بين جميع مواطني الدولة بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية السياسية الفرعية، أو انتماءاتهم الإقليمية أو القبلية.

وعرف فيصل حوراني الوحدة الوطنية من خلال مأساة الشعب الفلسطيني، وربطها بهدف مشترك يجتمع عليه كل الفلسطينيين، ويتمثل في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وإن تعددت المنطلقات الفكرية و وسائل المقاومة من الضروري جداً الإجماع على برنامج عمل مشترك لتحقيق هذا الهدف (صقر،2010: 20)

من خلال ما سبق يمكن القول، أن الوحدة الوطنية لا بد أن تشمل برنامج سياسي مشترك قائم على أسس مهمة لتشكيل وحدة وطنية، مع توافر الإرادة الفلسطينية، حيث تقوم على لغة الحوار وتقبل الآخر، وتحقيق العدل والمساواة وإرساء أسس الديمقراطية القائمة على احترام التعدد والتداول السلمي لذلك، وهذا حفاظاً على وحدة الهدف والمصير لمواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية التي تتصف بالحالة الفلسطينية.

ومن ذلك المفهوم يتضح أن الوحدة الوطنية بحاجة إلى مقومات وهى:

- ❖ البرنامج السياسي المشترك.
- ❖ الثقافة السياسية القائمة على لغة الحوار وتقبل الآخر.
- ❖ تحقيق قيم العدالة والمساواة.
- ❖ الديمقراطية القائمة على احترام التعددية والتداول السلمي للسلطة.

وهذا ما سيتم توضيحه في المطلب الثاني وتوضيح أهمية الوحدة الوطنية بالنسبة للفلسطينيين، لما للحالة الفلسطينية من خصوصية تختلف عن باقي الدول، وما لحق بها بعد الانتخابات التشريعية عام 2006، من انقسام سياسي وجغرافي، وتحديات داخلية وخارجية.

ثانياً: مقومات الوحدة الوطنية

لا تقوم الوحدة الوطنية إلا على عناصر أو مقومات، والتي من خلالها يمكن معرفة إذا كان هناك وحدة وطنية في الدولة أم لا، وهى كالتالي:

- **البرنامج السياسي المشترك**

يعرف البرنامج السياسي المشترك بأنه القدرة على صياغة توافقات واسعة وقواسم سياسية و استراتيجية موحدة لمقاومة وطنية وسياسية تفاوضية تستجمع عناصر القوة في إدارة الصراع مع العدو وعوامل التماسك في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني في الداخل، وبما يعزز من القدرة على الصمود الوطني، ويوفر متطلبات مواصلة مواجهة الاحتلال بكافة الوسائل على طريق إنهاء الاحتلال (منتديات القضية الفلسطينية،2015: نت).

وبهذا التوجه يمكن للبرنامج السياسي المشترك أن يؤسس حالة من ضبط الموقف السياسي الوطني العام، ووحدة الخطاب السياسي، للحفاظ على السلم الأهلي، ويحد من حدوث شرخ سياسي يمس بالأهداف الوطنية العليا، لأنه يقوم على أساس استراتيجي في تلبية جميع حاجات المواطنين في الوصول إلى الهدف الأسمى، وهو إنهاء الاحتلال، مع مراعاة حق كل فصيل للعمل على طرح برنامجه الخاص في التعبئة والتجنيد، بما لا يتعارض والأهداف الوطنية العليا، معتمدًا على منهج الحوار الوطني أساسًا استراتيجيًا لحل أي خلاف وطني (ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية،2009: نت).

نستنتج أن الهدف الاستراتيجي الذي يقوم عليه البرنامج السياسي المشترك يسعى لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني بكل عناصره وثوابته المتمثلة في إنهاء الاحتلال، وتحرير الأرض

المغتصبة، وإقامة الدولة الفلسطينية، ذات السيادة بعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها، وإزالة المستوطنات، وتحرير الأسرى من سجون الاحتلال الإسرائيلي، من خلال امتلاك رؤية سياسية واحدة لجميع الفصائل، محددة الوسائل والآليات، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا، ويجب أن تكون هذه الرؤية منسجمة مع الخصوصية الفلسطينية.

- **الثقافة السياسية القائمة على لغة الحوار، وتقبل الآخر**

يرى "لوشين باي" الذي قدم أكثر المساهمات أصالة في هذا المجال، أن الثقافة السياسية هي عبارة عن مجموعة الانطباعات والأحاسيس والتوجهات والمسلمات التي تضفي الثبات و الاستقرار على السلوك السياسي، وتتضمن الثقافة السياسية أموراً أخرى كالمُثُل والأعراف السياسية بالإضافة إلى التراكم التاريخي والتجارب السياسية الخاصة بالأفراد، فالثقافة السياسية كما يرى لوشين باي هي أولاً نتاج لتاريخ المجتمع، وهي ثانياً محصلة لخبرات أفراد المجتمع المكتسبة عبر عمليات التنشئة الاجتماعية (صقر،2010: 23).

وحتى يتحقق هذا لا بد من التمسك بالحوار الذي يعد أحد الركائز المؤسسة لثقافة سياسية قائمة على التسامح، واحترام الآخرين بكل خلفياتهم التاريخية والفكرية والأيدولوجية، ونبذ كل وسائل القهر والاستغلال، فتبني ثقافة الحوا ر بصفتها منهجًا استراتيجياً وليس تكتيكيًا، يؤدي إلى تدعيم أسس السلم المجتمعي وقواعده وتبني دعائم للحياة المشتركة، والقبول بالتعددية الثقافية والسياسية، والتنوع الاجتماعي لأن التعددية لا تؤدي إلى التقسيم والتجزئة، والتنوع لا يقود إلى تجاوز حقوق الآخرين، فثقافة الحوار القائمة على احترام الرأي والرأي الآخر، هي من أسس بناء الديمقراطية، والحوار يعني التسامح واحترام حرية الآخرين بكل وجهات نظرهم المختلفة، وهذا لا يعني القبول بوجهة النظر الأخرى؛ لأن الحوار يُبنى على وجود رؤى مختلفة الهدف منها إثراء الفكر وترسيخ قيمة التسامح بين الجميع، ومن جهة أخرى يعني الانفتاح على الآخر لفهم وجهة نظره للتفاهم معه، والوصول إلى معالجة كل الإشكاليات المعوقة للعمل السياسي والمجتمعي، ولتحقيق المصالح العليا للمجتمع (محفوظ،2004: 4).

- **تحقيق قيم العدالة والمساواة**

إن العدالة في جميع المجالات هي الطريق الصحيحة لمفهوم المواطنة في المجتمع، لأن المواطنة لا تعني التجاور المادي والجغرافي، بل تعني البناء النفسي والروحي والثقافي، مع نفي كل المفاهيم السلبية، وهذا الشيء لا يتحقق إلا بالعدالة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، التي تعني التحرر من الفقر والجهل والمرض وتحقيق مستوى معيشي اقتصادياً

واجتماعياً دون تمييز بين المواطنين، لصياغة ثقافة وطنية جديدة، تعزز روح المواطنة، وتعزز حالة التعايش السلمي والمصير المشترك، والمسؤولية العامة، وتلغي كل مظاهر العنصرية والاستبداد والإقصاء، إذ لا مواطنة دون عدالة ومساواة وتكافؤ فرص، فالمجتمعات التي تحترم هذه القيم هي مجتمعات قطعت شوطاً طويلاً في البناء الديمقراطي، والمشاركة العامة، والعدالة الاجتماعية، وإن غياب العدالة، يحدث شرخاً في أسس الوحدة الوطنية ومقوماتها القائمة على العيش المشترك، والوفاق الوطن (محفوظ،2004: 8).

فمطلب الوحدة الوطنية في ظل الأزمات التي تعصف بأي مجتمع، يجب أن تتم صياغته بما ينسجم وقيم العدالة والحرية والمساواة، لأن الوحدة الوطنية المبنية على أسس غير متينة لا تدوم، والوحدة الوطنية التي لا تحترم حقوق الإنسان والتنوع الثقافي لا تدوم، فالعدل يعتبر من مقومات العلاقات الإنسانية السليمة، لأنه يعمل على تعميق أسباب الوحدة، ويقلل من التفتت والانقسام، ولهذا ينبغي أن يقع على عاتق السلطة السياسية تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع، لأن تحقيقها يزيد من قوة ترابط الشعب وتلاحمه، ويجعل الوطن للجميع، و يعكس مدى قدرة النظام السياسي على احتواء الجميع ودمجهم في كل مكونات النظام السياسي(محفوظ،2004: 10).

- **الديمقراطية القائمة على احترام التعددية، والتداول السلمي للسلطة**

تُعرف الديمقراطية على أنها عملية تشاركية بين الناس بكل فئاتهم، أفرادًا وتنظيمات، للتداول وإدارة الأمور العامة والمشتركة وبخاصة السياسية، مع الحرية التامة وعلى قدم المساواة، وهي تأخذ بعداً أكثر من كونها وسيلة، وأداة عملية لضمان الأمن الداخلي والحرية الشخصية، مُشَكلة نظاماً سياسياً واجتماعياً، عاملة على رصد خصائص هذا النظام وعناصره التي تتمثل في حرية التعبير عن الآراء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون إلحاق الأذى بالآخرين، وفي المساواة داخل النظم السياسية للجميع أمام القانون، وتكافؤ الفرص دون تمييز، ودورها في احترام التعددية وضمانها للعمل التكاملي في النظام السياسي المتمثل بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (الديراوية،2009: 19).

فالأحزاب والقوى السياسية والدينية لها دور في تعزيز الوحدة الوطنية وتفعيلها من خلال الرابط النفسي والوطني الذي يعمل على توثيق الرابط بينها والتعاون المستمد من عقيدتها، وتتعزز الوحدة الوطنية من خلال إقامة نظام برلماني تعددي، يراعي تمثيل جميع الاتجاهات السياسية والفكرية في النظام السياسي بكل مؤسساته ؛ ليكفل تشكيل حكومة وحدة وطنية، تعمل

على تحقيق المصلحة العليا للوطن، و ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بعيداً عن الولاءات الحزبية والشخصية، والارتباطات الخارجية (درويش،2010: 47).

يتبين مما سبق، أن وضوح الرؤية السياسية الفلسطينية وصياغة الأهداف العليا، من خلال برنامج سياسي مشترك، مُجمع عليه عند جميع الفلسطينيين، للعمل في إطار وطني موحد يحقق وحدة وطنية و تعمل على إيجاد مشروع وطني فعلياً وليس نظرياً فقط، متمثلاً بالتحرر الوطني و إنهاء الاحتلال، والحفاظ على الهوية الفلسطينية، لذلك لا بد من الإجماع على هذه البنود، والتي يمكن الرجوع إليها والانطلاق منها في صياغة البرنامج السياسي المشترك القادر على تحقيق وحدة وطنية بناءً على أنها هي قانون الانتصار.

ولا بد من وجود ثقافة سياسية لتكون منهجاً سائداً بين مكونات النظام السياسي، تترجم إلى سلوك إيجابي يعتمد على ثقافة الحوار، بصفته أساساً لترسيخ المفاهيم داخل المجتمع، فالحوار وسيلة لإدارة الخلافات وحلها بعقلانية، وكذلك تسعى إلى أفضل صيغة توافق لتحقيق الأهداف الوطنية المرجوة.

ثالثاً: العوامل الداخلية المؤثرة على الوحدة الوطنية

تأثرت الوحدة الوطنية بمجموعة من العوامل وإعاقة تحقيقها، الأحزاب السياسية بدلاً من أن تلعب دوراً جامعاً لأنها تُمثل جميع الفلسطينيين انقسمت، وظهرت حالة الانقسام وسنوضح فيما يلي الدور السلبي للحزبية والانقسام السياسية والجغرافي وآثارهما السلبية على الوحدة الوطنية.

1. الحزبية والوحدة الوطنية

من الطبيعي في أي مجتمع من المجتمعات أن يتشكل من فئات اجتماعية مختلفة تتفق في زوايا وتختلف في أخرى، يكون ذلك في إطار سلطة واحدة ودستور وطني، ويكفل حق المواطنة الذي يوحد الجميع.

التعددية الحزبية ظاهرة اجتماعية سياسية صحية، و ستبقى كذلك ما بقيت الحياة، من هنا كان وجود القوى والأحزاب السياسية في الحالة الفلسطينية منسجم مع الطبيعة الإنسانية (العجرمي،2015: مقابلة شخصية)[1].

ولا يوجد برنامج وطني جامع شامل يحدد ما يريده الشعب الفلسطيني، فكلاً من حماس وفتح بالتحديد يفاوض ليحصل على شيء لأجله، بغض النظر لو كان الاتفاق سري أو علني،

(1) مقابلة علمية تم إجراؤها مع الدكتور محمود العجرمي.

كلاً يطعن في شرعية الآخر، و طالما برامجنا مختلفة و هناك تنافر بين الأشخاص حتماً لن نصل إلى نتيجة مفادها الوحدة الوطنية (إبراهيم،2015: مقابلة شخصية)[1].

في العالم أجمع يوجد الفصائل والأحزاب السياسية، ويوجد انتماء لها، ولكن يجب أن لا يكون الانتماء السياسية متغلباً على الانتماء الوطني، فيجب تغليب المصلحة العامة على المصلحة الحزبية الضيقة، وضرورة بناء شباب واعية قادرة على مواجهة الاحتلال ومتحصنة فكرياً وليس حزبياً في أطر ضيقة (حماد،2015:مقابلة شخصية)[2].

قد يكون من الغريب القول أن الأحزاب نشأت من أجل القضية الفلسطينية، ولكن لا تستطيع الاتفاق من أجلها، فهناك من يرى الوطن من نظرة مصالحه الشخصية، فالانتماء الحزبي عامل حاسم في الانقسام بدلاً من تمثيل جميع الفلسطينيين وتوحيدهم، و أصبح عدم تقبل الآخر واضحاً بعد الانقسام، و كل طرف يعمل لمصالحه الشخصية من خلال إطاره التنظيمي، و بذلك لعبت الأحزاب السياسية دوراً سلبياً بدلاً من أن يكون دورها إيجابياً لمواجهة الانقسام وتحقيق للوحدة الوطنية (بدران،2015:مقابلة شخصية)[3].

من المؤكد أن الفصائل في العمل الوطني حاولت على مدار الثماني سنوات الماضية التدخل وحل مشكلة الانقسام، بين حركتا فتح وحماس، فكان هناك مبادرات من الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، وحركة المبادرة الفلسطينية بزعامة الدكتور مصطفى البرغوثي، حاولت بشكل جاد وضع تصورات لإنهاء الانقسام وتكريس الوحدة الوطنية، وللأسف انصدمت هذه المحاولات بتعنت من فتح وحماس، أو من العراقيل التي وضعها المجتمع الدولي و إسرائيل في وجه المصالحة الفلسطينية (أبو سعدة، 2015: مقابلة شخصية)[4].

إن الأحزاب ظاهرة طبيعية، لكن المشكلة تكمن عندما يتحول هدف الحزب أو الفصيل لهدف أكبر من الوطن والقضية، يجب أن يوظف الحزب ضمن مشروع وطني من أجل تحقيق خدمة الوطن، فتعدد الأحزاب لا يمثل مشكلة، إذا اتفقت على ثوابت وطنية موحدة (صافي، 2015: مقابلة شخصية)[5].

---

(1) اتصال هاتفي تم إجراؤه مع د. عبد الرحمن إبراهيم أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيرزيت.

(2) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. أحمد حماد أستاذ الإعلام والعلاقات الدولية بجامعه الأقصى.

(3) اتصال هاتفي تم إجراؤه مع د. آمنة بدران أستاذ العلوم السياسية بجامعة القدس "أبو ديس".

(4) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. مخيمر أبو سعدة أستاذ مشارك في العلوم السياسية بجامعة الأزهر.

(5)مقابلة علمية تم إجراؤها مع أ. د. خالد صافي، أستاذ دكتور في تاريخ العرب الحديث والمعاصر.

2. الانقسام السياسي والجغرافي

إن العامل الداخلي الذي كان له الأثر الأكبر في إعاقة الوحدة الوطنية الفلسطينية هو الانقسام، الذي انعكس سلباً على جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكان له أثراً على أداء السلطة، و أداء المجلس التشريعي الذي يُمثل كل الفلسطينيين، فأصبح قطاع غزة تمثله كتلة التغيير والإصلاح، والضفة الغربية سيطرت عليها كتلة فتح البرلمانية.

كذلك فقد تسبب الانقسام في شرخ في البُنى الاجتماعية، والانقسام الجغرافي الذي لا يخدم سوى الاحتلال ويحقق أهدافه، وإلى يومنا هذا لم يتم التوصل إلى اتفاق وطني.

وفي حالتنا الفلسطينية لم نعش انقساماً حاداً، و لكن بعد اتفاق أوسلو ذهب طرف كان مناضلاً في الثورة الفلسطينية، وانقلب إلى حركة تفاوض، و حركة تبحث عن حل لمن فقدوا ثقتهم بها، فالقاسم الوطني المشترك لم يعد قائماً، ووجدنا أنفسنا بين برنامجين سياسيين، أحدهما يتفاوض مع الاحتلال صراحة، والآخر يقاوم سواء كان بالكفاح المسلح، وكافة أشكال النضال (العجرمي،2015: مقابلة شخصية) [1].

وقد أثر الانقسام بشكل سلبي على طبيعة العلاقات الداخلية للشعب الفلسطيني، وزيادة التقسيم بين قطاع غزة والضفة الغربية، ما بين حكومتين، وساءت الأوضاع لدرجة لم يتصورها أحد، فالاشتباكات المسلحة التي أدت لقتل المئات وجرح الآلاف من أبناء الشعب زاد من حدة الانقسام، ولكن الظروف الآن مواتية لإعادة ترتيب الساحة الفلسطينية الداخلية، بسبب تنكر إسرائيل لحل الدولتين وانشغال أمريكا بالمشاكل الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. (أبو سعدة، 2015: مقابلة شخصية)[2].

ومن المعوقات الداخلية للوحدة الوطنية، عدم الثقة بين التيارين المتنافسين في الساحة الفلسطينية، حركة فتح وحماس، ورغبتهما في السيطرة على السلطة، في قطاع غزة المسيطرة عليه حركة حماس، والضفة الغربية المسيطرة عليها حركة فتح والتيارات الموالية لها، يدل على تعاملهما مع المصالحة بشكل تكتيكي، لتبنيهما رؤيتين مختلفتين في التعامل مع قضية إنهاء الاحتلال والتحرر الوطني، وكذلك خبرتهما السلبية الناتجة عن الاشتباكات والصدامات بينهما، والتعامل الأمني مع أنصار كل منهما المتمثل في الاعتقال السياسي في الضفة الغربية وقطاع

(1)مقابلة علمية تم إجرائها مع الدكتور محمود العجرمي.

(2)مقابلة علمية تم إجراؤها مع الدكتور مخيمر أبو سعدة.

غزة نتيجة الانقسام السياسي والجغرافي الحاصل على الساحة الفلسطينية (التقرير الاستراتيجي 29، 2011: نت)

رابعاً: الأسباب التي أدت إلى الانقسام الفلسطيني:

إن الانقسام السياسي داخل المجتمع الفلسطيني كان له الأثر السلبي على جميع نواحي الحياة، وهو أخطر ما يواجه المشروع الوطني، ولم يكن التقسيم سياسياً فقط بل جغرافياً، هذا بدوره عزز من الانقسام إضافة للدور الذي تلعبه إسرائيل، وفيما يلي الأسباب التي أدت إلى حدوث الانقسام وتتمثل في:

أولاً: النظام السياسي الفلسطيني الذي يتمحور حول السلطة أضيق من أن يتسع لكل ألوان الطيف الفلسطيني، إنه مصمم على مقاس القوى المرتبطة بعملية التسوية (موقع الجزيرة، 2007: نت).

ثانياً: كل النخبة المرتبطة بعملية التسوية لم تقبل نتائج الانتخابات، لكنها لم تكن قادرة على الاعتراض عليها بطريقة مباشرة، فجاء الاعتراض عن طريق تغيير القوانين في المجلس التشريعي قبل أن يبدأ المجلس الجديد عمله، وذلك خلال جلسة عقدها المجلس السابق بتاريخ 13-2-2006 (ابحيص وسعد،2008: 13).

وقد تحدث أبو سعدة عن الأسباب بالآتي (أبو سعدة،2015: مقابلة شخصية)[1]:

ثالثاً: وجود برنامجين سياسيين متعارضين: الأول يقوم على تحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر والذي تقوده حركة حماس والجهاد الإسلامي وبعض الفصائل الأخرى، والبرنامج الآخر على أساس حل الممكن وإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس، وبالتالي لا يمكن للبرنامجين الالتقاء عند نقطة معينة.

رابعاً: الاختلاف في الأيديولوجيات، نتحدث عن حركة حماس والتي تعتمد أن الإسلام هو الحل لجميع مشاكل الشعب الفلسطيني، و أيديولوجية حركة فتح وهي عقيدة علمانية تختلف عن الأيدولوجية الإسلامية.

خامساً: وجود مصالح داخلية لكل من حركتي فتح وحماس، فحركة حماس بعد أن سيطرت على قطاع غزة لأكثر من ثماني سنوات، أصبح لديها مصالح داخلية في غزة، وترفض تسليم القطاع

(1) مقابلة علمية تم إجراؤها مع الدكتور مخيمر أبو سعدة.

للسلطة الفلسطينية خوفاً من تعرضها لحملة التنكيل التي تعرضت لها كوادرها وعناصرها عام 1996.

سادساً: وجود فئات لدى السلطة الفلسطينية وحركة فتح غير معنية بالوحدة الوطنية و إنهاء الانقسام، فقد استفادت من الانقسام، وأصبح لها مصالح ومراكز في السلطة، وغير جاهزة للتنازل عن مصالحها وما حققته واكتسبته خلال هذه الفترة.

سابعاً: المجتمع الدولي يقف عائقاً أمام تحقيق الوحدة الوطنية، كذلك بعض الدول العربية غير المعنية بالمصالحة الوطنية، خاصة مصر والتي تعتبر حركة حماس كذراع عسكري لجماعة الإخوان المسلمين في مصر.

ثامناً: يحاول البعض تصوير ما جرى بين حماس وفتح خلال عامي 2006-2007، كما لو كان صراعاً على السلطة، لكن الوقائع المختلفة تقول إن الصراع كان دائراً بين طرفين داخل السلطة قبل مشاركة حماس في الحكم: يُمثل الطرف الأول الرئيس ياسر عرفات ومجموعة الذين حاولوا أن يستخلصوا العبر، وأن يتحرروا من الأخطاء التي وقعوا فيها خلال مسيرة اتفاق أوسلو، وأن يتخلصوا من القيام بالوظيفة التي حددها الاحتلال للسلطة، والفريق الآخر يقوده محمود عباس ومحمد دحلان، وهذا الفريق يرى أن وظيفة السلطة الأمنية خيار لا يمكن المناورة بشأنه مهما تعطلت المفاوضات، ويعتقد هؤلاء أن الخطأ لم يكن في الموقف والسلوك الإسرائيليين، بل يعتبر أن سوء التصرف الفلسطيني هو الذي أدى إلى تدهور العلاقة مع الاحتلال (العجرمي،2015: مقابلة شخصية)[1].

تاسعاً: الاختلاف في البرامج السياسية لحركتي فتح وحماس، ووجود مصالح شخصية لا يمكن التخلي عنها بسهولة، و إدراك حماس أن تحقيق أية إنجاز فلسطيني لن يتم عن طريق المفاوضات (عبد الجواد،2015: مقابلة شخصية)[2].

ويعتبر استغلال إسرائيل لحالة الانقسام من أكثر تداعيات الانقسام الفلسطيني خطورة، وهذا ما أيده خالد البطش القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، وذلك حين يرى الصراع الداخلي الفلسطيني يصب في خانة الاحتلال، ولا يقدم شيئاً للقضية الفلسطينية، بل جعلها تتراجع إلى

(1)مقابلة علمية تم إجرائها مع الدكتور محمود العجرمي، الخبير الاستراتيجي والكاتب والمحلل السياسي، نائب رئيس جامعة فلسطين للشؤون الاكاديمية.

(2) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. صالح عبد الجواد أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيرزيت، العميد السابق لكلية الحقوق والإدارة العامة والعلوم السياسية.

مسافات طويلة إلى الخلف، وبخاصة أن الصراع القائم يتجّلى في صورة صراع على السلطة، صراع بشأن استمرار السلطة أو إنهائها؛ صراع بشأن إنهاء حماس أو إبقائها، وبشأن إنهاء فتح أو إبقائها (مجلة الدراسات الفلسطينية،2007: 130).

إن الانقسام صناعة بشرية و إنهاؤه لن يكون إلا بحدث بشري، أن يكرس كلاً من فتح وحماس سياساتهم نحو الأجندة الفلسطينية الداخلية، وعدم المراهنة على الظروف والمناورات العربية، فعلينا الابتعاد عن توظيف التحالفات الإقليمية لصالح فصائلي، فغياب الشراكة في العقل السياسي الفلسطيني غائبة، مع غياب للحوار ولفكرة التكاملية في النضال الوطني (صافي،2015: مقابلة شخصية)[1].

نستنتج أن الواقع السياسي الفلسطيني بعد الانقسام في قطاع غزة قد فتح المجال لتجاوز الالتزامات والاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير، والاتجاه نحو دراسة الحالة الفلسطينية التي تتمّثل بالانقسام للبناء عليها، ضمن ما يخدم مصالح الولايات المتحدة ، وحليفتها الاستراتيجية إسرائيل في المنطقة، و ذلك الانقسام جعل الفلسطينيين متشتتين على ما يريدون، وتاهوا في تفاصيل السلطة الأسيرة للاحتلال.

خامساً: العوامل الخارجية المؤثرة على الوحدة الوطنية

لعبت العوامل الخارجية دوراً سلبياً في تعزيز الانقسام، والتي أدت إلى التأثير على الوحدة الوطنية الفلسطينية، إضافة للمواقف السلبية للقيادات الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، والدور الذي تلعبه إسرائيل والانحياز الأمريكي ودعمها لها، هذا بدوره عمل على إعاقة تحقيق الوحدة الوطنية.

لقد أسهمت الضغوط الخارجية بشكل كبير خاصة من الرباعية الدولية وإسرائيل، دوراً في تعطيل الوحدة الوطنية، وعدم قبولها لنتاج الانتخابات التشريعية التي أُجريت عام 2006، وما ترافق مع ذلك من الحصار السياسي والمالي على الشعب الفلسطيني، و القيام باعتقال الكثير من الشخصيات التي تنتمي لكتلة التغيير والإصلاح، ولم يكن ذلك من إسرائيل فقط لا بل ومن تعاون و توافق عربي وقبول فلسطيني من السلطة الفلسطينية، التي رفضت التعامل مع حماس.(إبراهيم، 2015: مقابلة شخصية) [2]

(1) مقابلة علمية تم إجراؤها مع أ. د. خالد صافي.

(2)اتصال هاتفي تم إجراؤه مع د. عبد الرحمن إبراهيم.

وبرز قرار اللجنة الرباعية التي تعتبر نفسها مرجعية القضية الفلسطينية معوقاً للوحدة الوطنية الفلسطينية، من خلال شروطها التي أملتها على القيادة الفلسطينية لقبول حماس في الحياة السياسية والمتمثل في الاعتراف بإسرائيل، والتخلي عن المقاومة ونبذ الإرهاب، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير، بالإضافة إلى المعوق الأكبر الذي شكلته الولايات المتحدة على قضية تحقيق المصالحة الفلسطينية، إذا لم تتم هذه المصالحة وفق شروطها، ولوحت كثيراً من خلال أوراق الضغط التي تمتلكها والمتمثلة بوقف المساعدات المالية للسلطة، والمقاطعة السياسية والاقتصادية والحصار على مؤسسات السلطة، لأنها هي من تدير النظام العالمي وتتحكم بقرارات الرباعية الدولية، وهذا كله يصب في مصلحة إسرائيل التي تحرص الولايات المتحدة على إرضائها، لأن إسرائيل ترفض أي تقارب بين حركتي فتح وحماس، وكانت تهدد بشكل أو بآخر وتلوح بالتطبيق الفعلي لهذه الأوراق مثلاً حجز أموال السلطة، والحصار الأمني والاقتصادي، لتقويض مؤسساتها، وتعطيل الانتخابات في حال أقرت المصالحة الفلسطينية لأنها ستؤدي إلى الإخلال بالالتزامات التي تفرضها إسرائيل على السلطة.(مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقدير استراتيجي رقم (29) – نيسان/ أبريل 2011).

إن المجتمع الدولي يقف عائقاً أمام المصالحة الفلسطينية، فهناك بعض الدول العربية غير المعنية بذلك، و لا زالت تنظر لحماس على أنها عدو للأمن القومي، خاصة مصر والتي تعتبرها ذراع عسكري لجماعة الإخوان المسلمين، ومصر تتخوف من بقاء حماس، و لذلك هناك عدم اهتمام مصري، مع العلم أن مصر هي الراعي لاتفاق المصالحة منذ البدايات الأولى للملف (أبو سعدة، 2015: مقابلة شخصية)[1].

وإسرائيل ما زالت تلعب على كل المستويات لإبقاء الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة على ما هو عليه وإعاقة تحقيق مصالحة وطنية، لتعطي لنفسها المبرر ولكسب الوقت لتمرير سياساتها الاستيطانية، وفرض الأمر الواقع على طاولة المفاوضات، ومعالجة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وفق رؤيتها، وتصريحات قادتها خير دليل على ذلك، فالرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس، عبر عن سعادته المطلقة بالانقسام حين قال:" الخبر السار في الشأن الفلسطيني أنه لم يعد هناك توحد في رفض السلام، فهناك انقسام بين فتح وحماس". وبرأي مستشار وزير الجيش الإسرائيلي للشؤون العربية" دافيد حاخام" أن احتمالات تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس هي احتمالات ضئيلة جداً، كذلك لعب الدور

(1) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. مخيمر أبو سعدة .

الإيراني، والتركي والقطري ذات النفوذ السياسي والمالي فاستغلت الأطراف الخارجية ذلك (بدران، 2015: مقابلة شخصية)[1].

وتتأثر حركات التحرر والأحزاب بعلاقاتها الخارجية، فمصر، إيران، تركيا، السعودية، أثرت على القضية الفلسطينية، قد يكون امتداد فكري لها وأيضاً مصالح لهذه الدول تريدُ أن تُحافظ عليها من خلال علاقاتها، فالقضية الفلسطينية ذات سمة خاصة لوجود المسجد الأقصى القبلة الأولى وثالث الحرمين الشريفين، بالتالي أكثر من اثنان مليار مسلم في هذا العالم تقتصر القدس بالنسبة لهم موضوع ديني عقائدي، واستعادتها موضوع ذات أهمية بالنسبة لهم (العجرمي،2015:مقابلة شخصية)[2].

وأكد دكتور سميح حمودة أيضاً على أن القوى الإقليمية والدولية تستقطب فصائل فلسطينية وتريد منها العمل على أجندتها ومصالحها في المنطقة العربية، مثل تركيا وقطر وإيران، وأكثر هذه الدول لها مصالح تتعارض مع مصالح الشعب الفلسطيني (حمودة، 2015: مقابلة شخصية)[3].

ولعبت الولايات المتحدة وإسرائيل بالذات دوراً في دعم الانقسام، حتى أن الانسحاب أحادي الجانب من غزة 15 آب (أغسطس)2005، هدفت إسرائيل إليه من أجل ما يكون في الضفة لا يكون في قطاع غزة، فإسرائيل غير معنية بانهيار حماس، حتى لا يتم تسليم غزة للسلطة وينتهي الانقسام (عبد الجواد، 2015: مقابلة شخصية)[4].

سادساً: آليات تعزيز الوحدة الوطنية

اعتبرت عينة الدراسة أن آليات تعزيز الوحدة الوطنية ترجع إلى عدد كبير من المبادرات والاقتراحات على طاولة الحوار، ومنها المبادرات الفلسطينية، والمبادرات التي طرحتها أطراف خارجية إقليمية مثل مبادرة مكة والمبادرة المصرية وغيرها، هي مطلب للشعب الفلسطيني بقياداته وفصائله وأبناؤه، ومن الضروري التغلب على حالة الانقسام التي أفرزتها أحداث عام2007، ولكى تتحقق الوحدة الوطنية لا بد من التغلب على الأسباب التي أدت إليها.

---

(1) اتصال هاتفي تم إجراؤه مع د. آمنة بدران.

(2)مقابلة علمية تم إجرائها مع الدكتور محمود العجرمي، الخبير الاستراتيجي والكاتب والمحلل السياسي، نائب رئيس جامعة فلسطين للشؤون الاكاديمية.

(3) اتصال هاتفي تم إجراؤه مع د. سميح حمودة أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيرزيت.

(4) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. صالح عبد الجواد.

إن الوحدة الوطنية لا تبنى على الأماني، بل على برنامج مشترك موحد الأهداف، نبحث فيه عن آليات تعميق الوحدة الوطنية أقل القليل أن نتفق على حد أدنى من الأهداف المشتركة، مع وجود برنامج خاص لكل فصيل بعيداً عن الثوابت المتفق عليها، نتفق فيه إلى أين نحن ذاهبون، و تحقيق مشروعنا الوطني الموحد.(إبراهيم،2015:مقابلة شخصية)[1].

وللتغلب على حالة الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية، فإن هناك مجموعة من المتطلبات التي يتوجب احترامها والعمل بها لتحقيق وحدة الصف الفلسطيني وتعزيز قدرات المشروع الوطني يجب إن يتضمن جملة من النقاط، لعل من أهمها:

1. العمل على تحقيق المصالحة الفلسطينية، والابتعاد عن أسلوب المحاصصة والتغول الحزبي.
2. بناء نظام سياسي قائم على مبدأ الشراكة السياسية والتوافق الوطني.
3. اعتماد الانتخابات التشريعية والرئاسية كأساس للعملية الديمقراطية، واحترام التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة.
4. الابتعاد عن لغة التحريض الحزبي، وتعاطي المفردات التي تجمع ولا تفرق، وضرورة تهميش الرايات والمناسبات ذات الطابع الفصائلي (يوسف،2015:مقابلة شخصية)[2].
5. الابتعاد عن توظيف التحالفات الإقليمية والدولية لصالح فصائلي، والتوافق على برنامج سياسي وطني موحد.
6. توفر الإرادة السياسية الحقيقية مع وجود الثقة بين القيادات السياسية.
7. إضعاف جميع التيارات داخل حماس وفتح والمستفيدة من الانقسام، و تعزيز وتقوية المشروع الوطني الفلسطيني (صافي،2015:مقابلة شخصية)[3].
8. تعزيز الوحدة المجتمعية، قبل تحقيقها بين الفصائل الفلسطينية (عبد الجواد، 2015: مقابلة شخصية)[4].

---

(1) اتصال هاتفي تم إجراؤه مع د. عبد الرحمن إبراهيم.

(2)مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. احمد يوسف كاتب سياسي ، المستشار السياسي الأسبق لرئيس الوزراء الفلسطيني، رئيس مجلس إدارة بيت الحكمة الفلسطيني، أول رئيس للجنة الحكومية لكسر الحصار، وكيل وزارة الخارجة الفلسطينية السابق.

(3)مقابلة علمية تم إجراؤها مع أ. د. خالد صافي.

(4) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. صالح عبد الجواد.

9. الجهد الفلسطيني يجب أن ينصب على مجموعة من الخطوات لتعزيز وحدته، والتي تتمثل في عقد الإطار القيادي لمنظمة التحرير، والذي يشمل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والأمناء العامون للفصائل الفلسطينية بما فيها حركتا فتح وحماس، والتحضير لجلسة المجلس الوطني الفلسطيني لكل الفصائل وتمثل كل فئات المجتمع وفصائله، كذلك الاتفاق على موعد للانتخابات الرئاسية والتشريعية للسلطة الفلسطينية، بعيداً عن المحاصصة والكوتة السياسية التي عملت بها منظمة التحرير منذ العام 1994م وحتى الآن، ونعتقد أن الآليات السياسية جاهزة، فقط بحاجة إلى إرادة سياسية فلسطينية، ومن المؤكد أننا بحاجة إلى زعامة وقيادة فلسطينية جديدة تستطيع أن تواكب مراحل ومخاطر المرحلة السياسية (أبو سعدة، 2015: مقابلة شخصية)[1].

إن حالة إعادة الوحدة الوطنية يجب أن تستند إلى حصار التيار الذاهب والموغل لاتجاه التعاون مع الاحتلال على حساب القضية الوطنية الفلسطينية، وضرورة أن تسيطر العناصر والقيادات الوطنية في حركة فتح على زمام الأمور داخل هذا التنظيم، ليعود إلى كفاحه الوطني، ويعيد جوهر ما انطلقت من أجله لتحرير الوطن، وانعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني، وإعادة بناء منظمة التحرير على أسس ديمقراطية تمثل الشعب في الداخل والخارج، لأن من أهم بنود اتفاق أوسلو هو فصل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.(العجرمي،2015:مقابلة شخصية)[2].

والأصل في الانقسام الفلسطيني ذلك البعد السياسي، لذلك لابد من التوافق الوطني الفلسطيني على برنامج عمل سياسي يلتقي عليه الجميع، و يحدد الرؤية والمسار الفلسطيني في الاتجاه الصحيح، فالانقسام قرين بالحدث السياسي، بمعنى انه ليس نتاج اختلاف أيديولوجية، لا على أساس ديني أو طائفي فالمجتمع الفلسطيني سني برمته، فإذا ما زال سبب الانقسام سيزول الانقسام نفسه (أبو شمالة،2015:مقابلة شخصية)[3].

ولتعزيز وحدتنا الوطنية لابد من ضرورة أن تتوفر النية الصادقة في المصالحة والمشاركة، والإرادة واتخاذ القرار وتنفيذه، وأخيراً رفض التدخلات الإقليمية والأجنبية.

---

(1) مقابلة علمية تم إجرائها مع د. مخيمر أبو سعدة.

(2)مقابلة علمية تم إجرائها مع الدكتور محمود العجرمي، الخبير الاستراتيجي والكاتب والمحلل السياسي، نائب رئيس جامعة فلسطين للشؤون الاكاديمية.

(3) مقابلة علمية تم إجرائها مع د. فايز أبو شمالة كاتب ومحلل سياسي، عضو المجلس الوطني الفلسطيني

ويقول الدكتور أحمد حماد في هذا الإطار أن الشعب الفلسطيني شعب ثائر ومناضل، قدم الشهداء والجرحى والأسرى على مدار القضية الفلسطينية، واليوم يعاني من تبعيات ذلك الانقسام ما بين حركتا فتح وحماس، والذي أثر سلباً على الوضع الاجتماعي والسياسي، لذلك لا بد من تغليب الوحدة الوطنية على المصلحة الحزبية الضيقة، وإنهاء الانقسام اجتماعياً ثم سياسياً، والعمل على وحدة التراب الوطني الفلسطيني (حماد، 2015: مقابلة شخصية)[1].

وهذا يؤكد أن الدور المتمثل في الاتفاق على برنامج وطني موحد، يحدد الثوابت الوطنية المتفق عليها من جميع الفصائل الفلسطينية، فالفلسطينيون يستمدون الأمل في وحدتهم، وعلى جميع القوى والتنظيمات الالتزام بذلك، و التوقف عن التصريحات عبر وسائل الإعلام، و عدم استخدام المفردات غير اللائقة، فالأحزاب السياسية غير متفقة على برنامج مشترك يستطيع الفلسطينيون أن يتحدثوا فيه عن شيء يجمعهم و يوحدهم.

وللتغلب على حالة الانقسام، ضرورة صياغة استراتيجية موحدة وخارطة طريق للمستقبل تحدد أدوات الكفاح والخط السياسي الأمثل، لكن لا نعتقد أن المفاوضات هي استراتيجية صالحة لمعالجة القضايا الراهنة في ظل التحيز الأمريكي الكامل، إن الحل الأساسي يكمن في الانتخابات العامة للرئاسة وللمجلس الوطني وللمجلس التشريعي، فإن تعذر عمل هذه الانتخابات يمكن البدء من خلال دعوة الإطار القيادي المؤقت للانعقاد وصياغة مواقف موحدة (عوض،2015:مقابلة شخصية)[2].

إذن الوحدة الوطنية أمرٌ ضروريٌ، و حاجة مُلحة على الجميع الاشتراك فيها، بالرغم من الاختلافات في القوى السياسية، فالوحدة الوطنية تُبنى على أساس الحريات، ويجب الإحساس بالمسؤولية الجماعية اتجاه الأفراد والشعب، فالخلاف الفلسطيني يدعو مُختلف القوى والفصائل الفلسطينية إلى إدراك أهمية التوافق على ميثاق فلسطيني جديد، وضرورة إصلاح منظمة التحرير وترسيخ الوحدة الوطنية الفلسطينية، ولذلك لا بد من إنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة الفلسطينية.

إن المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح لتحرير فلسطين، لكن التناقضات بين القوى الوطنية تحول دون ذلك، فيجب التوقف عن هذا والذي هو لصالح الاحتلال، وبناء على ذلك تتحمل حركتا حماس وفتح خاصة مسؤوليتها في حماية منظمة التحرير، فلا بد من الثبات على برنامج وطني يحمي ويُعزز الوحدة الوطنية.

---

(1) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. أحمد حماد.

(2) اتصال هاتفي تم إجراؤه مع د. سمير عوض أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيرزيت.

المبحث الثاني

دور منظمة التحرير الفلسطينية في تعزيز الوحدة الوطنية

مقدمة:

من المعروف أن منظمة التحرير الفلسطينية قد انبثقت أصلاً عن مؤتمر القمة العربية في مطلع عام 1964، مبادرة قدمها الرئيس المصري جمال عبد الناصر، الذي كان مهتماً بتمثيل فلسطيني، لكن دون أن يخرج على الأقل عن السياسة المصرية العامة، والتي كانت في الغالب ذات طابع قومي مناهض للاستعمار (سالم،1999: 16).

ومنذ نشوء منظمة التحرير عام 1964، مثلت كيان الشعب الفلسطيني السياسي والمعنوي باعتباره رمزاً للدولة، فقد ارتبط الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بالمنظمة ارتباط المواطن بدولته، حيث نشأت علاقة نضالية بين المواطنين الفلسطينيين والمنظمة موازية للعلاقة بين المواطنين والدولة في المجتمعات المستقرة، فهذا يبين أن للمنظمة دورًا هامًا في تعزيز الشخصية الوطنية الفلسطينية، في ظل غياب الدولة القانونية، وبالتالي كان لها أثر في تعزيز طابع المواطنة الفلسطينية ومضمونها ببعدها التاريخي بوصفها انتماءً وارتباطًا بأرض فلسطين. وعلى الرغم من ذلك، فقد حدث هناك تغيير في مسارها، فأصبحت منظمة تشرف على المفاوضات بدلاً من التفاوض، وانخفضت نسبة تمثيلها للفصائل الفلسطينية المعبرة عن المصالح الوطنية العليا(دراغمة،2008: 31).

وعليه، فإننا سنناقش في هذا المبحث، دور منظمة التحرير وإصلاحها هيكلياً وسياسياً، والحديث عن احترام الاتفاقيات الموقعة للخروج من الأزمة وتحقيق الوحدة الوطنية.

أولاً: إصلاح المنظمة هيكلياً وسياسياً

بما أن منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشوئها مثلت كيان الشعب الفلسطيني السياسي والمعنوي باعتباره رمزًا للدولة، فقد ارتبط الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بها ارتباط المواطن بدولته، حيث نشأت علاقة نضالية بين المواطنين الفلسطينيين والمنظمة موازية للعلاقة بين المواطنين والدولة في المجتمعات المستقرة، فهذا يبين أن للمنظمة دورًا هامًا في تعزيز الشخصية الوطنية الفلسطينية، في ظل غياب الدولة القانونية، وبالتالي كان لها أثر في تعزيز طابع المواطنة الفلسطينية ومضمونها ببعدها التاريخي بوصفها انتماءً وارتباطًا بأرض فلسطين، وعلى الرغم من ذلك فقد حدث هناك تغير في مسارها، فأصبحت منظمة تشرف على المفاوضات بدلاً من التفاوض، وبهذا هبطت نسبة تمثيلها للفصائل الفلسطينية المعبرة عن المصالح الوطنية العليا(سالم، 1999: 16).

ولعل من مهام منظمة التحرير بعد اتفاق أوسلو وتأسيس سلطة حكم ذاتي على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي نتج عنه بروز قوى سياسية من خارج المنظمة "تيار الإسلام السياسي" أن تعيد تشكيل الوضع السياسي الفلسطيني بما يكرس التعددية السياسية والأيديولوجية، وبما يعيد الترابط والتفاعل بين القوى والفصائل الفلسطينية(هلال،2008: 63).

وبالرغم من أن المنظمة شكلت صيغة ائتلافية، تقوم على الإقرار بشرعية التعددية السياسية والاستقلالية التنظيمية والفكرية والمالية، إلا أن المسألة الديمقراطية لم تأخذ أولوية في حقل منظمة التحرير وفصائلها لاعتبارات عدة، فاختزلت التعددية السياسية والفكرية إلى ما عرف بنظام الكوتا(هلال،2006: 48).

من هنا اتفقت الفصائل الفلسطينية المتحاورة مجتمعة في القاهرة في آذار(مارس) 2005، على تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناءها، بشرط مشاركة هذه الفصائل في صنع القرار السياسي، وأن يكون هذا البناء في مساره الصحيح، لتشكل بذلك مرجعية لكل الشعب الفلسطيني، إلا أن قيادة المنظمة لم تنفذ تعهدها حسب ما اتفق عليه في القاهرة، في تفعيل المنظمة وبنائها(نوفل،2007: 61).

من الملاحظ أن مختلف الدعوات إلى إصلاح المنظمة هيكلياً وسياسياً هو ما كان هدفًا ضروريًا في مختلف الاتفاقات الفصائلية في القاهرة، ومكة، وصنعاء، وفي اتفاقات أخرى، فإن الإصلاح لم يتم حتى الآن، وهذا لا يعزى فقط، حسب رأي "جورج جقمان" المحاضر في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية بجامعة بيرزيت، إلى مشاكل داخلية فقط، وإنما يعزى إلي أن كثيرًا من الدول لا تريد إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية بعد إنشاء السلطة، كما أن الخلاف بين حماس وفتح لا يكمن في البرنامج السياسي، فقد أعلنت حماس أكثر من مرة أنها مع قيام دولة فلسطينية في حدود 1976، ومما سبق يمكن القول، إن المشكلة الحقيقية قد تتمثل في أن قيادة الفصائل الفلسطينية غائبة عن إصلاح المعضلات الأساسية فيما بينها، أو أن لها أولويات أخرى تبعدها عن تجميع قواها في بوتقة واحدة، فبروز هذه القضايا كأولويات سيكون بمقدور الفصائل التوحد في قيادة واحدة (جقمان،2008: 30).

ويرى أسامة حمدان، ممثل حركة "حماس" في لبنان إلى أن حركته ما زالت تطالب بإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل إعلان القاهرة بين القوى والفصائل في آذار(مارس) 2005 على قاعدة الأهداف الكلية للشعب الفلسطيني، والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي(نوفل،2007: 189):

1. الحفاظ على وحدة القضية الفلسطينية شعبًا وأرضًا، وتحرير الأرض الفلسطينية كاملة.
2. عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم.
3. إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس.

ثانياً: احترام الاتفاقيات الموقعة

إن مسألة احترام الاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع الطرف "الإسرائيلي"، ظلت وما تزال مستعصية على جولات الحوار الوطني الفلسطيني؛ فحركة "حماس"، على العكس من منظمة التحرير لا تعترف "بإسرائيل"، وبالتالي لا تلتزم بكل الاتفاقات التي أبرمتها المنظمة مع "إسرائيل"(الطناني،2004: موقع مركز التخطيط الفلسطيني).

ومما يجدر ذكره هنا، أن موافقة "حركة حماس" على منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ارتهن بإصلاح المنظمة، وليس التسليم بها كما هي الآن، وبهذا فقد أعلنت "حركة حماس " احترامها لاتفاقات منظمة التحرير ومواثيقها كأمر واقع، كما طالبها بذلك خطاب التكليف من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس القاضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية على أثر اتفاق مكة في2007/02/08، الذي وقعت عليه حركتي "حماس و"فتح"، ولكنها في الوقت ذاته لم تلزم نفسها بقبولها(أبو الهيجا،2007: موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).

وفي الحقيقة، إن "حركة حماس" تبدو في موقفها السلبي بالالتزام بالاتفاقات الصادرة عن منظمة التحرير ومن أهمها اتفاق "أوسلو"، تُحمل المنظمة مسؤولية التخلي عن الحقوق التاريخية لشعب فلسطين من خلال تبنيها برنامجًا مرحليًا يقوم على أساس بناء دولة مستقلة في مناطق الضفة الغربية والقطاع(بلقزيز،2006: 30).

وترتكز على آليات أساسية يمكن تلخيصها فيما يأتي (نوفل وآخرون،2007: 189):

- صياغة ميثاق وطني فلسطيني جديد.
- وضع إطار ومرجعية وطنية وتنظيمية للأداء، وللسياسات الفلسطينية بحيث تتولى وضع برنامج سياسي على أساس الحفاظ على الحقوق الوطنية.
- تشكيل قيادة فلسطينية تعبر عن الشعب وتدافع عنه.

وفي ظل هذه الأجواء الرمادية السائدة بين المنظمة و"حركة حماس"، تواجه الأخيرة ثلاثة خيارات في تعاملها مع منظمة التحرير وهي، إما الانضمام للمنظمة، والعمل ببرنامج الحركة من داخلها، أو بالعمل من خارجها كإطار بديل عنها، أو المزج بين الخيارين السابقين، وذلك بالعمل من خارجها من دون الإعلان عن أن الحركة تشكل بديلاً للمنظمة (حجازي،2009: 77).

يتضح أن منظمة التحرير غيرت في مسارها، لتحقيق أهداف أشخاص فيها، بعيداً عن ميثاقها والالتزام فيه، إذن وجب على منظمة التحرير إعادة النظر في بنائها وتفعيلها حفاظاً على وحدة القضية الفلسطينية، لذلك عليها العمل على صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني له مرجعياته الوطنية والتنظيمية، وأن يكون له القيادة الفلسطينية التي تدافع عن الشعب كل الشعب، دون تمييز بين فصيل وآخر، فالجميع على أرض فلسطين تحت الاحتلال، ويجب أن يكون التفكير في محاربة المحتل وتحرير الأرض بدلاً من محاربة أنفسنا، وإحداث مزيداً من الانقسامات بالوطن "قطاع غزة والضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948م، بل وبين أبناء الجزء الواحد كما في أحداث عام 2007.

المبحث الثالث

دور القوى والفصائل الفلسطينية في ترسيخ ثقافة الوحدة الوطنية

مقدمة:

إن الحديث عن مشروع وطني فلسطيني، ينطلق من ثقافة وطنية واحدة بعيداً عن الانقسام، متمثلاً في الحفاظ على الأرض والهوية والثوابت الوطنية.

لكن الواقع الفلسطيني يشير إلى عملية ترتيب أولويات، فمثلاً "حركة حماس"، التي فازت بالانتخابات التشريعية عام 2006 ، تعمل على تغليب مشروعها الخاص، من حيث إنها امتداد لجماعة الإخوان المسلمين، فالتناقض الأساسي بين المشروع الوطني ومشروع "حركة حماس" إذًا يتمثل في كيفية الحفاظ على الأرض والثوابت والهوية، فالاختلاف يكمن في مشروع البرامج السياسية، لكن لا يجوز أن تختلف الفصائل الفلسطينية في الهوية والانتماء، فالذي يحدث في الواقع هو عملية تداخل الأمور الثقافية مع الأمور السياسية بطريقة إكراهية (ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية ، 2009، نت).

وعليه سيتم الحديث في هذا المبحث عن دور القوى والفصائل الفلسطينية اتجاه الوحدة الوطنية من خلال الحوار الوطني، والآليات الأساسية للوحدة الوطنية.

أولاً: الحوار الوطني

شهد الخطاب السياسي الفلسطيني حالة تأزم حقيقية منذ عام 1920، ومروراً بالثورات الفلسطينية والتي أهمها ثورة 1936، فلم يكن الخطاب يسعى لوحدة الكلمة، لذلك يمكن القول أن هناك أزمة تاريخية في الخطاب السياسي، وما تلا ذلك من تأزم في الحركات والفصائل الفلسطينية، هذه الأزمة تعود إلى عوامل داخلية وخارجية، عوامل ذاتية وموضوعية، وأكثر ما يكون أزمة نهج وفكر (أبو الحسن،2008: 69).

إن الحوار الوطني الفلسطيني يبقى ضروريًا في ظل وجود خلاف سياسي داخلي، تمخضت عنه حالة انقسام امتدت لتشمل كل شيء في حياة الفلسطينيين، وخاصة مع وجود حكومتين واحدة في الضفة الغربية، والأخرى في قطاع غزة، لذلك يبقى الحوار سبيلاً مناسبًا لإنهاء هذا الوضع، كما أن الحوار الوطني ضروري كأسلوب سياسي وسلمي لحل الخلافات، بدلاً من إتباع طريق المواجهة والاقتتال، فسلوك طريق الحوار يؤدي إلى معرفة التقاطعات التي تقوي الشعب الفلسطيني (هواش،2009: 84).

يلاحظ من خلال جولات الحوار الوطني الفلسطيني، أن هناك عقباتٍ أدت إلى تضاؤل فرص نجاح الحوار لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومنها ازدياد العامل العربي والإقليمي والدولي في الساحة الفلسطينية. ويعتقد هنا أن الراعي المصري للحوار الفلسطيني، والرئيس الفلسطيني محمود عباس قد انتهجا منهجًا يرضي الإدارة الأمريكية، وهذا ما أدى إلى تعقيد الأمور مع الأطراف الأخرى في الحوار (مهنا،2009: موقع وكالة قدس نت).

يتضح أن الحوار هو الصيغة الأمثل والأكثر فاعلية للتوصل إلى أي اتفاق بين القوى والفصائل الفلسطينية، وعلها جميعاً الدعوة إلى جولات حوار وطني للوصول إلى الوحدة الوطنية، والتوصل إلى حلول لجميع الملفات العالقة، ويكون لهذه القوى القدرة على التأثير في الخلاف بين حركتي حماس وفتح، وإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني منذ أحداث عام 2007م.

وبناءً على ما سبق، فإن هناك من يعزو الانقسام الفلسطيني والحالة الفصائلية الراهنة، إلى عدم اهتمام الفصائل الفلسطينية بالقدر الكافي بتطوير فكرهم السياسي، وذلك بسبب تدني مستوى الاهتمام بالثقافة السياسية، وضعف تقاليد الحوار، وعدم تقبل الرأي الآخر، مما يؤدي إلى جمود أفكارها، ووسائل عملها، حيث يمكن تفسير ذلك **بأسباب عدة منها** (كيالي،2008: نت):

1. تغليب روح الشعارات والعواطف، في الخطابات السياسية لدى الفصائل الفلسطينية، وضعف الاشتغال في التفكير السياسي، مما أدى إلى غياب تقاليد الحوار بشأن القضايا المصيرية في

الساحة الفلسطينية، لصالح الخطابات الدعائية الفصائلية التي تميل إلى الثنائيات المطلقة، مثل وطني، أو مناضل، أو خائن.

2. غياب التواصل، والتفاعل، والمشاركة بين فئات الطبقة السياسية (سلطة ومعارضة)، مما يحول دون تنمية ثقافة سياسية فصائلية.

3. كما أن ضعف الحراك في البنى الفصائلية، وضعف التقاليد المؤسسية والديمقراطية، وغياب مراكز صنع القرار والبحث، يحد من تطور الفكر السياسي للفصائل الفلسطينية.

4. لعبت الفصائل دوراً حيوياً في استنهاض جماهير الشعب الفلسطيني، و تحريك كل طاقاتهم كل في مكانه، واستمر هذا الحال إيجابياً إلى أن تمزق النسيج الاجتماعي الفلسطيني (العجرمي، 2015: مقابلة شخصية)[1].

يتبين أن القوى والفصائل الفلسطينية على ما يبدو لم تساعد على تعزيز ثقافة الوحدة الوطنية قبل كل اتفاق، وإنما كان العكس، فالثقافة السائدة هي ثقافة الانقسام، حيث إن معظم وسائل الإعلام المحلية الفلسطينية مليئة بثقافة الانقسام، فهي لا تساعد على تعزيز الوحدة الوطنية، وهذا ما كان يفشل كل المحاولات لتعزيزها، حيث إن تحقيق الوحدة الوطنية في أي بلد يحتاج إلى مناخ إيجابي، وإلى توجهاتٍ جدية، وإلى مجموعاتٍ متكاملة.

(1)مقابلة علمية تم إجرائها مع الدكتور محمود العجرمي، الخبير الاستراتيجي والكاتب والمحلل السياسي، نائب رئيس جامعة فلسطين للشؤون الاكاديمية.

ثانياً: تمثيل القوى والفصائل في المنظمة

من المعروف أن منظمة التحرير هي الكيان السياسي والقانوني للشعب الفلسطيني، فهي المعترف بها فلسطينيًا، وعربيًا، ودوليًا، بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، بهذه الصفة فاوضت "إسرائيل" وتوصلت معها عام 1993 إلى اتفاق أوسلو، وبهذه الصفة التمثيلية أيضاً يفترض بها أن تمثل أو تضم في إطارها جميع مكونات الشعب وفصائله، غير أن الواقع يكشف حقيقة مغايرة، فبعض الفصائل رفضت الانضمام إليها لأسباب وطنية وسياسية وتنظيمية وكان أبرز تلك الفصائل حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" (الحمد،2005: 44).

ويضع محمود الزهار عضو المكتب السياسي لحركة "حماس" في قطاع غزة مجموعة أسس لمشاركة الحركة في المنظمة، وهي على النحو الآتي(الحمد،2005: 30):

1. انتخابات حرة ونزيهة في الداخل الفلسطيني يكون الأعضاء فيها أعضاءً في المجلس الوطني.
2. انتخابات في الشتات إن أمكن لكل تجمع فلسطيني حسب النسب السكانية.
3. أما الأماكن التي تتعذر فيها الانتخابات فيحصل كل فصيل أو اتجاه على النسبة نفسها من الأعضاء التي حصل عليها في الحالتين الأولى والثانية.
4. ويمكن إعادة صياغة ميثاق منظمة التحرير كما تقرره أغلبية الشعب الذي جاء ممثلاً لانتخابات حرة ونزيهة، وبالتالي لا ترى حركة حماس ومعها الفصائل الأخرى أن تبقى بعيدة عن منظمة التحرير، فالمنظمة وعاء سياسي اكتسب شرعية عربية ودولية.

يتبين أن هناك إمكانية لاحتضان القوى والفصائل الفلسطينية في المنظمة، وإعادة بناء المنظمة، وأن يكون هناك إجماع على الثوابت الوطنية الفلسطينية.

من خلال قراءة الواقع الفلسطيني الداخلي، يبرز الكثير من الإشكاليات السياسية ومن بينهما إشكالية مهمة تتمثل في الحفاظ الوحدة الوطنية الفلسطينية، ووجود حالة الضبابية والازدواجية في مواقف بعض التنظيمات الفلسطينية التي تدعو في كثير من الأحيان إلى تعزيز الانتماء الفصائلي على حساب الهوية والوحدة الوطنية، وأزمة الثقة بين الشباب الفلسطيني والأحزاب السياسية، وهذا من شأنه يقود الوضع الفلسطيني إلى تحديد هوية المشروع الوطني، وتعتقد الباحثة أن الوضع الراهن للوحدة الوطنية نتيجة لعدم الاهتمام بها، وحالة الانقسام

الفلسطيني سبباً لها، وإذا التقت القوى الممثلة للشعب الفلسطيني، وتقبلت فكرة ثقافة تقبل الآخر تكون قادرة على بناء الوحدة الوطنية التي تجمع ولا تفرق.

المبحث الرابع
التفاوض وأثره على الوحدة الوطنية

مقدمة:

من خلال دراسة التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي وما كان له من أثر واضح على الحالة الفلسطينية، والتوقيع على اتفاقيات دون الرجوع إلى الكل الفلسطيني، فمن المعروف أن الوفد المفاوض لا تمثله إلا حركة فتح ولا علاقة للقوى والفصائل الفلسطينية بذلك، هذا بدوره أثر على وحدة الصف الفلسطيني، فهناك من يؤيد التفاوض مع إسرائيل بالمقابل توجود قوى وفصائل غير راضية عن المفاوضات والنتائج التي تفرزها.

ويردف الفلسطينيون بكافة شرائحهم، بأن الوحدة الوطنية ضرورية وفي غاية الأهمية من أجل مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته وسياساته في مصادرة الأراضي وتهويد الأرض وبناء المستوطنات، إنهم يرددون بأن الوحدة الوطنية حجر الأساس في نجاح الشعب وحمايته من الأخطار (عرفات،2005: 8)

سيتم في هذا المبحث عرض الانعكاسات العملية للتفاوض مع إسرائيل على الوحدة الوطنية، ودراسة مظاهر التنكر الإسرائيلي حول تداعيات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

أولاً: الانعكاسات العملية للتفاوض مع إسرائيل

انطلقت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" في عام 1965، وكان في جزء من خطابها التركيز على أن "فلسطين هي الطريق للوحدة" في مقابل مقولة الأنظمة العربية التي كانت سائدة وكان شعارها أن "الوحدة هي الطريق لفلسطين، وظل الخطاب السائد من الجميع المُطالبة بتحقيق الوحدة، إلا إننا انتقلنا من المطالبة بتحقيق الوحدة العربية، إلى المطالبة بتحقيق الوحدة الوطنية الداخلية للفصائل الفلسطينية، وظل الجميع في الساحة الفلسطينية يردد أن الوحدة الوطنية، هي صمام أمان وضمانة أكيدة للتقدم في مشروع التحرر الوطني، وأنها القادرة على إرغام الاحتلال على التسليم بمطالب الشعب الفلسطيني، ولكن اختلفت على أرض الواقع الشعارات ودفع الشعب الفلسطيني ثمن هذه الخطابات الملتوية شهداء وجرحى وعذابات، وهناك أمثلة كثيرة ومريرة على حالات الانشقاقات داخل الحركات والفصائل الفلسطينية بعضها عن بعض وحصول اشتباكات داخلية بين الأفرقاء المتنازعين: انشقاق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن حركة القوميين العرب، وانشقاق الجبهة الديمقراطية عن الشعبية، وانشقاق القيادة العامة عن الشعبية، وانشقاق فتح الانتفاضة عن حركة فتح بزعامة ياسر عرفات، والاقتتال بين فتح وحماس، وهكذا حصلت الانشقاقات بدل الوحدة المنشودة (شبكة فلسطين للحوار،2012: نت).

ويعتبر الكاتب نبيل شبيب في مقالة له على موقع (الجزيرة نت)، أنه مع تثبيت أننا نتحدث عن وحدة وطنية لأهل وطن تحت الاحتلال لا يتحرر ولا يتحررون دون المقاومة، ينبغي أن يكون واضحاً في الحديث أن حركة فتح كانت (ومن كان معها) تاريخياً هي الحركة التي تتحرك بالعمل الفدائي أكثر من سواها، فكانت هي آنذاك الأقرب إلى خدمة المصلحة الوطنية والوحدة الوطنية، وكان المطلوب من سواها أن يقترب منها. ويضيف شبيب اليوم أصبحت حماس (ومن هم معها) على أرض الواقع هي الحركة التي تتحرك بالمقاومة أكثر من سواها، فأصبحت هي الآن الأقرب إلى خدمة المصلحة الوطنية والوحدة الوطنية، وأصبح المطلوب من سواها أن يقترب منها. وأضاف أن حماس فصيل، وفتح فصيل، وهما وسواهما يمكن أن يظهروا ويغيبوا، أما ما لا يمكن استبعاده فهو نهج المقاومة، إذ إنه هو ما لا غنى عنه للوحدة الوطنية، والمصلحة الوطنية، والأهداف الجليلة، في هذه المرحلة وفي أي مرحلة من مراحل تاريخ قضية فلسطين (موقع الجزيرة،2011: نت).

فإن المفاوضات بين أطراف المفاوضات تهدف للوصول إلى نتائج مرضية لكل الأطراف أو للطرفين في غالب الأحيان، وحتى تكون النتائج مرضية للطرفين لا بد من توفر مقومات

تفاوضية تؤدي إلى النجاح المأمول، وغياب هذه المقومات لن يؤدي إلا إلى الفشل، لأن أحد الأطراف سيغبن وسيصحو على نفسه ذات يوم ليتألم من نتائج لم يستطع عقله التفاوضي أن يستوعبها في حينه (موقع الجزيرة ،2015:نت).

أما الاختلال في شروط التفاوض يبرز من خلال الوقوف على حقيقة النتائج والمخرجات التي انبثقت عن العملية التفاوضية، حيث لم ترتق النتائج المتوخاة منها إلى مستوى الحد الأدنى من الطموح الفلسطيني ، ولأجل ذلك، فقد كان التفرق الفلسطيني الداخلي من أبرز التداعيات التي نجمت عن التفاوض المختل الشروط والمقومات، "حيث قسمت الاتفاقيات مع المحتل المجتمع الفلسطيني بين مؤيد لها ومعارض، واتسعت دائرة رفضها لدرجة قيام الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني الرسمي في مفاوضات واشنطن، بأن يصرح بأنه لو أراد أن يوقع مثل هذا الاتفاق لوقعه منذ الجولة الأولى (درويش،2013: 186).

كان من تداعيات الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي أن حملت الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بذور فشلها منذ اللحظة الأولى، فقد بدت هذه الاتفاقيات بسبب افتقارها للمقدمات الصحيحة كأنها هدف لذاتها بالنسبة للطرف الفلسطيني، الذي أراد ألا يفوته قطار التسوية، وكان من تداعيات هذا الخلل موافقة منظمة التحرير على تأجيل أهم القضايا التي تعد حاسمة في قضية الصراع، وهي قضايا القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات، ولم تأت على حق العودة أو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، حيث تم تأجيلها للاتفاق النهائي (درويش،2013: 187).

يتضح أن المفاوضات مع الإسرائيليين لم تقدم للشعب الفلسطيني إلا مزيداً من التنازلات، والسبب في ذلك ضعف المفاوض الفلسطيني، وعدم وجود استراتيجية واضحة للجلوس على طاولة المفاوضات.

ثانياً: مظاهر التنكر الإسرائيلي حول تداعيات المفاوضات

بين الكاتب المصري صلاح الدين حافظ أن الموقف الإسرائيلي المستمر بالتنكر لأسس السلام ومقتضياته ألقى مزيداً من الإيضاح حول تداعيات التفاوض الذي لا يقوم على أسس صحيحة، وفيما يلي بعض مظاهر التنكر المذكورة:

1. رفض إسرائيل الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة على أرضهم.
2. رفض إسرائيل الجلاء عن الجولان وجنوب لبنان (حتى عام 2000)، حتى وفق مبادئ مؤتمر مدريد، فضلاً عن قرارات الأمم المتحدة 242 و 338 و425.
3. تمسك إسرائيل بنظرية الأمن الإسرائيلي، القائمة على الردع بالقوة الباطشة، وما يتضمن ذلك من إصرارها على التمسك بالقوة النووية منفردة.
4. إصرار إسرائيل على سياسة فرض الهيمنة، ولعب دور القيادة الجديدة في المنطقة متنطحة بذلك لدولة المركز العربي في المنطقة (مصر)، ومتناقضة مع المصالح العربية العليا.
5. إعادة تقسيم خريطة الشرق الأوسط ورسم النفوذ بتذويب أمة العرب في كيانات إقليمية أوسع مرة بالدعوة إلى الشرق أوسطية التي تحمس لها وبشر بها شمعون بيرس (درويش، 2013: 188).

كرست المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التناقض والخلاف بين الفصائل، لأنها لم تأت من خلال توافق حولها، فقد ذهبت فتح للتفاوض باسم منظمة التحرير، ولم يتحقق الإجماع حول هدف التفاوض وأسلوبه، ولا حول الاستراتيجية والآليات، مما أشعر الآخرين من الكل الوطني والإسلامي بأن حركة فتح أخذت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الهيجا بغير سلاح، فكانت نتائج المفاوضات بعد أكثر من عشرين عاماً مجموعة من خيبات الأمل والإحباط، أو كما عبر عنها أحمد قريع بشكل واضح وصريح، حين قال في إحدى المقابلات الصحفية أنها صفر كبير. ذلك الفشل الذريع في المفاوضات أفقد الفلسطينيون الثقة في القيادة السياسية، و أسهم بشكل سلبي في العلاقة بينهما، هذا الفشل الذريع في العملية التفاوضية واستمرار المراهنة عليها، هو من أضعف العروة الوثقى بين الفلسطينيين، وجعل الرئيس محمود عباس ليس في موضع إجماع

واتفاق بين الفصائل والتيارات الفلسطينية وجماهيرها في الشارع (يوسف، 2015: مقابلة شخصية)[1].

إن التفاوض فن له قواعده وأصوله، ورجاله المختصون وأهل الخبرة والكفاءة، ولا شيء يتم دون تفاوض، ولابد في نهاية المطاف من نتائج، فهي تتوقف على مهارة المفاوض الذي يحتاج إلى الدعم وتأييد معارضيه، لأن المعارضة تساعد المفاوض على المناورة ونجاحته في حال القضية الفلسطينية التي تواجه تحديات كبيرة هذه الأيام، نحن بحاجة لوحدة الصف والكلمة، دون تجريح أو إتهام (أبو شنب، 2015: مقابلة شخصية)[2].

ويقدر فايز أبو شمالة بأن الأصل في المشكلة الفلسطينية هي المفاوضات، وإقناع الطرف الفلسطيني أن حل قضيتنا لا يتم إلا من خلالها، وهذا وصل بصائب عريقات بأن يؤلف كتابه (الحياة مفاوضات)، وما أفرزته تلك المفاوضات من التنسيق الأمني، والاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف ضد الإسرائيليين. إذن المفاوضات تجر الشعب الفلسطيني إلى الانقسام والاختلاف في الرؤية، ونحن أمام مفاوضات أفقدت الشعب الفلسطيني رصيده في الحياة (أبو شمالة، 2015: مقابلة شخصية)[3].

فالمفاوضات لن تأتي للشعب الفلسطيني بأية نتيجة، لأن الصهيونية لم تغير مبادئها، وهى تعتقد أن فلسطين ملك حصري لليهود، وأن العرب طارئون يجب أن يعودوا للصحراء ويسلموا الأرض لأصحابها الحقيقيين، لذا فإن خيار المفاوضات خيار عبثي، وسيزيد انقسام الشعب الفلسطيني، وسيجعل العلاقات بين فتح وسائر الفصائل متوترة، لأن إسرائيل تلحق الضرر يومياً بالفلسطينيين، وتهود أرضه ومقدساته، وأسلوب فتح التفاوضي يعطيها الغطاء الدولي (حمودة،2015: مقابلة شخصية)[4].

يتضح مما سبق أن التفاوض لم يكن مستوفياً للشروط الصحيحة، لذلك سيكون ذلك مدخلاً أكيداً لإحداث الانقسام الداخلي بين الفصائل، والتيارات السياسية الفلسطينية، فجهات التفاوض تدعو للقبول بسقف متدني من الآمال، وهذه الاعتبارات غير متفق عليها بين التيارات

---

(1) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. احمد يوسف.

(2) اتصال هاتفي تم إجراؤه مع د. حسين أبو شنب كاتب ومحلل سياسي، عضو المجلس الوطني، مؤسس كلية الإعلام بجامعة فلسطين والأقصى.

(3) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. فايز أبو شمالة.

(4) اتصال هاتفي تم إجراؤه مع د. سميح حمودة.

الفلسطينية، ذلك الأمر يفتح الباب واسعاً للتناقضات الداخلية وما ينشأ عنها من صراع بين الأشقاء

كذلك يجب على الشعب الفلسطيني أن يعي للمرحلة التي يعيشها، فهي مرحلة الكفاح لتحرير فلسطين، وعليهم ترك التناقضات، التي يجب أن تتوقف لصالح الفلسطينيين، ويعود أبناء الشعب الواحد نحو برنامج وطني موحد.

المبحث الخامس
الفساد وأثره على الوحدة الوطنية

مقدمة:

إن محاربة ظاهرة الفساد ضرورة مُلحة، ذلك لأنه يسهم في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني، فالشعب الفلسطيني في صراعه مع المحتل الإسرائيلي بحاجة إلى مزيد من التماسك الاجتماعي والتلاحم والاندماج الوطني، وزيادة ثقته بالسلطة الفلسطينية، ومقدرتها على توفير كل مقومات الصمود في وجه المخططات الإسرائيلية، من خلال برامج مختلفة، تهدف لتحقيق التنمية والتلاحم المجتمعي، والقضاء على الفساد، وما يتركه من آثار خطيرة تطال كافة مناحي الحياة للمواطنين الفلسطينيين.

بناء عليه، سيتم الحديث في هذا المبحث عن مفهوم الفساد و الأسباب التي أدت إليه، كما سيتم توضيح مظاهر الفساد و أشكاله، و أخيراً أثر الفساد على الانتماء الوطني والوحدة الوطنية.

أولاً: تعريف الفساد

هناك توجهات متنوعة في تعريف الفساد، فهناك من يعرفه بأنه "خروج عن القانون والنظام (عدم الالتزام بهما)، أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة" (أبو دية،2004: 2).

بينما يعرفه آخرون "بأنه قيام الموظف العام وبطرق غير سوية بارتكاب ما يعد إهداراً لواجبات وظيفته، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام، تطلعاً إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية. ويوسع البعض مفهوم الفساد، بحيث يشمل كل سلوك يجافي المصلحة العامة" (مصلح،2013: 15).

وفي هذا السياق وعلى ضوء التجربة الفلسطينية فقد جاء في تقرير المجلس التشريعي الفلسطيني حول ملف الفساد لعام 1997، تعريفاً للفساد بأنه "خروج عن أحكام القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه، أو مخالفة السياسات العامة المعتمدة من قبل الموظف العام، بهدف جني مكاسب له أو لآخرين ذوي علاقة، أو استغلال غياب القانون بشكل واع للحصول على هذه المنافع" (أبو دية،2004: 2).

نستنتج مما سبق أن تأثير الفساد السلبي ليس فقط من الناحية السياسية، ولكن تأثيره أبعد مدى وأكثر خطورةً على النسيجين الأخلاقي والاجتماعي للشعب، فمن الصعب أن تشق الشعوب طريقها نحو الرقي و التقدم إذا كانت تعاني من تفكك اجتماعي وأخلاقي.

ثانياً: أسباب الفساد

الفساد ظاهرة متشعبة، تتداخل فيها جملة من العوامل والأسباب المؤدية لها، وتختلف الأسباب التي تؤدي إلى نمو الفساد وانتشاره في البلدان النامية عنها في الدول المتقدمة، فالعوامل التي تساعد في نموه في الدول النامية تختلف إلى حد كبير عن تلك العوامل المساعدة في نموه في الدول المتقدمة، إلا أن طرق ممارسة الفساد متشابهة إلى حد كبير، وبشكل عام يمكننا إجمال **أهم أسباب انتشار الفساد في النقاط التالية:**

1. طبيعة النظام السياسي تلعب دوراً هاماً في محاربة الفساد أو التعايش معه واحتضانه وتشجيعه، فالنظام السياسي ذو الطبيعة الديمقراطية التي تسمح بالمشاركة السياسية، وتعتمد الانتخابات كآلية للوصول للسلطة، وتفسح المجال أمام وسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني لتكون حرة، تتمكن من القيام بدورها في المجتمع بفعالية ، وتحترم الحقوق والحريات، فإن الفساد يكون في أقل درجات انتشاره وخطورته، على العكس من ذلك، فالنظم ذات الطبيعة السلطوية، التي لا تسمح بالمشاركة السياسية، ولا تؤمن بحرية الإعلام، ولا تحترم حقوق وحريات الأفراد، تعتبر أنظمة مهادنة وحاضنة للفساد، لغياب دور المؤسسات الفاعلة (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان،2013: 6).

2. جهل أفراد المجتمع بحقوقهم التي يجب توفيرها من قبل الدولة، فالجهل بالحقوق يسهم في خلق نوع من قبول الوساطة والتعاطي معها بغية الحصول على الحقوق، كالحصول على الوظيفة العامة أو العلاج، أو غيرها من الحقوق المطلوب من الدولة توفيرها، مما يُشعر الفرد أن بعض مسؤولي الدولة يقدمون له خدمة وامتيازات، ويمنحونه حظوة خاصة، ويُفضلونه عن غيره من المواطنين، بالرغم من أن ما قد يحصل عليه هو أقل من حقه الذي يكفله له القانون (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان،2012: 11).

3. غياب سيادة القانون، بمفهومه الشكلي والجوهري، فحينما يغيب القانون يصبح من السهل تجاوز الحريات وانتهاك الحقوق، ويختل التوازن بين السلطات الثلاث في الدولة،

ويتشكل مناخ مناسب لنمو الفساد واستشراءه في المجتمع، فُتصادر حرية التعبير، ويضعف دور الإعلام، وُتهمش الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وتصبح دون فعالية (أبو دية، 2004: 3).

بينما ترى (مصلح،2013: 29-30) بأن أسباب الفساد ترجع إلى:

4. ضعف الجهاز القضائي، وعجزه عن تنفيذ الأحكام، وخضوعه لنفوذ السلطة التنفيذية، الأمر الذي ينفي عنه صفة الاستقلالية، مما يقلل من دوره في محاربة الفساد، فغياب القضاء المستقل يشجع عناصر الفساد على الاستمرار في فسادهم، لأنهم يعلمون أنه لا يوجد قضاء مستقل يحاسبهم على أفعالهم.

5. ضعف الإرادة والنية الصادقة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وعدم اتخاذها إجراءات صارمة، وقائية أو علاجية عقابية بحق عناصر الفساد، بسبب انغماس هذه القيادة نفسها أو بعض أطرافها في الفساد، وبالتالي لا يتم تطبيق نظام العقوبات على الجميع، ويفلت مَن العقاب من لديه وساطة أو محسوبية أو نفوذ.

6. ضعف دور وسائل الإعلام، ومحدودية الحريات التي تتمتع بها هذه الوسائل في الكشف عن قضايا الفساد، وتعرّض الإعلاميين للعقوبات التي تصل إلى حد السجن بسبب ملاحقتهم لقضايا الفساد، والكشف عنها من خلال التحقيقات الاستقصائية.

7. ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات المتخصصة بمحاربة الفساد، أو التي تعمل على التوعية بأهمية مكافحته، ومن ذلك ضعف المؤسسات الأهلية الخاصّة **(مثل الجمعيات الخيرية والمهنية، ومؤسسات البحوث المتخصصة)** في المشاركة في الرقابة على أعمال الحكومة بشكل خاصّ، والأعمال العامّة بشكل عام.

تعتبر هذه الأسباب عوامل لبروز ظاهرة الفساد وانتشارها، بخاصة تلك الأسباب المتعلقة بضعف البنية القانونية، وضعف الجهاز القضائي وعدم استقلاليته، وضعف السلطة التشريعية (البرلمان)، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى التي تم الحديث عنها.

ثالثاً: مظاهر الفساد و أشكاله

يأخذ الفساد مظاهر وأشكالاً مختلفة، فمن الممكن أن يشمل مفهوم الفساد مظاهر الرشوة والاختلاس لدى صغار الموظفين أو كبارهم، أو لدى المتعاملين معهم، كتزوير الأوراق الرسمية، ونقل الأخبار الكاذبة، وحالات إحالة مقاولات أو عقود توريد لأشخاص قريبين جدًا من المسؤولين، بدون أخذ عطاءات منافسة، أو من خلال منافسة صورية، وتدخُل المسؤولون في الإحالة لأغراض المنفعة المادية الشخصية، أو لمنفعة سياسية، والتدخل بسير القضاء، كذلك يشمل ضعف الأداء (حيث يُعد أحد أوجه الفساد الإداري)، ومن أشكاله، الإهمال في الواجب العام، والتواكل عنه وعدم أدائه بصورة صحيحة، وإهمال الموظف وعدم إحساسه بالمسؤولية الملقاة على عاتقه للوصول للأهداف، مما يلحق الأذى بالمجتمع، ويسبب له الضرر (عرفة،2013: 7).

وبشكل عام يمكن تحديد مجموعة من الصور والأشكال التي يظهر فيها الفساد وتشمل هذه المجموعة، المحسوبية، والمحاباة، والواسطة، والاستغلال الوظيفي، وإهدار المال العامّ، واختلاس المال العام، والرشوة، وغسل الأموال، وتضارب المصالح (مصلح،2013: 20).

وفيما يلي سنتعرض لبعض أنواع الفساد:

1. الفساد السياسي:

تختلف ماهية الفساد السياسي من بلد لآخر، ومن مجتمع لآخر، حسب طبيعة كل مجتمع وقيمه، لكن في الغالب تشير مظاهر الفساد السياسي والانحرافات إلى مخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي "المؤسسة السياسية" في الدولة (مصلح،2013: 73).

وعلى الرغم من أن البعض من المختصين يرى أن الفساد السياسي هو أحد مظاهر الفساد الإداري، لكن الباحثة تعتبر أن مظاهر الفساد السياسي تشتمل على فساد مالي وأخلاقي، وبناء عليه فأنها تضعه كمظهر متفرد من مظاهر الفساد.

فلا يسهر على مصالح الأفراد والمجتمع في بناء التنمية الإنسانية، ومن ثم لا يحقق طموحاتهم في العيش الكريم، فنسق الحكم هذا يسخر البلاد وثرواتها لخدمة مصالح ثلة من المتنفذين تمسك بمقاليد السلطة والثروة، وهو يتجلى في انفراد جماعة ما بالسلطة السياسية، واستخدام أجهزتها في قمع الآخرين، ونهب أموالهم بغرض إضعافهم، كي لا يشكلوا تهديداً لتلك الجماعة. وبصورة عامة، فالفساد السياسي هو الحكم بوسائل أخرى غير تلك الأسس والمقومات السليمة للحكم الديمقراطي، كالانتخابات الحرة والشفافة، والفصل بين السلطات الثلاث في الدولة،

التشريعية والتنفيذية والقضائية، والتوازن بينها، بالإضافة إلى استقلال القضاء، وحرية الصحافة والتعبير، واستقلالية وحرية منظمات المجتمع المدني (موقع الحوار المتمدن، 2006: نت).

2. الفساد المالي:

تشير مظاهر الفساد والانحرافات المالية إلى مخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، أو مخالفة القواعد والأحكام الخاصة بطبيعة عمل كل إدارة أو مؤسسة، أو مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، كالجهاز المركزي للرقابة المالية، المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات (مصلح، 2013: 74).

فالفساد المالي يقدر بمئات الملايين من الدولارات، وهو لا يقتصر على نهب الميزانية العامة أو اختلاس وتبذير الأموال العامة، وإنما يمتد ليشمل التحايل على الناس واستغلالهم وابتزازهم، وقد حاول كثيرون من أفراد السلطة الفلسطينية أن يستغلوا مواقعهم وصورهم الثورية لدى البعض لتحقيق مكاسب مادية، وساعدهم في ذلك تعاطف بعض الناس معهم من جهة، وخوف البعض من الملاحقة من جهة أخرى (قاسم،1998: 129).

نستنتج مما سبق أن أخطر مظاهر الفساد المالي هو اختلاس المال العام، الذي نشأت الحكومات والسلطات على صونه وحفظه، والتي نصت الدساتير والقوانين واللوائح على حمايته و توجيهه بشكل صحيح، وإنفاقه في قنواته المشروعة، وفقًا لما تقتضيه المصلحة العامة.

3. الفساد الأخلاقي:

تتمثل مظاهر الفساد والانحرافات الأخلاقية والسلوكية في المخالفات المتعلقة بمسلك الموظف الشخصي وتصرفاته، متمثلة في الانحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف اجتماعي مقبول، كأن يرتكب فعلاً فاضحًا مخلاً بالأعراف في أماكن العمل، أو أن يلعب القمار أو يستعمل المخدرات، أو أن يسيء إلى مصلحة الجمهور، أو أن يطلب من أيٍّ كان هدية أو عمولة، أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، وبما يتعارض مع اللوائح المنظمة لعمله، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة، أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي، الذي يسمى (المحاباة الشخصية)، والذي يعني اختيار الأقارب والمعارف والأصدقاء وأبناء العشيرة الواحدة والمدينة الواحدة، و(المحسوبية السياسية) التي لا تتوقف عند حدود اختيار الموالين سياسيًا وحزبيًا فحسب، وإنما تلك التي تمتد إلى معاقبة الخصوم السياسيين والحزبيين بحرمانهم،

بـــل وفصـــلهم مـــن الوظـــائف العامـــة، دون النظـــر إلـــى اعتبـــارات الكفـــاءة والجـــدارة (مصلح،2013: 32).

4. الفساد الإداري:

ويشير بعض الباحثين أن الفساد الإداري هو عدم القدرة على التحكم في ضوابط العمل، وبالتالي عدم القدرة في تحقيق الأهداف، وتغليب المصالح الشخصية على مصالح العمل، والعمولات، والرشاوى، وقد يأتي من التسيب، ومن عدم وجود آلية نشطة، للاتصال، والتبليغ، أو ما يسمى التغذية المرتدة، بين مكونات بيئة العمل (موقع الحوار المتمدن،2005: نت).

وكل مظهر من مظاهر الفساد التي تم تناولها يسهم في بروز المظاهر الأخرى للفساد ويغذيها، فالفساد السياسي مثلاً يسهم في وجود الفساد المالي والأخلاقي والإداري، والعكس صحيح، فالعلاقة هنا جدلية هذا يؤدي إلى ذاك ويغذيه، والعكس صحيح.

رابعاً: أثر الفساد التفاوضي على الوحدة الوطنية

إن للعوامل السياسية تأثير سلبي واضح على الوحدة الوطنية الفلسطينية، لكن يبدو أن تأثير الفساد السلبي كان أبعد مدى وأكثر خطورة، من حيث أنه يؤثر مباشرة على النسيجين الاجتماعي والأخلاقي للشعب، من الصعب أن تشق الشعوب طريقها نحو الرقي والتقدم إذا عانت من تفكك في نسيجيها الأخلاقي والاجتماعي، لما في ذلك من تأثير سيء للغاية على الروح المعنوية للأفراد، واستعدادهم للعمل معا وجماعة من أجل تحقيق أهداف عامة. من شأن ذلك أن يثقل من الهمم، ويرفع من مستويات التكاسل والتواكل، ومن الرغبة في تحقيق المصالح الخاصة على حساب العامة، استطاعت السلطة الفلسطينية أن تضرب أمثلة كثيرة في ميدان الفساد خلال سنوات قليلة من تواجدها في الضفة الغربية و قطاع غزة. لقد اتبعت سياسات إدارية ومالية بعيدة عن المنهج العلمي، وساد الشارع الفلسطيني انتقادات كثيرة وواسعة وعلى وجه الخصوص أعضاء من حركة فتح، أخذوا يوجهون انتقادات للسلطة علنا بسبب أدائها غير الجيد، ووصل النقد إلى خارج فلسطين بحيث أخذت دول تقدم الدعم للشعب الفلسطيني تتوخى الحذر في دعمها(نصر،2001: 454).

ويقول الشيخ أحمد ياسين الأب الروحي لحركة حماس في اتفاق أوسلو، كان طبعاً اتفاقاً ظالماً وسيئاً لا يحقق آمال وأهداف الشعب الفلسطيني، وأدى إلى تفتيت وتمزيق وحدة الشعب

الفلسطيني الذي كان في خندق واحد في مواجهة العدو، وعن التطبيق لم ينفذ منه إلا القليل، وبذلك أصبح ممسوخاً لا يساوى شيئاً، لا ولا يوجد هناك فلسطيني مقتنع أن هذا الطريق يمكن أن يحقق السلام، أو يعمل دولة، أو يعمل حدود فلسطينية (رزقة، 2005: 30).

والفساد ضاعف من معاناة الفلسطينيين وأزمتهم المعيشية الخانقة، و كذلك أثر على طبيعة العلاقات فيما بينهم، وهذا ما أكده عبد الستار قاسم في مقاله (أزمة الشرعية في الساحة الفلسطينية)، بأن القيادة الفلسطينية غير الشرعية لا تملك رؤية ولا استراتيجية ولا فلسفة، ولا تقدم برامج يمكن أن يسير الشعب وفق متطلباتها، فكل ما يملكه الرئيس عباس هو أيديولوجية الاستمرار في مفاوضات فاشلة تلحق كبير الضرر بالشعب الفلسطيني. فمن هم الشعب الفلسطيني الآن؟ هل هم ضفاوية أم غزاوية؟ فتحاوية أم حمساوية؟ يساريون أم يمينيون؟ أصدقاء الصهاينة أم أعداؤهم؟ جنود لإسرائيل أم لفلسطين؟ عرب أم مسلمون أم فلسطينيون؟ لقد خُنق الفلسطيني إلى درجة أنه لم يعد يعرف من هو وماذا يريد، وإلى أين يتوجه وكيف ومتى؟ الولايات المتحدة تنخر عظامه، وإسرائيل تستهتر به، وفصائله أعمتها المصالح الذاتية، والعديد من مثقفيه وأكاديميه تحولوا إلى سماسرة أوطان، ومنهم من يقدم خدماته المعرفية لأعداء الوطن (الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015: نت).

يبدو أن السلطة الفلسطينية باتت تعيش في أوهن حالات ضعفها السياسي، لا سيما بعد الكشف عن ضبط أحد العملاء الذين زرعتهم حكومة الاحتلال الإسرائيلي في مكتب كبير المفاوضين الإسرائيليين صائب عريقات، وأكد القيادي في الجبهة الشعبية" ذو الفقار سويرجو" في حديثه لـ"الرسالة نت" أن هذه الفضيحة مؤشر خطير على عبثية المفاوضات، ووحل الفساد الذي ورّط فيه فريق أوسلو الشعب الفلسطيني على مدار ربع القرن الماضي، وأوضح أن المخرج الوحيد من هذا الوحل إنهاء السلطة ووقف الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال، والاتفاق على استراتيجية وطنية موحدة قادرة على مواجهة المحتل بكل الوسائل، بما فيها الخيار العسكري، ولم تكن هذه الحادثة الأولى من نوعها، فقد سبقها الكثير من الفضائح كان منها زرع مخابرات الاحتلال لجاسوس كبير، يُدعى "عدنان ياسين" في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية لعب دوراً بارزاً في إعطاء معلومات لجهاز الموساد عن قيادات المنظمة عقب انتقالها من بيروت إلى تونس، وكان مسؤولاً عن ترتيبات السفر لهم .

يتبين أنه لا يوجد مجال للشك أن الوحدة الوطنية هي وحدة فصائل، كما هي وحدة شعب لخدمة المصلحة العامة، وفق منظومة من القيم والأخلاق المعروفة أمام الجميع، فالوحدة الوطنية هي تعاون متبادل وتنافس شريف للإنجاز والرقي، وهي أمانة لإقامة العدل بين الناس والشعوب بأن الجميع من هذا الوطن وله.

فالفساد يؤثر سلبياً على النسيج الاجتماعي والأخلاقي والثقافي، ويؤدي للانحدار العلمي وللخيانة، واستغلال المناصب، وتلك مناقضة للبناء والتطور، ويؤدي كذلك إلى تفرق وتباعد بين الناس، والوحدة الوطنية هي وحدة شعب بكل أطيافه وفئاته على شتى ألوانه المتزينة بألوان العلم الفلسطيني، وليس مجرد بيان يصدر بين الحين والآخر.

خاتمة

إن الوحدة الوطنية الفلسطينية يمكن أن تتحقق على أساس برنامج سياسي قادر على استيعاب الجميع، ويضع المصلحة الفلسطينية فوق كل اعتبار، ويكون مُوحِّداً للفصائل وللشعب على أهداف التحرير والعودة وإعادة بناء منظمة التحرير على أسس سياسية وتنظيمية جديدة.

كما ويجب العمل على إقامة مؤسسات وطنية تجمع ممثلي الشعب في الداخل والخارج على أسس ديمقراطية، تقمع الفساد وتزيل الاحتلال، فالوحدة الوطنية برنامج عمل واسع لا مجرد عنواناً وشعاراً، فالوحدة الوطنية يجب ألا تضيع في الشعارات والتصريحات الإعلامية، وهناك خلل في مفهومها ويجب العمل على إصلاح هذا الخلل، بدلاً من إطلاق الشعارات حول إصلاحه.

فالوحدة الوطنية ليست مجرد شعارات، بل لها دورٌ فاعلٌ في نشر الأمن والمحبة والتعاون بين أبناء الشعب الفلسطيني، وتستطيع نبذ العنف ونشر لغة المحبة والتسامح، وتعتبر الوحدة الوطنية مصدر الأمن والأمان في المجتمعات، فغياب الوحدة الوطنية يؤدى إلى الاختلاف والنزاع وهذا يقود للفتنة والاقتتال بين فئات الشعب الواحد، لذلك يجب أن تكون العلاقة بين أبناء الشعب قائمة على التسامح والتعايش والتعددية.

وإن الظروف الاستثنائية التي تمر بها أراضي السلطة الفلسطينية منذ أحداث عام 2007، وحتى اليوم، والتي أدت إلى اختفاء معظم القيم الوطنية التي تؤسس لقيام الوحدة الوطنية، تتطلب من كل طرف سياسي أن يدرك أهمية دوره لإنهاء ذلك، والوصول إلى التوافق، لذلك وجب إعادة الوحدة الوطنية والحفاظ عليها، وضرورة التلاحم بين أبناء الشعب الواحد لإنجاز أهداف شعبنا، وليعم الخير والأمن والأمان.

الفصل الخامس

مستقبل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وتأثيرها على الوحدة الوطنية

- **المبحث الأول:** الضعف الفلسطيني و انعكاساته على التماسك الاجتماعي والسياسي
- **المبحث الثاني:** نظرة مستقبلية للوصول إلى الوحدة الوطنية

مستقبل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على الوحدة الوطنية

تمهيد:

منذ توقيع اتفاق أوسلو في أيلول (سبتمبر) 1993، بالعاصمة الأمريكية (واشنطن)، استبشر الفلسطينيون في الوطن والشتات الدولة الفلسطينية باتت قاب قوسين أو أدنى، وقد مضى عقدان من الزمن ولم يزل الفلسطينيين في مناكفة المحتل، وقد تم توقيع الكثير من الاتفاقيات التي كانت سبباً لوصول الحالة الفلسطينية إلى ما هي عليه الآن، فقد آن للقيادة الفلسطينية والوفد المفاوض النظر بعين الاعتبار للتضحيات التي يقدمها الشعب الفلسطيني، والعمل على تحقيق ما يتناسب مع هذه التضحيات، والمعاناة والألم الذي يعيشه.

تعتبر المفاوضات أحد الوسائل لحل الصراع مع إسرائيل، بالنظر إليها بمزيد من القوة على طاولة المفاوضات، وامتلاك القوة أمام الطرف المفاوض، وامتلاك الاستراتيجيات لمواجهته.

لذلك لا سياسة بدون مفاوضات، والقول بعدم شرعية المفاوضات بالمطلق إنما ينم عن جهل أو تضليل، وخصوصاً في الحالة الفلسطينية والعربية، حيث التزم العرب والفلسطينيون منذ مؤتمر مدريد عام 1991 بخيار التسوية السلمية للصراع مع إسرائيل. المشكلة إذن لا تكمن في المفاوضات بل بأهدافها ومرجعيتها، وبالأطراف المفاوضة، وبالصفة التمثيلية للمفاوضين، كما أن المفاوضات لا تلغي وسائل حل الصراع الأخرى بما فيها المقاومة، ما دام النظام السياسي الرسمي الفلسطيني والعربي لا يملك – أو لا يريد –خياراً بديلاً للتسوية السلمية فلا يجوز رفض المفاوضات من حيث المبدأ. (إبراش،2008:نت)

من خلال ما تقدم في هذا الفصل سيتم دراسة الضعف التفاوضي الفلسطيني و انعكاسه على التماسك الاجتماعي والسياسي للفلسطينيين، كذلك سيتم عرض البدائل والخيارات عن المفاوضات للوصول للوحدة الوطنية وتحقيقها.

المبحث الأول

الضعف الفلسطيني التفاوضي وانعكاساته على التماسك الاجتماعي والسياسي

مقدمة:

توجد العديد من شروط العملية التفاوضية الناجحة، والتي يتوجب على المفاوض الفلسطيني معرفتها، والتي تتمثل في امتلاك كل وسائل على طاولة المفاوضات، ومعرفة الطرف المفاوض والآليات التي سيتبعها المفاوض لتحقيق أهدافه، كذلك وجود برنامج تفاوضي قبل وأثناء وبعد العملية التفاوضية، لضمان سيرها بما يتناسب مع الطرفين دون فرض القوة والسيطرة من طرف ضد الآخر، نشاهد حالات التصدع والانهيار في جدار النسيج الفلسطيني الاجتماعي والوطني، وتعاظم التمدد الاستيطاني في الضفة الغربية، فلماذا تستمر حالة العجز والغشاوة والهوان تطنب أطنابها في أروقتنا السياسية ولماذا التسليم بالهزيمة و الاستسلام المخزي لواقع الحال؟ (يوسف،2015: 377).

قبل توقيع اتفاق أوسلو في أيلول (سبتمبر) 1993 بالعاصمة الأمريكية (واشنطن)، كان النسيج الوطني الفلسطيني أكثر تماسكاً وقوة، وكان الخطاب التحرري هو ديدن كافة فصائل العمل الوطني والإسلامي، وكان هناك موقف عربي وآخر إسلامي داعم لمشروع الفلسطينيين في الكفاح المسلح، لاستعادة حقوقهم الوطنية وتحرير أرضهم وديارهم. ولكن بعد فشل أوسلو ونكوص الطرف الإسرائيلي عن الوفاء بما أوجبه عليه الاتفاق من التزامات، فقد الفلسطينيون ثقتهم ليس فقط بالطرف الإسرائيلي ولكن أيضاً بالمجتمع الدولي الذي لم يمارس الضغط على إسرائيل لتطويعها لما عليها من استحقاقات، وترتب على ذلك أزمة ثقة بين الشعب والقيادة، وتراجع منسوب الاحترام والتقدير داخل الشارع الفلسطيني للمستويات السياسية في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية (نوفل،2007: 25)

أوضح عبد الستار قاسم بسبب البيئة التفاوضية غير الصحية، لم يكن المزاج التفاوضي غير الفلسطيني يبحث عن أمن الفلسطينيين، بل عن أمن إسرائيل، لهذا كان الهدف إضعاف المقاومة وليس البحث عن حل لمشكلات الناس في قطاع غزة، فانتهجوا أسلوب المماطلة حتى يصيبوا الشعب الفلسطيني بالسأم واليأس، ما قد يؤدي إلى انفضاض الناس من حولها لتضعف (قاسم،2014:نت).

وسنناقش في هذا المبحث الضعف الفلسطيني في التفاوض، وانعكاس ذلك على التماسك السياسي والاجتماعي للفلسطينيين.

أولاً: الضعف الفلسطيني التفاوضي والتماسك السياسي

يعاني المجتمع الفلسطيني من واقع مرير سببه الأساس أنه تحت احتلال قاسٍ، يعمل على تدميره، وبث عوامل التفجير الداخلية فيه، ليتمكن من إطالة أمد احتلاله وتمكين رؤيته وسلطته.

والشارع الفلسطيني اليوم منقسم إلى قسمين، أحدهما يمثل الأغلبية التي تدعم المقاومة ونهج الكفاح المسلح، وتلتقي على ذلك كل القوى الإسلامية، والكثير من قوى اليسار وبعض كوادر حركة فتح، والآخر وهم يمثلون الأقلية، والتي تعبر عن نفسها من خلال أصحاب المصالح والامتيازات وبعض المتنفذين في قيادة السلطة، والمنتفعين في الأجهزة الأمنية والشرطية في الضفة الغربية (يوسف،2015:مقابلة شخصية).[1]

من الطبيعي أن ينعكس الضعف الفلسطيني على العلاقات الاجتماعية، بل وعلى العلاقات الفكرية والسياسية، فقد تشكلت طبقات اجتماعية جديدة بسبب سياسات التوظيف ومحاولات العمل بصرف النظر عن الكفاءة والتخصص، وانتشار العلاقات المصلحية والعشائرية والعصبية، و زادت حدتها مع المماطلة الإسرائيلية وعدم الالتزام بالاتفاقيات والتفاهمات، و خلقت مفاهيم أثرت على قيم المجتمع وعاداته وتقاليده، وعودة التقسيمات الاجتماعية بين المواطن واللاجئ، والمقيم والعائد، والعسكري والمدني (أبو شنب،2015:مقابلة شخصية).[2]

و أثرت المفاوضات بصور سلبية على الحياة السياسي الفلسطينية، وتمثل ذلك في التفرد بالقرار في التفاوض وحرمان مختلف القوى والفصائل الفلسطينية للمشاركة فيه، والتي كان بدورها مع مرور الوقت لحدوث الانقسام السياسي. وحركتي حماس وفتح تختلف في الرؤى والأيدولوجية السياسية، لكل منها برنامجها وأجندتها الخاصة، التي قد يكون للمصالح الشخصية دوراً فيها، ويوجد شخصيات في كلاهما تدعم الانقسام السياسي، فهي تغلب المصالح الشخصية على المصالح الوطنية.

وقد تفرّع عن هذا السبب أسباب أخرى قاسية تمثلت في انقسام سياسي حاد حول كيفية التعامل مع الاحتلال، بين رأي يتجه نحو قبول الأمر الواقع والتكيف معه، واستثمار الإيجابيات القليلة المتوفرة فيه وإنشاء سلطة قابلة للحياة وسطه تدير المجتمع الفلسطيني وتحل مشكلاته؛ وبين

(1) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. احمد يوسف.

(2) اتصال هاتفي تم إجراؤه مع د. حسين أبو شنب.

اتجاه يرى ضرورة إزالة الاحتلال قبل التفكير بإنشاء أي سلطة تقوم على القيام بأمور يجب على المحتل قانوناً أن يقوم به تجاه المجتمعات التي يحتلها. ويؤكد إدوارد سعيد أن الرؤية التفاوضية ينبغي أن تقوم على أساس فهم الطرف المقابل لا تفهمه، وأخذ طبيعته السلوكية لا مصالحه بعين الاعتبار. ويضيف بالقول كان المطلوب من القيادة الفلسطينية أن تكون قد درست إسرائيل، وفهمت ديناميكية سياساتها والتزاماتها الأيديولوجية، واتخذت موقفاً أصلب وأكثر وضوحاً تجاه المفاوضين الإسرائيليين، وبدلاً من ذلك فقد حرصت على أن تبرهن للإسرائيليين استعداداها للتنازل عن قضايا رئيسية مثل المستوطنات والقدس، لمجرد البرهنة لهم على تحمسها للمشاركة. وأشار سعيد، إلى أنه حدث في عام 1993 أن وجه رئيس وزراء إسرائيل اسحق رابين خمسين سؤالاً إلى الفلسطينيين حصلت كلها على أجوبة إيجابية من قبل عرفات وعباس، وقد استغرب رابين مثل هذه الاجوبة، وزادت غرابته عندما لم يتقدم الفلسطينيون بأسئلة موازية للإسرائيليين في محاولة لاكتشاف نواياهم تجاه عملية السلام (سعيد،2012: 117).

مع تقدم السنين وبعد 22 عاماً من توقيع اتفاق أوسلو، دفعت فئة معينة اجتماعيا لها مصلحة باتفاق أوسلو للدفاع عنه بأشكال متعددة، وانعكس ذلك على تفسخ المجتمع، بين من هم يتعاونون مع الاحتلال تحت ذرائع واهية، ومع من يريد أن يستمر في المقاومة والدفاع عن قدسية الأرض، و بالتالي أصبح قيم جديدة كالتنسيق الأمني مع إسرائيل، واعتقال المناضلين أصبح طبيعياً، حتى قيم تقسيم القدس.(العجرمي،2015:مقابلة شخصية).[1]

تأثرت العلاقات الاجتماعية ومنظومة القيم لدى الشعب الفلسطيني بشكل سلبي منذ توقيع اتفاق أوسلو، ذلك الاتفاق وملحقاته أدت إلى انقسام سياسي في الساحة الفلسطينية، وكانت له تداعياته على مستوى الانقسام الاجتماعي والقيمي للشعب الفلسطيني، وأصبح هناك برنامجين سياسيين في الساحة الفلسطينية، برنامج يقوم على الكفاح و النضال المسلح لإنهاء الاحتلال وتحرير فلسطين، وبرنامج المفاوضات واستخدام الوسائل السلمية، ذلك الأمر انعكس بشكل سلبي على منظومة القيم وعلى الوضع الاجتماعي، بحيث أن العديد من فئات المجتمع الفلسطيني تراخت في موضوع المقاومة والنضال ضد الاحتلال، باعتقادها بشكل خاطئ بأن إسرائيل جدية في المفاوضات مع الفلسطينيين، وأن هناك نية حسنة لإنهاء الاحتلال والذي تبين أنه وهم، فإسرائيل منذ البداية كانت تريد أن تضع حداً للمقاومة الفلسطينية (أبو سعدة،2015:مقابلة شخصية).[2]

(1) مقابلة علمية تم إجرائها مع الدكتور محمود العجرمي.

(2) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. مخيمر أبو سعدة.

كما وأثر ذلك سلباً وتدريجياً على طبيعة العلاقات الفلسطينية الفلسطينية، وأثر على منظومة القيم لدى المجتمع، وزادت الحدة بين حركتا فتح وحماس نتيجة للانقسام، والاشتباكات الدموية، وبالتالي تجذرت مجموعة من السلوكيات الخاطئة لدى الشباب، والتي بدورها أثرت على منظومة القيم التي لا نزال نعاني منها حتى اللحظة (حماد،2015:مقابلة شخصية).[1]

شكلت اتفاقية أوسلو شرخاً قوياً في المجتمع الفلسطيني، فعندما تم توقيع الاتفاق حدث انقسام داخل المجتمع الفلسطيني، بمعنى أن حركة حماس وفصائل المعارضة قاموا بمعارضته، وحدث مناوشات على صعيد الشارع، فلم تكن معارضة بيانات سياسية فحسب، بل صدامات على الأرض، تمثلت بين أنصار حركة حماس وفتح، وتمركزت هذه المناوشات بين الطرفين حوال المسجد الكبير، فالاتفاقيات مست نسيج المجتمع الفلسطيني، والتي لا تعود فأسباب الانقسام لأحداث عام 2007، بل منذ ولادة حركة حماس عام 1987، وميثاقها التي رفضت فيه الانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية. إنّ الخلافات والاقتتال بين الطرفين ترتب عليه جيل من الشباب فقد الثقة في القيادة والقضية الفلسطينية، وما يقارب 40% من الشباب الفلسطيني يفكر في الهجرة من قطاع غزة، وجزء من التفكير ليس الحصار والأوضاع الصعبة بل فقدان الثقة في القيادة والقضية والمشروع (صافي، 2015: مقابلة شخصية).[2]

يتضح أن المطلوب مراجعة شاملة لكافة دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وإعادة دورها في تأصيل ثقافة تعيد للإنسان أن يعيد نفسه وأن ينتج الأمن والاستقرار والتنمية، وإعادة تأهيل لكافة برامج التربية ، والمسألة ليست بهذه السهولة النظرية ، بل تحتاج إلى عملية إصلاح شاملة سياسياً واقتصادياً حتى نصل إلى ثقافة العنف بحدها الأدنى واللاعنف قبل أن يأكل المجتمع نفسه.

إن التفاوض مع إسرائيل أضعف التماسك الاجتماعي الفلسطيني، من حيث السياسات التي اتبعتها إسرائيل من الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، وتعزيز سياسة التهويد، وأثر ذلك على منظومة القيم، خصوصاً في عهد رئيس الوزراء الأسبق سلام فياض، من إدخال القروض والديون وجني الأموال بطرق غير مشروعة (عبد الجواد،2015:مقابلة شخصية).[3]

(1) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. أحمد حماد.

(2)مقابلة علمية تم إجراؤها مع أ. د. خالد صافي.

(3) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. صالح عبد الجواد.

ثانياً: الضعف الفلسطيني التفاوضي والتماسك الاجتماعي

لم يكن لبناء سلطة سياسية فلسطينية بعد اتفاق أوسلو عام 1993، أثر ملحوظ في تغير الثقافة الاجتماعية، لكون هذه السلطة امتداداً لسلطة الاحتلال من خلال التزام قويّ بأمن الاحتلال من خلال (التنسيق الأمنيّ) النشط والفعّال، ولكنّ هذه السلطة كانت بإدارة فلسطينية أقل صرامة ثقافية من سلطة الاحتلال، بل إن هذه السلطة عملت على مواجهة قوى المجتمع الإيجابية البديلة بسياسة التفكيك والعزل، لتمكينها من بسط نفوذها على المجتمع دون عوائق مع الإصرار على وضع سياق سياسي يحمل عنوان " المشروع الوطني " الذي هو في حقيقته مشروع استسلامي كامل في مواجهة مشروع التحرر الكامل من سلطة المحتل وإفرازاته .

أدت المفاوضات إلى خلخلة التماسك الفلسطيني، حيث إن اتفاق أوسلو كان محدوداً في جماعة فلسطينية لا تمثل الكل الفلسطيني، والخلل كان في عدم التوازن بين القوى، فإسرائيل اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية فقط بالمقابل الاعتراف بدولة إسرائيل، إلى الآن السلطة الفلسطينية تتمسك بأوهام الشرعية، فهي عبء على الشعب الفلسطيني، حيث الضعف في القيم وعدم وجود تماسك سياسي، حتى عدم الثقة في الأحزاب السياسية، نحن نعيش بواقع من أسوأ الأوضاع التي مرت على قضيتنا (إبراهيم،2015:مقابلة شخصية).[1]

يتضح أن الضعف الفلسطيني لم يجلب للفلسطينيين سوى تقديم التنازلات والجلوس على طاولة المفاوضات فقط، دون وجود نية للوصول إلى نتائج لصالح الفلسطينيين، بل كل همهم إرضاء الطرف الآخر، والاستسلام أمام المؤامرات الأمريكية– الإسرائيلية، فقد تسبب الضعف الفلسطيني في خلق التناقضات بين أبناء الشعب الواحد، بالرغم من أن الاختلاف لا يفسد للود قضية، إلا أن التناقض الفلسطيني دمر القضية وكان سبباً في ضياع الأمة، و يبدو ذلك واضحاً من خلال أحداث حزيران (يونيو) 2007، من الاقتتال الداخلي، فالانقسام السياسي بين قطاع غزة تحت سيطرة "حماس"، والضفة الغربية تحت سيطرة "فتح"، و أن حركتي حماس وفتح فشلتا في التوصل إلى اتفاق وطني جامع يحدد ما هو ثابت لا يمكن الاقتراب منه، وما هو متغير ويمكن إخضاعه لتأثير موازين القوى.

فلا توجد منظومة قيم تم بلورتها تجاه الوطن، ولا اتجاه العمل السياسي، ولم تبنَ قيم أخلاقية تنظم العمل السياسي في الاختلاف وعدم الاختلاف، فالمفاوضات وفشلها أدى إلى الانقسام على أساس فصائلي سياسي، وأصبح هناك شكل من أشكال التخوين داخل منظومة

(1) اتصال هاتفي تم إجرائه مع د. عبد الرحمن إبراهيم.

المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى يومنا هذا لم يتم بناء تنشئة سياسية تقوم على المواطنة (بدران، 2015: مقابلة شخصية).[1]

لم يتمكن الطرفان تاريخياً من التوصل إلى اتفاق، سواء في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، أو في عصر الانتفاضة الأولى، أما بداية عهد السلطة فقد شهد بعض الحوارات، وعندما تمكنت السلطة من إحكام قبضتها الأمنية على الأمور آثرت التعامل من خلال الأجهزة الأمنية مع حركة حماس، ولما جاءت انتفاضة الأقصى تغيرت الأحوال، وبعد حوارات كثيرة توصل الطرفان (ومعهم كل الفصائل الفلسطينية) إلى اتفاق القاهرة في مارس 2005، وقد نص الاتفاق على إجراء انتخابات بلدية وتشريعية، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وإصلاح السلطة، والهدف (المُعلن) من هذا الاتفاق تمثل في إعادة بناء عوامل القوة الفلسطينية؛ حتى يصبح الشعب الفلسطيني أكثر قدرة على مواجهة التحديات، أما الأمن فهو بيد العدو، ولا أمن فلسطيني، إنّ مقياس نجاح هذا الأمن مرتبط بمدى قهر المقاومة، ومنعها من ممارسة دورها، و ملاحقة كوادرها و جمهورها، ولابد من التخلص من كل صاحب ماض نضالي في هذه الأجهزة(من خلال التقاعد)، وتحت عنوان صناعة (الفلسطيني الجديد) وفي حالة لم تلتزم هذه الأجهزة بدورها المطلوب إسرائيلياً، فإنها ستكون تحت طائلة العقاب بكل درجاته (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2015:نت).

وكان من أخطر التحولات التي وضعت المفاوضين الفلسطينيين والعرب في موقف ضعف تفاوضي، هو تحول القضية الفلسطينية من قضية قومية إلى قضية قطرية، وعندما تواجه إسرائيل العرب كل طرف على حده ستكون هي الرابحة، سواء في المواجهات العسكرية أو في ساحة المفاوضات، وهذا حولها من قضية دولية مرجعيتها القرارات الدولية إلى قضية تُحدد فيها الحقوق والواجبات انطلاقاً من العملية التفاوضية نفسها، أي انطلاقاً مما يتفق عليه المتفاوضون (إبراش،2008:نت).

الخلاصة:

يتضح أن الضعف القاتل الموجود في الوفد الفلسطيني المفاوض منذ بداياته، كان له الأثر السلبي للحالة التي وصلت بالقضية الفلسطينية والفلسطينيين، وما نتج عن ذلك من تقديم التنازلات، وتقديم كافة التسهيلات للمحتل بالقتل والدمار وتشتيت أبناء الشعب الواحد، فما تقدمه السلطة الفلسطينية من التنسيق الأمني وأوجه المساعدة للمحتل، لا يدل إلا على ضعفه، وأنه لا

(1) اتصال هاتفي تم إجرائه مع د. آمنة بدران.

يمتلك القوة على طاولة المفاوضات، فقط يذهب ليفاوض ويوقع، وإسرائيل تفرض إملاءاتها بما يتناسب مع تحقيق أهدافها وآمالها بالمنطقة، كل ذلك كان له أثرٌ على طبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية، وما نتج عنه من سلبيات، فحالة الانقسام التي حدثت عام 2007 لم تكن وليدة اللحظة، ولكن الصراع والخلاف بين حماس وفتح نتيجة خلافات متراكمة، وازداد ذلك مع السنوات، وتصميم السلطة الفلسطينية على عزل التيارات والفصائل الفلسطينية عن المفاوضات و عدم مشاركتها، ومقولتها بأنها هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

إن على القيادات الفلسطينية أن تدرك أن الوحدة الوطنية هي وحدة الشعب، والابتعاد عن المصلحة الخاصة، وعليها البعد عن الانشقاق، والبحث عن ممثلين أكفاء للشعب الفلسطيني، يمتلكون كل نقاط القوة التي تمكنهم من تحقيق أهداف وضعوها مسبقاً، وأن يكونوا مساندين وداعمين للقضية الفلسطينية وللشعب في آن واحد، فالمصالحة خطوة مهمة لطريق الاستقلال.

إن تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال ومساعدته على تحقيق حقوقه بالحرية، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، يتطلب من الجميع مراجعة جذرية لأدائهم الحالي، و إعادة ترتيب أولوياته، وأن ندرك جميعاً من شعب وفصائل أن التوحد سوياً و إصلاح مؤسساتنا من خلال الحوار الديمقراطي هو الطريق الوحيد لوحدتنا الوطنية، وعلينا إزالة العقبات التي تحول دون ذلك، وتوزيع الأدوار بين الجميع للنجاح والوصول للوحدة الوطنية.

المبحث الثاني
نظرة مستقبلية للوصول إلى الوحدة الوطنية

مقدمة:

إن الوحدة الوطنية في أي مجتمع تعد ضرورية وأساسية، ودليلاً على تماسك المجتمع وتقدمه وقدرته على تحقيق أهدافه، فالوحدة الوطنية تقوم على أساس العلاقات بين الشعب ونظامه السياسي، وذلك فإن الثقافة السياسية مهمة وضرورية، ويجب تعزيز الاهتمام بالوحدة الوطنية فهي مطلب أساسي ومهم لتقدم و تطور المجتمعات.

فتقوم الوحدة الوطنية بوجود حالة من التعايش في ظل أجواء ديمقراطية وحرة، والاهتمام بكافة الشعب بالرغم من الاختلافات في الانتماءات السياسية، ولكن بتوحيد رؤيتها وأهدافها نحو القضية الفلسطينية، وبوجود ميثاق وطني موحد همه الأول والأخير تحرير الوطن ونيل الحرية.

والمفاوضات هي في المحصلة النهائية، ترجمة لموازين القوى القائمة بين طرفي التفاوض، أو أنها ترجمة للمصالح المشتركة بين أطراف المفاوضات، فالناتج من المفاوضات يفترض بالضرورة أن يعكس إما قوة الأطراف المتفاوضة أو مصالحهما المشتركة، أو كلاهما معاً، والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية تأتي في سياق تناقض حول الأسس المفترض أن تكون أساساً للمفاوضات (موقع البديل الفلسطيني،2015: نت).

لم يعد الحديث عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية مهماً، ومن الضرورة البحث عن بدائل وتطبيقاً عملياً على أرض الواقع من منطلق القوة، وليس الضعف الذي رافق مسيرة المفاوضات بين الطرفين، وبناءً عليه سيتم الحديث في هذا المبحث عن بدائل غير أوسلو للوصول للوحدة الوطنية.

سنناقش في هذا المبحث النظرة المستقبلية والخيارات لتعزيز الوحدة الوطنية، وعرض لحالة التيه السياسي الفلسطيني، كما سيتم الحديث عن التلازم بين المقاومة والمفاوضات للوصول للوحدة الوطنية الفلسطينية

أولاً: التيه السياسي الفلسطيني

حالة التيه نلمسها عند السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وحركة فتح ، من خلال حالة الحيرة والتخبط ما بين العودة للمفاوضات على أساس الاتفاقات الموقعة أو تغيير مسار العملية السلمية بما يتوافق مع مستجد الاعتراف بفلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة ،ونلمسها في التضارب ما بين الحديث عن مقاومة شعبية وانتفاضة ثالثة من جانب آخر، وخشيتها من أن تؤدي الانتفاضة إلى فقدان سيطرتها في الضفة الغربية، أو توظيف حركة حماس للانتفاضة للانقضاض على السلطة من جانب آخر، ونلمسه في التضارب ما بين رغبتها في مصالحة تعيد الاعتبار للشعب الفلسطيني وللمشروع الوطني من جهة، وخشيتها من مصالحة قد تثير عليها إسرائيل وواشنطن من جهة أخرى(يوسف،2015: 11)

والتيه الناتج عن غياب الاستراتيجية نلمسه عند حركة حماس، فتارة تتحدث عن تحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر، وتارة تتحدث عن استعداد للاعتراف بدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتارة ترفض المفاوضات وأية اتصالات مع واشنطن وتل أبيب ، وتارة تتسلل عبر الكواليس والوسطاء لتستجدي جلسة حوار أو مقابلة مع أي مسئول أمريكي أو أوروبي، وأخيراً ما ترامى عن اتصالات سرية مع إسرائيليين حول الهدنة طويلة المدى مقابل فتح ميناء وتكريس الانقسام، وتارة تتحدث عن المقاومة فيما هي تحول المقاومة كإحدى آليات صناعة دولة غزة، أو مقاومة لحماية كيانها في غزة وليس مقاومة لتحرير فلسطين، وتتصدى لمن يريد المقاومة خارج إطار هذه الرؤية، وانشغالها بالسلطة أكثر من انشغالها بالمقاومة، وتارة تقول بأنها تريد المصالحة وتارة تعمل كل ما من شأنه إعاقة المصالحة، تعلن أنها اتفقت مع حركات المقاومة على وقف الصواريخ من غزة ، فترد الفصائل بالقول إنه لم يحدث هكذا اتفاق "إلخ"، إن غياب الرؤية عند حركة حماس تيه أكبر وأخطر من تيه السلطة، لأنه تيه مَن كان الناس يراهنون عليه أن يكون المنقذ (إبراش: 2008:نت).

على حركة حماس أن توضح موقفها بشكل أكثر وضوحاً، وتكون مصلحة الشعب الفلسطيني أولى أولوياتها.

يتضح أن جميع المحاولات التي قامت بها الفصائل الفلسطينية للجمع بين حماس وفتح، وإلزامها بتحقيق المصالحة، لكنها باءت بالفشل، ذلك يحتاج وجود طاقم يتوافق عليه الطرفان ليحكم بينها، وعليهم الالتزام بما يخرج من قرارات و أحكام.

إن الفلسطينيين فقدوا ركنين من أركان الوطن" الرؤية الاستراتيجية والإجماع الوطني"، ومن ثم تفرقت بهم السُبل، تشتتوا بمربعات متناقضة استنزفت طاقاتهم، وبددت قدراتهم، تنقلوا بين الحل الانتقالي والنهائي، بين السلطة والمقاومة، بين السلطة والمنظمة، بين مشروع الدولة ومشروع التحرر، بين الاستراتيجية والتكتيك، بين الشرعية واللاشرعية، لقد تاهوا بين المصالحة والانقسام (يوسف،2015: 12).

ثانياً: خيارات لتعزيز الوحدة الوطنية

إن التفاوض من موقع التسليم بمعطيات الأمر الواقع، شجع الإسرائيليين على مزيد من خطوات الأمر الواقع لتصبح مواضيع مطروحة في سياق ما يفرض في المفاوضات، فالموافقة المبدئية على التبادلية للأرض فيما يتعلق بالتجمعات الاستيطانية الكبيرة شجع الإسرائيلي على مزيد من التوسع الاستيطاني والتهويد لفرض هذه الحقائق كأمر واقع سياسي، وأن المفاوض الفلسطيني، عندما أدخل قضايا غير استراتيجية في عملية التفاوض على قضايا الوضع النهائي، أعطى إسرائيل فرصة للتعاطي مع هذه القضايا كعنصر مقايضة مع قضايا أساسية.(مركز بديل الفلسطيني،2005:نت).

- **حل الدولتين**

حل الدولتين مقترح يقوم على تسوية للصراع الإسرائيلي– الفلسطيني على أساس التقسيم الإقليمي لمساحة فلسطين الانتدابية بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، يقوم في صيغته السياسية على أساس إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران عام 1967، أي مناطق الضفة الغربية بما تشمل القدس الشرقية وقطاع غزة وما يربطهما والتي تشكل 22% من مساحة فلسطين الانتدابية، على أساس الاعتراف المتبادل مع إسرائيل التي أقيمت منذ العام 1948 على نحو 78 % من مساحة فلسطين الانتدابية. وعادة ما يتم ربط التسوية الواردة بإضافة جملة مبهمة حول إيجاد حل "عادل" لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وترتبط هذه التسوية عادة بقراري الأمم المتحدة رقم 242 لعام 1967 و 338 لعام 1973م (تقرير مركز بديل،2005: 3).

الموقف العام من حل الدولتين:

1. **الموقف الفلسطيني:**

كانت صيرورة حل الدولتين منذ عقد السبعينيات مروراً بعقد الثمانينات المتمثلة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أي جزء محرر من تراب فلسطين" كتكتيك" لاستراتيجية الدولة الديمقراطية الواحدة ومن ثم كاستراتيجية مستقلة (قائمة أساساً على طريق تحقيق مشروع قابل للتنفيذ في

المدى القصير والمتوسط) بخلف الدولة الديمقراطية الواحدة على كامل تراب فلسطين. "لقد رأت منظمة التحرير الفلسطينية واقعية المشروع كموطن قوة وكموطئ قدم أساسي لها في "الداخل الفلسطيني"، خصوصاً بعد سنوات صراع دامية مع الدول العربية كالأردن وسوريا ولبنان. وقد تزامنت واقعية المشروع في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 مع بث مناخ دولي داعم جاء ضمن المشهد السياسي الإسرائيلي، ويقضي بإمكانية التوصل إلى حل من هذا القبيل مع منظمة التحرير. ثمة أمر آخر متعلق يحرص حل الدولتين على إبرازه، وهو تحرر أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 من الاحتلال الإسرائيلي ومن آلته الاستيطانية وخاصة في مدينة القدس (تقرير مركز بديل،2005: 4).

ومن جهة أخرى، تنطلق حركة حماس وفصائل المقاومة من قناعتها بأن أرض فلسطين للفلسطينيين، ومن حقهم إقامةَ دولةٍ مستقلةٍ على أرضهم. ومع ذلك، وسعياً منها للوصول إلى برنامج وطني جامع، أقرت هذه الفصائل، وثيقة الوفاق الوطني (2006/6/26) التي دعت إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة بحدود الرابع من حزيران(يونيو) 1967 وعاصمتها القدس (تقرير الزيتونة للدراسات والاستشارات،2015: نت)

يؤمن قليل من الإسرائيليين بأن السلطة الفلسطينية قادرة على فرض قانون يحظر المقاومة. والسلطة تعاني من ضعف سياسي وعسكري، وبعكس الرئيس الراحل ياسر عرفات، الذي تمتع بثقة معظم الفلسطينيين **(وخصوصاً أجهزة الأمن ومؤسسات فتح)**، فإن فرص السلام مع بروز مواقف حركة المقاومة الإسلامية "حماس" يحمل في طياته نتيجتين: **الأولى**، أن الحركة تعارض أية اتفاقية دائمة، وهي بالتأكيد لن تقبل بأي حل يضع حداً للصراع وللمطالب الفلسطينية. **والثانية**، أن عدداً متزايداً من الإسرائيليين بات يؤمن بأنه إذا تركت إسرائيل الضفة الغربية، نتيجة اتفاق مع السلطة الفلسطينية أو من طرف واحد، فإن حماس سوف تتولى السيطرة على المنطقة، كما فعلت في غزة، وإن درجة الاستعداد لقبول المخاطرة في هذا الشأن أصغر بكثير مما كانت عليه عام 2000 (أيلاند،2009: 61).

2. الموقف الإسرائيلي:

رغم التراجعات الحادّة فِلسطينيًا وعربيًا وعالميًا لدعم عملية التسوية ، إلا أن الشعب الفلسطيني استطاع أن يفرض على الموقف الرسمي الإسرائيلي الموافقةَ على صيغة "الدولتين". فالخارطة السياسية الإسرائيلية من اليسار إلى الوسط مقتنعة بأشكال مختلفة بذلك، وحتى اليمين الإسرائيلي الأكثر تطرفًا لم يعد يستطيع التهرّب من معادلة "الدولتين"، ف "بنيامين نتنياهو" رئيس

الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل صرّح بمناسبة 100 يوم على حكومته "أن "دولتين لشعبين" هي محطّ "إجماع قومي" في إسرائيل ، كما أن رئيسة المعارضة تسيبي ليفني وزعيمة حزب "كاد يما" المنشقّ أساسًا عن الليكود، رفضت الدخول في الائتلاف الحكومي بادعاء أن الحكومة ترفض حلّ "دولتين لشعبين (عودة،2009:نت).

ودون الغوص في ملابسات السياسة الإسرائيلية، ورغم إعلان أيهود باراك عام 2000 عن قبوله بالدولة الفلسطينية، وقبول أيهود أولمرت بها عام 2008، وهو ما كرره رئيس الوزراء الحالي نتنياهو، هناك سبعة مواقف سياسية واضحة لا لبس فيها، وقد كررها المسئولون الإسرائيليون في مناسبات عدة وهي(موقع الجزيرة،2012: نت):

- لا وقف دائم للاستيطان.
- لا عودة لحدود عام 1967.
- سيبقى الجيش الإسرائيلي على نهر الأردن.
- لا تنازل عن القدس.
- لا عودة للاجئين إلى الأراضي المحتلة عام 1948.
- الكيان الفلسطيني المأمول قيامه منزوع السلاح، وليس له سيطرة على مجاله الجوي وحدوده خاضعة للمراقبة.
- الكيان الفلسطيني ممنوعٌ عليه التحالف مع أي كيان سياسي خارجي.

3. الموقف الدولي:

وعند التوقف عند مفهوم الدولة الفلسطينية في الأدبيات السياسية لأطراف اللجنة الرباعية بشكل خاص، نجد أنها دولة تحددها موازين التفاوض بين الأطراف، وليست دولة تحددها قواعد القانون الدولي وقرارات المحاكم الدولية أو قرارات مجلس الأمن الدولي.

وفي سياق الموقف الدولي، لابد من الإشارة إلى أن التطور الوحيد الذي ينبئ عن توجه إيجابي لصالح الدولة الفلسطينية هو التغير التدريجي والمتزايد في موقف الرأي العام الدولي لاسيما في الدول الأوروبية الكبرى، فقد دلّت آخر نتائج استطلاعات الرأي العام على أن تأييد إقامة دولة فلسطينية بلغ 49% مقابل 21% يعارضونها، بينما لم يحدد حوالي 30% موقفهم بشكل واضح (موقع الجزيرة،2012:نت).

ولقد عرضت خارطة الطريق الموقف الأمريكي لإنهاء الصراع، من خلال توصل الفريقين إلى اتفاق وضع نهائي وشامل ينهي الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني عام 2005، عن طريق

تسوية يتم التفاوض حولها على أساس قرارات مجلس الأمن 242، 338، التي تنهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967، وتتضمن حلاً متفقاً عليه، عادلاً، ومنصفاً، وواقعياً لقضية اللاجئين، وحلاً تفاوضياً لوضع القدس يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للجانبين، ويصون المصالح الدينية لليهود، والمسيحيين، والمسلمين على صعيد العالم، ويحقق رؤيا دولتين، إسرائيل، ودولة ذات سيادة، مستقلة، ديمقراطية وقابلة للحياة هي فلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، وهذا ما شدد عليه "الرئيس الأمريكي أوباما " في خطابه بجامعة القاهرة قائلاً: إن السبيل الوحيد للتوصل إلى تحقيق طموحات الطرفين، يكون من خلال دولتين يستطيع فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون أن يعيشوا في سلام وأمن (موقع القنصلية الأمريكية:2009، نت).

بإيجاز نستطيع القول، أن مواقف المجتمع الدولي شكلت قوة داعمة باتجاه إنجاز حل الدولتين، ولكنه لم يشكل قوة ضاغطة تمتلك آليات تنفيذ بسبب التعنت الإسرائيلي، إلا أن هذا الخيار مازال قائماً وفق ما عبر عنه المجتمع الدولي.

- **الدولة الواحدة ثنائية القومية**

رغم عدم وجود تعريفات محددة متفق عليها لحل الدولة الواحدة، وخاصة الدولة ثنائية القومية، في سياقات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خاصة، فإن الكثير من المحددات كانت قد استنبطت من تجارب أخرى مطبقة حول العالم، كسويسرا وبلجيكا وجنوب أفريقيا، فإن رؤية الدولة ثنائية القومية على كامل أرض فلسطين التاريخية تقوم على تسوية الصراع على أساس إيجاد نظام سياسي واحد للشعبين الفلسطيني واليهودي–الإسرائيلي، ومن مفهوم سياسي لقيام نظام حكومي يشترك فيه شعبان في النظرة إلى الدعائم السياسية التي تكوّن الدولة، تكون لكل جماعة من الجماعتين القوميتين هويتها المنفصلة التي تتمتع فيها بلغتها وثقافتها القومية وتراثها الديني. وأهم ما يميز نظام الدولة ثنائية القومية، هو الحصول على نظام توافقي بين الجماعتين القوميتين يتجنب سيطرة الأغلبية على الأقلية. لذا لا بد من وجود عناصر أساسية مثل: تقسيم السلطة، ونظام تعدد الأحزاب، وحق الأقلية في الاعتراض، والمشاركة في السلطة التنفيذية. أما الدولة الديمقراطية، فعادة ما ينظر إليها على أنها نظام مساواة المواطنين أمام القانون ونظام الدولة المتفق عليه (تقرير مركز بديل،2005: 3).

قد طُرحت فكرة "الدولة الواحدة" من قبل المفكّر الفلسطيني والعالمي إدوارد سعيد، واقترح لها الرئيس الليبي معمّر القذّافي أسما هو "إسراطين" أمّا رئيس الوزراء الفلسطيني السابق أحمد

قريـع، فقد هدّد إسرائيل بأنّها إن لـم تـؤدِّ اسـتحقاقاتها تجـاه الشـعب الفلسـطيني فسـوف يطالـب بـ"الدولة الواحدة"، هذا عدا بعض المثقفين الفلسطينيين (موقع الجزيرة،2009:نت).

- **تغيير وظيفة السلطة بدلاً من حلها**

لا يعني ما سبق أن نتمسك بالسلطة الفلسطينية تحت كل الظروف ونسكت على عملية تفريغها من مضمونها الوطني، ولكن بدلاً من توجيه الاهتمام نحو حل السلطة يمكن العمل على تحويل وظيفتها أو إصلاحها لتصبح سلطة وطنية بمعنى الكلمة ،من خلال الإجراءات التالية: (ابراش،2008:نت).

1. إعادة النظر في شكل التنسيق الأمني .
2. محاسبة الفاسدين وذوي المواقف المشبوهة وطنيا وبأثر رجعي.
3. توظيف أموال الدعم الخارجي للسلطة بما يخدم صمود الشعب الفلسطيني.
4. استمرار السلطة بالتمسك بالحقوق والثوابت الوطنية .
5. تفعيل منظمة التحرير وإعادة بناءها كحركة تحرر وطني .
6. إنجاز المصالحة بعيداً عن المكابرات السياسية، فأن نقدم تنازلات لبعضنا البعض أشرف وأجدى من تقديمها لإسرائيل .
7. تفعيل المقاومة الشعبية في كل ربوع الوطن .
8. مقاطعة شاملة للمنتجات الإسرائيلية .
9. إشراك كل الأحزاب والقوى السياسية في حكومة السلطة ،حتى لا تبقى السلطة محسوبة كسلطة فتح فقط.
10. وأهم خطوة في هذا السياق هو توحيد مرجعيات السلطة بالالتفاف حول قيادة وطنية واحدة موحدة، تتمسك بالثوابت وعدم الخضوع للشروط الإسرائيلية والأمريكية ،سواء تعلق الأمر بالاستيطان أم بغيرها من المسائل .

إذن، بديل حل السلطة هو تحويل وظيفتها لتصبح جزءاً من حركة نهوض وطني شعبي شامل تدخل في مواجهة ساخنة مع إسرائيل، وهذا هو جوهر فكرة السلطة الفلسطينية كما وردت في النقاط العشر للبرنامج المرحلي لمنظمة التحرير عام 1974، الذي تحدث عن سلطة وطنية مقاتلة على أية أرض نحررها أو تعطى لنا، ولتُقدِم إسرائيل أو الدول المانحة على حل السلطة أو خلق سلطة بديلة تابعة لهما ،آنذاك ستتحملان مسؤولية انهيار التسوية والسلام، خلال عملية

تغيير وظيفة السلطة، ومع الأخذ بعين الاعتبار ردود الفعل الإسرائيلية والأمريكية والأوروبية ، نكون قد هيأنا البديل الذي سيملأ فراغ انهيار السلطة. ونعتقد أن كثيرين من داخل السلطة بما فيهم عناصر الأجهزة الأمنية مستعدون ليقوموا بهذا الواجب الوطني إن لمسوا إرادة سياسية تعمل في هذا الاتجاه(حمودة،2015: مقابلة شخصية). [1]

وحسب قول عبد الرحمن إبراهيم، قبل اتفاق أوسلو لم نكن بحال أفضل من هذا، فالقيادة الموحدة و الحركة الإسلامية في الانتفاضة الأولى، كان بينها خلافات وتنشر بيانات ضد بعضها، و إطلاق الرصاص، لذلك لا أوسلو و لا المفاوضات بحد ذاتها هي الحل، القضية هنا نحن لا نعرف ماذا نريد؟ فلا يوجد برنامج مشترك وطني شامل جامع واضح المعالم (إبراهيم،2015:مقابلة شخصية).[2]

وحسب قول آمنة بدران لا نستطيع التخلي عن أوسلو، المعادلة هنا كيف أدير الصراع و نعمل على تغيير الاستراتيجيات، و إحداث تغيير في موازين القوى، والتوحد على البنود الرئيسية والجوهرية للقضية الفلسطينية (بدران،2015:مقابلة شخصية).[3]

وللخروج من مأزق أوسلو لا بد من إعادة بناء منظمة التحرير من جديد، وإعادة بناء الائتلاف الوطني لتكون مهمته إزاحة الانقسام، والعمل على إيجاد قواسم مشتركة من أجل أن يكتب لنا النجاح في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وفضح ممارساته على مستوى دولي.(حماد،2015:مقابلة شخصية).[4]

(1) اتصال هاتفي تم إجراؤه مع د. سمير حمودة.

(2) اتصال هاتفي تم إجراؤه مع د. عبد الرحمن إبراهيم.

(3) اتصال هاتفي تم إجراؤه مع د. آمنة بدران.

(4) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. أحمد حماد.

ثالثاً: المقاومة والمفاوضات "تلازم وليس بدائل" للوحدة الوطنية

من الأمور التي أثارت الدهشة في العالم العربي والغربي بل وإسرائيل نفسها، المصداقية العالية التي تتمتع بها المقاومة الفلسطينية، وتحقيق الانجازات والأهداف التي لم تحققها المفاوضات على مدار السنوات، ذلك عزز الثقة بالمقاومة ومصداقيتها، يتضح ذلك من خلال التوصل إلى الهدنة في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014م، فالقوة العسكرية حققت ما لم يحققه التفاوض، فالمقاومة أفشلت القوة العسكرية الإسرائيلية، وزرعت الرعب في قلوبهم، ونقلت المعركة إلى أرض العدو، رغم تفوقه العسكري والتكنولوجي واستخدامه الترسانة العسكرية التي تفوق ما تمتلكه المقاومة، إلا أن المقاومة فرضت نفسها وأبدعت بل وانتصرت، إذن المقاومة كانت العامل الأساس في رضوخ إسرائيل.

إذن من حيث المبدأ، لا تناقض بين السعي للسلام وامتلاك القوة أو اللجوء إليها، ولا تناقض بين القول بالمقاومة وممارستها والقول بالسلام وتوظيف كل أدوات حل الصراع الأخرى كالمفاوضات والوساطة والتحكيم. واقع العلاقات بين الدول وحتى داخل المجتمع الواحد، تؤكد على عدم التناقض بين السلام وامتلاك القوة أو السعي إليها. من يقول بالسلام كخيار استراتيجي ويسعى له مجرداً من أوراق القوة وأهمها وحدة الشعب حول هذا الخيار والبقاء على الخيارات الأخرى ولو كإمكانية محتملة، لن يحقق سلاماً لشعبه بل استسلاماً أو استقراراً مؤقتاً، ومن يقول بالمقاومة كاستراتيجية ويمارسها موسمياً وفصائلياً وبدون وحدة وطنية وبدون مشروع ورؤية للسلام لن يجلب للشعب إلا مزيداً من المعاناة، وسيحرم الشعب من توظيف القوى المؤيدة لعدالة القضية الوطنية (ملتقي الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية،2008:نت).

إن أكثر الدول حديثاً عن السلام والقانون الدولي والقرارات الشرعية الدولية تلجأ للقوة وحتى للإرهاب عندما يتم تهديد مصالحها وهذا ما هي عليه كل الدول الكبرى كالولايات المتحدة ودول أوروبا وحتى إسرائيل، وكل حركات التحرر بل وأكثرها ممارسة للعمل العسكري كجبهة تحرير فيتنام وجبهة تحرير الجزائر، كانت تلجأ للمفاوضات إما لحصد نتائج العمل المسلح، أو كاستراحة مقاتل، أو استجابة لمطالب دولية ومساعي وساطة، فالمقاومة حق مشروع لكل شعب يخضع للاحتلال، ولكن المهم وجود استراتيجية وطنية للمقاومة ، واليوم إن كانت الظروف لا تسمح بالمقاومة المسلحة فيمكن تفعيل المقاومة السلمية، وهي اليوم ضرورية وممكنة ليس كبديل عن خيار التسوية والمفاوضات بل كداعم لهما وخصوصًا (استحقاق أيلول) فأيلول لن يكون استحقاقا منجزاً للهدف إن لم تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة انتفاضة أو مقاومة سلمية شعبية تبدأ منذ اليوم ويواكبها حراك واسع لفلسطيني الشتات وخصوصاً في أوروبا والأمريكيتين،

فالفلسطينيون وحدهم بين كل شعوب الأرض اختلفوا وانقسموا على أمور يجب أن تكون محل توافق وطني لأنها بطبيعتها لا تقبل التعارض، فقد انقسموا حول المقاومة المسلحة، وانقسموا حول خيار السلام، وانقسموا حول الموقف من القرارات الشرعية الدولية وينقسمون اليوم حول المفاوضات (ملتقي الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية،2008:نت).

إن من بديهيات العمل النضالي ضرورة المزاوجة بين المفاوضة والمقاومة، والإنجاز على طاولة التفاوض يجب أن تسبقه قدرات الفعل المقاوم في الميدان، وهذا ما تعلمناه من دروس تجربة جبهة التحرير الوطني في الجزائر، و"الفيت كونج" في فيتنام، والمجاهدين في أفغانستان، حيث إن الحق يحتاج – دائماً – إلى قوة تحمله وتحميه (يوسف،2015:مقابلة شخصية).[1]

إن التجربة الفلسطينية وانتفاضة الأقصى والإصرار الفلسطيني في قطاع غزة على المواجهة المسلحة، نتج عنه الانسحاب الإسرائيلي في آب (أغسطس) 2005 من قطاع غزة، بالتالي استطاعت المقاومة أن توجد حالة من الرعب داخل المجتمع الإسرائيلي. إذن نحن نمتلك الخيارات، فإسرائيل كل همها الآن الحفاظ على التنسيق الأمني مع السلطة، و يقولون إذا انتهى التنسيق سنضطر لمواجهة المقاومة، و خياراتها كثيرة، بالتالي نمتلك القدرة على المقاومة فهي بديل (أبو شمالة، 2015: مقابلة شخصية).[2]

وهناك رفض للمفاوضات من غالبية الفصائل الفلسطينية، لأنها لم تجدِ ثماراً مع الشعب، حتى مع القيادة السياسية الموجودة، و هناك تصريحات للدكتور صائب عريقات، أن نتيجة المفاوضات بعد عشرين عاماً هي صفر، و بالتالي يجب أن يكون هناك توجه فلسطيني نحو إعادة اللحمة بين أبناء الشعب الواحد، ومن ثم العمل على إيجاد قواسم مشتركة، وقراءة سياسية جديدة للواقع الفلسطيني في ظل المفاوضات المتعثرة، وتعنت حكومة نتنياهو (حماد، 2015: مقابلة شخصية).[3]

و بعد مرور 22 عاماً على توقيع اتفاق أوسلو، و بعد وصول المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلى طريق مسدود، بسبب إصرار حكومة نتنياهو على الاستيطان و التهويد، والإجراءات العنصرية ضد الشعب الفلسطيني، فالكل الفلسطيني تجاوز موضوع المفاوضات، والرئيس محمود عباس وحركة فتح باتت مقتنعة تماماً بأن المفاوضات لم تؤدِ إلى إنهاء الاحتلال ووقف الاستيطان، وبالتالي بات الكل يبحث عن طريق أو مسار جديد للخروج من المأزق، وهذا

(1) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. احمد يوسف.

(2) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. فايز أبو شمالة.

(3) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. أحمد حماد.

المسار نحن الفلسطينيون بحاجة فيه إلى استراتيجية وطنية فلسطينية موحدة يتفق عليها الجميع خاصة فتح وحماس، من أجل مواجهة الاحتلال والاستيطان (أبو سعدة،2015: مقابلة شخصية).[1]

إن المفاوضات والمقاومة وسائل، والإشكالية في انقسام الشعب إلى تيار مفاوض و آخر مقاوم، أقول إن المفاوضات بدون مقاومة لن تنجح، والرئيس محمود عباس يرتهن على مفاوضات سلمية وشرعية ودولية، ولن تحقق أي نجاح، المفاوضات لن تحقق ذلك بدون قوة المقاومة، ومعرفة الوقت المناسب لكلاهما، وسيبقى الشأن الفلسطيني ضعيف، والإنجازات الفلسطينية على الأرض لا ترتقي إلى مستوى تضحيات الشعب الفلسطيني(صافي،2015:مقابلة شخصية).[2]

خاتمة:

لا يمكن أن تتوفّر عناصر النجاح لنقطة البداية، إذا لم ننطلق من حقيقة أن القضية الفلسطينيّة قضية تحرر وطني، وأن اتفاق أوسلو فشل فشلاً ذريعاً، ومما يثير القلق أن النخبة السياسية والفريق المفاوض في أوسلو وما بعده هم أنفسهم – باستثناء غياب الرئيس ياسر عرفات، على عكس التغيير في الوفد المفاوض الإسرائيلي، فهل يُعقل أن ينجح الذين فشلوا في المفاوضات منذ بدايتها إلى اليوم في قيادة شعب، وحماية مشروعه الوطني، فالبديل القوي لاتفاق أوسلو هو ترسيخ الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتفعيل منظمة التحرير بإدخال الفصائل الإسلامية لها ، كحركتي حماس والجهاد الإسلامي وغيرها .

وإذا كانت المرحلة التي يمر بها الشعب الفلسطينيّ مرحلة تحرر وطني، بالتالي يجب أن يكون هناك برنامجٌ وطنيّ، وميثاقٌ وطني يجسّد «ركائز المصلحة الوطنية العليا»، التي تُجَمِّع الفلسطينيّين وتقتضي توحيدهم في كيان واحد وقيادة واحدة، دون نفي التعددية التي تطرح تنوعاً في الأحزاب والفصائل، وتنوعاً في البرامج المتنافسة في إطار من الوحدة التي تجمع الجميع.

إن غياب الاستراتيجية المؤدية لأزمة النظام السياسي الفلسطيني ليس خللاً ظرفياً عابراً، بل خلل بنيوي قبل أن يكون وظيفياً، خلل صاحب المشروع الوطني منذ نشأته الأولى – وإن بدرجات متفاوتة، الأمر الذي يستدعي مراجعة استراتيجية شمولية لمجمل الحالة السياسية الفلسطينية ولا نستثني من ذلك أحزاب اليسار ومؤسسات المجتمع المدني.

---

(1) مقابلة علمية تم إجراؤها مع د. مخيمر أبو سعدة.

(2)مقابلة علمية تم إجراؤها مع أ. د. خالد صافي.

لذلك، إن البديل الوحيد للمفاوضات هو المفاوضات بنهج ورؤية جديدة، مفاوضات بتغيير منهجي، مفاوضات باستخدام كل مقومات النجاح والقوة على طاولة المفاوضات، مفاوضات بنفس طويل، مفاوضات مستندة إلى صمود على الأرض، والأهم توظيف خلاق للزمن، هذا هو البديل الحقيقي والواقعي والعملي، لحماية الحقوق والثوابت الوطنية، والدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فالمصالحة هي الخطوة لتحقيق ذلك.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تم استنتاجها من خلال تحليل الباحث للمراحل التي مرت بها المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والتي خلصت إلى ما يمكن الاستفادة منه في القضية الفلسطينية، وكيف يمكن أن يستفاد منها في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث إن هذه النتائج أعطت تصوراً واضحاً ومراجعة موضوعية لطبيعة المفاوضات في القضية الفلسطينية، بحيث يمكن استغلالها لخدمة القضية الفلسطينية وترسيخ وتعزيز الوحدة الوطنية.

1. السياسة الفلسطينية ما زالت غير قادرة على معالجة الأسباب الرئيسية للقضايا المحورية في القضية الفلسطينية، ولم ترتق المفاوضات لتطلعات الشعب الفلسطيني وآماله.
2. الضعف في الموقف التفاوضي الفلسطيني وغياب التوازن بين الطرفين، ترك المجال للطرف الإسرائيلي يفرض شروطه وإملاءاته وحلوله، ناهيك أن اختيار المفاوض السيء والإعداد والتحضير من الجانب الفلسطيني سبب عجزاً في قيادة المفاوضات وتوجيهها في المسار السيء.
3. المفاوض الفلسطيني يتصرف بشكل ارتجالي، وذلك لقلة الخبرة التفاوضية قادت إلى ارتكاب الأخطاء ، في حين المفاوض الإسرائيلي أكثر تماسكاً ، وأكثر تصلباً وتمسكاً بمطالبه.
4. أضحى الميثاق الوطني الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو مجرد وثيقة تاريخية عفا عليها الزمن، ويعتبر الميثاق هو الوثيقة الوحيدة التي نالت الإجماع الوطني وموافقة الفصائل والأطر والتيارات والنخب الفكرية والشعبية، وقد نص الميثاق وأكد على أن فلسطين هي وطن الشعب العربي الفلسطيني، وجزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وبطلان وعد بلفور غير القانوني.
5. تعدد الرؤى الفلسطينية وثوابتها الوطنية والعقائدية، فإن المشكلة أكبر من أن يحلها اتفاق مصالحة، وإن كان الاتفاق سيسهم بعد أن وقعت منظمة التحرير

– اتفاق أوسلو– في تقريب العديد من وجهات النظر، إلا أن هناك الكثير من المطلوب عمله لاتخاذ مجموعة إجراءات على أرض الواقع، تتجاوز المحاولات المعتادة للاستفادة التكتيكية من الاتفاق المبرم.

6. إسرائيل ليس لديها رغبة حقيقية لإبرام سلام مع الفلسطينيين، بل إن الوقائع على الأرض تشير إلى استمرار اتخاذها لسياسات تؤدي إلى مزيد من والاعتداء على الشعب الفلسطيني وحقوقه، ومخططها الأكبر هذه الأيام نزع الفلسطينية عن أبعادها وسياساتها، وتحويلها إلى قضية إنسانية بحتة لا تستوجب إلا الشفقة وعطف العالم، بعيداً عن الحقوق المشروعة.

7. إن غياب ثقافة الشراكة الوطنية عن الساحة الفلسطينية والتنكر الفصائلي آخذ بالاستفحال، وتجربة السنوات الماضية بما احتوته من مآسٍ في ظل الانقسام وتوغل المحتل، لم تكن كافية لإعادة صياغة التفكير الفصائلي باتجاه شراكة حقيقية، والاستقامة على رؤية جامعة تغلب المشترك الوطني العام على الاعتبار الفصائلي الضيق، فنحن الفلسطينيين نحتاج إلى طريق الشراكة الوطنية التي تشكل القاعدة الصلبة في مواجهة الاحتلال وتحدياته، ونحتاج إلى تعلم الدروس والعبر من أخطاؤنا.

8. الظروف السياسية والاقتصادية بعد أحداث عام 2007، أدت إلى اختفاء بعض القيم الوطنية والأخلاقية التي تُؤسس لقيام الوحدة الوطنية، وانعكس ذلك على التماسك الاجتماعي والسياسي ، لا يدل إلا على ضعفه وأنه لا يمتلك القوة على طاولة المفاوضات، وأصبحت وظيفة السلطة الفلسطينية ودورها ليس لخدمة الشعب الفلسطيني بل لخدمة أمن إسرائيل.

9. يمكن القول أن الانقسام الفلسطيني أثر على مستوى النسيج الاجتماعي والثقافي بما فيها العلاقات بين الزملاء والأصدقاء والأقارب والأسرة، وأظهرت العديد من الوقائع والدراسات الميدانية لعينات طالت الآلاف إلى أن الانقسام طال أهم بنيتين هما الأسرة والمدرسة، ووصل الأمر كما أشارت الدراسات إلى القطيعة بين الأرحام، وإلى قطع الصلات بين الأسرة الواحدة، التي يجب أن تكون متحدة، وعلى قلب واحد، وصار التعصب الحزبي أو

الفصائلي أقوى بكثير من التعصب العائلي، وأُقحمت الجامعات والمعاهد والكليات أصلاً في متاهة الصراعات الداخلية.

10. غياب الإرادة الصادقة والعزم الأكيد لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية، حتى أصبح هناك ضعف في صناعة القرار الفلسطيني للقيادة الفلسطينية، ووصل الأمر إلى التدخل الأمريكي والإسرائيلي، وشروط الرباعية وغيرها من الأطراف العربية المنحازة لإسرائيل.

11. لا يجد المثقف المخلص لوظيفته ورأيه تسويقاً لأعماله وجهوده، وأصبح ذلك حكراً على أبناء طرفي المعادلة، مما أضعف حالة الإبداع الثقافي والسياسي الذي يعتبر عاملاً حيوياً في حياة الأمم والشعوب.

12. الخلاف القائم بين الفصائل ليس خلافاً فرعياً، بل اختلاف منهجي أيديولوجي، لذا فإن أي قرار بشأن المفاوضات ستبقى قائمة، فالاختلافات الجوهرية تجعلنا غير متفائلين بالوحدة إن تحققت، ومع ذلك فإنها غير مستحيلة إذا التقى الطرفان على مصلحة مشتركة وليست مؤقتة، وهذه المصلحة ينبغي أن تكون مصلحة فلسطين.

13. تردي النظام السياسي الفلسطيني، وغياب الشراكة السياسية، وانعدام التوافق الوطني، نتيجة للأخطاء التي وقعت فيها الفصائل وخصوصاً حركتي فتح وحماس.

ثانياً: التوصيات

1. لا بد للسياسة الفلسطينية أن تتخذ خطوات عملية سياسية لتكون قادرة على معالجة الأسباب الرئيسية للقضايا المحورية في القضية الفلسطينية، وأن ترتق بالمفاوضات لتتناسب مع تطلعات الشعب الفلسطيني وآماله.

2. ضرورة دراسة عوامل الضعف في الموقف التفاوضي الفلسطيني لفرض التوازن بين الطرفين، وعدم ترك مجال للطرف الإسرائيلي يفرض شروطه وإملاءاته وحلوله.

3. تدريب الوفد المفاوض الفلسطيني، وإكسابه الخبرات التفاوضية اللازمة التي تمنعه من المواقف الارتجالية وارتكاب الأخطاء، والتنبؤ بالمصاعب والإشكاليات التي يمكن أن تواجهه.

4. دراسة الخطط والبدائل الاستراتيجية والتنبؤ بالمصاعب والإشكاليات التي يمكن أن تواجهه المفاوض الفلسطيني، ووضع السيناريوهات المتوقعة القادرة للتغلب على المفاوضات.

5. ضرورة مشاركة كافة الفصائل الفلسطينية لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتمثيلها على أساس شراكة حقيقة، وإعادة بناء أولويات المشروع الوطني على أسس ترفض التنازل عن الأرض وتحمي خيار المقاومة.

6. تفعيل العلاقات الدولية مع المؤسسات والهيئات الدولية، لإجبار إسرائيل على إبرام سلام حقيقي مع الفلسطينيين.

7. إعادة النظر في الاتفاقيات التي وقعتها حركة فتح، وربما إلغاء أو تعديل عدد منها بالاستعانة بأخصائيين ومراكز أبحاث فلسطينية مستقلة القرار، دون النظر إلى العوامل الخارجية التي قد تضغط لإعاقة الأمر.

8. العمل على إيجاد صحوة فلسطينية تقود إلى تبني مشروع إنقاذ فلسطيني يحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه في هذه المرحلة، ويتطلب ذلك إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني، وإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية.

9. إعادة برمجة وعي الجمهور باتجاه الحقوق الوطنية، وهذا يتطلب تكريس ثقافة الشراكة الوطنية والرقي بمستوى الخطاب السياسي العام، والتعبوي الموجه للداخل للارتقاء بجمهور يتمتع بثقافة سياسية واعية، التمتع بإرادة صادقة وعزم أكيد لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية حتى يكون باستطاعتنا صناعة قرار وطني فلسطيني دون ابتزاز أو تدخل.

10. تعزيز القيم الوطنية والأخلاقية لقيام وحدة وطنية شاملة، تؤدي إلى التماسك الاجتماعي والسياسي، معالجة آثار الانقسام الفلسطيني من خلال تفعيل اللجان التي أُقرت، مثل اتفاق مكة والشاطئ.

11. إصلاح النظام السياسي الفلسطيني وتكريس الشراكة السياسية الحقيقية بين الأحزاب الفلسطينية، وليس مجرد مصالحة بين فتح وحماس، ذلك لأن الشعب الفلسطيني أكبر من الفصيلين، والشعب يضع التدابير اللازمة لضبط سلوك الفصائل الفلسطينية.

12. نحن بحاجة لتطوير قدراتنا العسكرية لكي نؤثر على ميزان القوى على طاولة المفاوضات، ولهذا يجب دعم المقاومة في قطاع غزة وتفعيلها بالضفة الغربية، وهذا بالتأكيد يتطلب القفز عن الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، والتركيز على المصلحة الوطنية الفلسطينية.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أولاً: الكتب:

- ابحيص، حسن و وائل، سعد.(2008):**التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007**. ط1 ، مركز الزيتونة، بيروت.
- ابراش، إبراهيم.(2003): **فلسطين في عالم متغير**، المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، رام الله.
- أبو الحسن، وائل.(2008): **أزمة الخطاب السياسي الفلسطيني ومشهد الانحلال المعياري**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- أبو بكر، مصطفى.(2005): **المرجع في التفاوض الناجح "مدخل استراتيجي سلوكي"**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- أبو دية، أحمد.(2004):**الفساد و آليات مكافحته**، حقوق الطبع والنشر محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والشفافية و المساءلة(أمان)، القدس.
- أبو شنب، حسين.(2001): **دراسات ومحاضرات في فن التفاوض**، جامعة فلسطين، غزة.
- أبو شيخة، نادر.(2008):**أصول التفاوض**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
- أبو عامود، محمد.(2010): **التفاوض الدولي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- أبو عرفة، عبد الرحمن.(2013): **الفساد في المجتمع الفلسطيني**، الائتلاف من أجل النزاهة و المساءلة أمان، رام الله.
- أبو عفيفة، طلال.(1998): **الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية. 1897-1997**. فلسطين.
- أبو قحف، عبد السلام.(1989): **سياسات الأعمال والممارسات الإدارية في المنظمات الصناعية والتجارية**، مؤسسة الشباب، جامعه الإسكندرية.
- أبو نحل، أسامة وجاد، عماد وأبو سعدة، مخيمر و عبد الواحد، ماهر.(2012): **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو**، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس.
- أبو ريا، أمين.(1989): **مهارات التفاوض**، مركز تدريب بترومين، الرياض.

- إدريس، ثابت.(2005): **التفاوض استراتيجيات وتكتيكات ومهارات تطبيقية**. الدار الجامعية، العراق.
- أندرسون، باربارا.(2010): **مهارات التفاوض الاحترافي**، مكتبة الهلال للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الائتلاف من أجل النزاهة و المساءلة أمان.(2012): **الفساد الداء و الدواء**،ط1، مؤسسة كفينا تل كفينا، فلسطين.
- بلانتين، فاليري. (2011): **إدارة المفاوضات: الاستراتيجيات – المهارات والأساليب**، التقدم العلمي للنشر والتوزيع، عمان.
- بلقزيز، عبد الإله.(2006): **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حسن، محمد.(2010): **مبادئ التفاوض**، دار إثراء للنشر، عمان.
- حسين، عدنان.(1998): **التسوية الصعبة: دراسات في الاتفاقيات و المعاهدات العربية والإسرائيلية** ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، بيروت.
- الحمد، جواد(2005): **منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع بنيوي سياسي**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
- الحمد، جواد.(1994): **مستقبل السلام في الشرق الأوسط**، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، عمان.
- الخالدي، رشيد.(2008): **القفص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لقامة دولة** ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت.
- الخزرجي، تامر.(2004):**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دار مجدلاوي، عمان.
- الخضيري، محسن.(2003): **مبادئ التفاوض**.ط1، مجموعة النيل العرب، القاهرة.
- رزقة، يوسف.(2005): **تجربة المقاومة والانتفاضة حتى عام** 2015.غزة.
- الزهراني، أحمد.(1992):**السياسة السعودية في الدائرة العربية**، موقع الملك خالد، الرياض.
- سعيد، إدوارد.(1995): **غزة أريحا سلام أمريكي**، دار المستقبل العربي، القاهرة.
- سعيد، إدوارد.(2012): **نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها**، ط1، دار الآداب، بيروت.
- السمرة، زياد.(2008): **فن التفاوض**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

- شارب، جين.(2003): **من الديكتاتورية إلى الديمقراطية إطار تصوري للتحرر**، ترجمة دار عمر، مؤسسة ألبرت أينشتاين، بوسطن.
- الشهاوي، إبراهيم.(2010): **ثقافة التفاوض و الحوار**، ط1، حقوق الطبع والنشر للمؤلف، العراق.
- عاروري، نصير.(2000): **أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عامر، سامح و قنديل، علاء و الصعيدي، نبيه.(2011).**إدارة التفاوض**، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون.
- عريقات، صائب.(2008): **الحياة مفاوضات**،ط1، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- عفيفي، صديق، وجرمين، سعد.(2003): **التفاوض الفعال في الحياة والأعمال**،ط7، مكتبة عين شمس، الإسكندرية.
- العلاق، بشير.(2010):**إدارة التفاوض**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- علي، جمال.(2012): **مبادئ العلوم السياسية اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات**، دار النهضة العربية، القاهرة.
- قاسم، عبد الستار.(1998): **الطريق إلى الهزيمة**، المكتبة الجامعية، نابلس.
- قاسم، عبد الستار.(2002): **الموجز في القضية الفلسطينية**. ط1، المكتبة الجامعية، نابلس.
- قريع، أحمد.(2008): **المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام بدايات ملتبسة ونهايات مؤجلة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- الكيلاني، هيثم.(1998): **النظرية الإسرائيلية في التفاوض**، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت.
- محفوظ، محمد.(2004): **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- مصطفى، محمد.(2012): **علم التفاوض بين النظرية والتطبيق**.ط1، دار البداية ناشرون وموزعون.
- مصلح، عبير.(2013): **النزاهة و الشفافية في موجهة الفساد**، حقوق الطبع والنشر محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والشفافية و المساءلة(أمان)، القدس.
- معلا، ناجي.(1994): **الأصول العلمية في إدارة المبيعات**. عمان.
- نصر، يوسف.(2001): **فوضى السلاح وأمن المجتمع الفلسطيني**، منشورات وزارة الإعلام،ط1، رام الله.

- نعيرات، رائد.(2011): **دراسة حالة الموقف الفلسطيني في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ أنابولس 2007-2011**، المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، نابلس.
- نوفل، أحمد وآخرون.(2007): **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة و إعادة البناء**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- نوفل، ممدوح.(1996): **الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني مدريد-واشنطن**، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، رام الله.
- الهزايمة، على، و عوض، محمود.(2006): **المدخل إلى فن المفاوضات**، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان.
- هلال، جميل.(1998): **النظام السياسي بعد أوسلو**. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية والوحدة العربية، فلسطين.
- هلال، جميل.(2006): **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية**، المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، رام الله
- يوسف، أحمد.(2015): **التيه الفلسطيني تساؤلات مقلقة و أفكار وطنية حائرة**، بيت الحكمة، فلسطين.

ثانياً: الرسائل العلمية:

- درويش، عبد السلام.(2013): **أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية**. رسالة ماجستير غير المنشورة. قسم التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية: نابلس.
- درويش، عبد العزيز.(2013): **آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية و أثرها في التنمية السياسية فتح وحماس نموذجاً**. رسالة ماجستير. قسم التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- الديراوية، مصطفى.(2009): **دور الانتخابات العامة في تعزيز الديمقراطية داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**. رسالة ماجستير. جامعة القدس، فلسطين.
- صقر، وسام.(2010): **الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة2005-2009**. رسالة ماجستير. قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر: غزة.

- طالب، موسى.(2011): **دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الوحدة الوطنية لدى طالبات الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة**. رسالة ماجستير غير المنشورة . جامعة الأزهر: غزة.
- عرفات، حنين،(2005): **أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاساته على التنمية الوطنية**. رسالة ماجستير. قسم التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية: نابلس.
- عمير، ميسون،(2012): **النخبة السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية– نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني**. رسالة ماجستير. قسم التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية: نابلس.

ثالثاً: المقابلات الشخصية:

- إبراهيم، عبد الرحمن:2015، **أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيرزيت**، 2015/09/12، 05:00 مساءً.
- أبو سعدة، مخيمر:2015، **أستاذ مشارك في العلوم السياسية بجامعة الأزهر**، 2015/09/16، 01:00 ظهراً.
- أبو شمالة، فايز:2015، **كاتب ومحلل سياسي، عضو المجلس الوطني الفلسطيني**، 2015/09/03، 06:00 مساءً.
- أبو شنب، حسين: 2015، **كاتب ومحلل سياسي، عضو المجلس الوطني، مؤسس كلية الإعلام بجامعة فلسطين والأقصى**، 2015/09/13، 05:00 مساءً.
- بدران، آمنة: 2015، **أستاذ العلوم السياسية بجامعة القدس "أبو ديس"**، 2015/09/11، 04:30 عصراً.
- حماد، أحمد:2015، **أستاذ الإعلام والعلاقات الدولية بجامعة الأقصى**، 2015/09/20، 12:00 ظهراً.
- حمودة، سمير: 2015، **أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيرزيت**، 2015/09/11، 11:30 صباحاً.
- صافي، خالد:2015 ، **أستاذ دكتور في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**،2015/10/03، 11:00 صباحاً.
- عبد الجواد، صالح:2015، **أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيرزيت**، 2015/09/08، 10:00 صباحاً.

- العجرمي، محمود:2015، 2015/09/16، **الخبير الاستراتيجي، الكاتب والمحلل السياسي، نائب جامعة فلسطين للشؤون الأكاديمية**، 08:00 صباحاً.
- عوض، سمير:2015، **أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيرزيت**، 2015/09/22، 07:00 مساءً.
- يوسف، أحمد: 2015، **كاتب سياسي ، المستشار السياسي الأسبق لرئيس الوزراء الفلسطيني، رئيس مجلس إدارة بيت الحكمة الفلسطيني، أول رئيس للجنة الحكومية لكسر الحصار، وكيل وزارة الخارجية الفلسطينية السابق**، 2015/08/19، 11:00 صباحاً.

رابعاً: الدوريات والتقارير:

- أبو النجا، إبراهيم. (2009): **مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون**. سياسات.(العدد 8).
- أبو الهيجا، إبراهيم.(2007): **الفكر السياسي لحماس مقاربات الثابت والمتغير**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات متوفر على http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=
- الأهدن، فرهاد.(1987): **فن و آداب علم التفاوض**. اتحاد جمعيات التنمية الإدارية.(العدد 1).
- البردويل، صلاح.(2009).**مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون**. أدارها عاطف أبو سيف. سياسات.(العدد 8).
- بلقزيز، عبد الإله.(1993): **عن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ليس بالإمكان أسوأ مما كان**. المستقبل العربي. (العدد 178).
- التقرير الاستراتيجي" 29".(2011): **المصالحة بين فتح وحماس التطورات والاحتمالات**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- تقرير مدار الاستراتيجي.(2009):المشهد الإسرائيلي 2007.
- الجرباوي، علي.(2009): **المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: الأرق والحل**، المؤتمر السنوي التاسع لمركز الخليج للدراسات، الشارقة.
- جقمان، جورج.(2008): الفلسطينيون والمعضلات الثلاثة، الدراسات الفلسطينية، (العدد 76).
- حجازي، محمد.(2009):**منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس صراع على التمثيل الفلسطيني**.(العدد 24).

- الحمد، جواد.(2006): **مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي حتى عام 2015 ودور الأحزاب العربية في حسم الخيارات مقدمة لمؤتمر الأحزاب العربية)**، دمشق.
- حوار مفتوح حول **تأثير الانقسام على المشروع الوطني الفلسطيني**.(2007) مجلة الدراسات الفلسطينية.(العدد69).
- سالم، وليد.(1999): **العلاقة الفلسطينية- الفلسطينية**، السياسة الفلسطينية.(العدد22).
- سعيد، محمد.(1997): **تأملات حول أسلوب المفاوض الإسرائيلي**. الفكر العربي.(العدد 4).
- الشيخ، خليل.(2005): **موقف الشيخ أحمد ياسين من الوحدة الوطنية**، مؤتمر الإمام الشهيد أحمد ياسين، الجامعة الإسلامية: غزة.
- الطناني، معين.(2004): **الحوار الفلسطيني والانسحاب الاسرائيلي من غزة**، مجلة التخطيط الفلسطيني، (العدد 125)، متوفر على مركز التخطيط الفلسطيني الالكتروني. http://www.oppc.pna.net/index.html
- عمايرة، محمد.(2009): **بانتظار خطاب أوباما**، مجلة المستقبل العربي،(العدد369).
- كيالي، ماجد.(2006): **الأزمة الفلسطينية والتطورات الراهنة حوار مع موسى أبو مرزوق**. الدراسات الفلسطينية.(العدد 67).
- كيالي، ماجد.(2009): **معضلات الحركة الوطنية الفلسطينية بين خنوع المفاوضين وجنوح المقاومين**. شؤون عربية.(العدد 137).
- محفوظ، محمد.(2011): **الحوار الوطني وآفاق الوحدة الوطنية**، مجلة الواحة الخليج العربي.
- مركز دراسات الشرق الأوسط.(2014): ندوة **بعنوان المفاوضات "الإسرائيلية- الفلسطينية" ومخاطرها على الوحدة الوطنية الأردنية**، الأردن.
- مهدي، عبير.(2012): **مفهوم الوحدة الوطنية و طرق تعزيزها في العراق**. المجلة السياسة الدولية.(العدد 22).
- مهنا، رباح.(2009): **تعثر الحوار الفلسطيني والبدائل الوطنية الوحدوية**، موقع وكالة قدس نت . http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=99633

- النفـار، سـليم.(2010): **المفاوضـات الفلسـطينية بـين الثابـت والمتحـول.** سياسات.(العدد12).
- هـلال، جميـل.(2008): **فـي الـذكرى السـتين لنكبـة الانقسـام الفلسـطيني،** الدراسات الفلسطينية،(العدد74).
- هـواش، محمـد.(2009): **الحـوار الفلسـطيني بـين تطـابق البـرامج وتعـارض المصالح،** مجلة سياسات. (العدد 8).

خامساً: الصحف:

الحياة الجديدة.2013/04/15. عدد 6268، رام الله.

جريدة الأيام. 2009/02/25. عدد 4071، غزة.

- **سادساً: المراجع الإلكترونية:**
- منتـديات الضـالع، http://www.dhal3.com/vb/showthread.php?t=48078 تاريخ الاطلاع 2015/03/10.
- موقع الجزيرة، http://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع **2015/09/18**
- مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات، انظر الرابط: http://www.alzaytouna.net تاريخ الاطلاع **2015/04/15**
- مركز كارينغي للشرق الأوسط،http://carnegieendowment.org تاريخ الاطلاع **2015/04/17.**
- موقع القدس،http://www.alquds.com/node/225892تاريخ الاطلاع **2015/04/23**
- ملتقـى الثقافـة والهويـة الوطنيـة الفلسـطينية، http://www.palnation.org/vb/forumdisplay.php?f=6
- موقع الحوار المتمدن،
- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158749
- تاريخ الاطلاع **2015/05/02**
- موقع الجزيرة نت، www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع **2015/05/17**
- موقع البديل الفلسطيني http://www.badil.org/ar/http://www.badil.org/ar/ تاريخ الاطلاع **2015/05/26**
- الجزيـرة نـت http://studies.aljazeera.net/reports تـاريخ الاطـلاع **2015/05/31**

- موقع القنصلية الأمريكية:
- http://arabic.jerusalem.usconsulate.gov/president_obama.html

تاريخ الاطلاع **2015/06/02**

سابعاً: المراجع الأجنبية المترجمة:

- أيلانـد، غيـورا.(2008): **إعـادة التفكيـر فـي حـل الـدولتين**، مركـز واشـنطن لسياسـات الشـرق الأدنـى. متـوفر علـى الإنترنـت مـن خـلال صـفحة معهـد واشنطن.

المراجع الإنجليزية:

- Herbert C. Kelman(2004): **The role of an international facilitating service-**
- **for conflict resolution, International negotiatio**n , Vol 9 ,no 3.
- Maal, mohammad ;El – hamad, jawad; El – maaitah, sameeh.(1995). **bilateral and multilateral negotiations for peace in the middle east : scenarios expected**. amman (jordan):middle east studies centre.
- Al-Abid, Ibrahim.(1970). **Israel and Negotiations**. Lebanon :p. l. o. research center.
- Barrett, Colin.(1987). **Practical Handbook Of Transportation Contracting and Rate Negotiations**. Washington: the traffic service corporation.
- Fisher,R. and Ury, W., Getting to yes: **Negation Agreement Without Giving In** , New York: Penguin Books, 1983.
- Lewicki, Roy j; Saunders, David; Barry, Bruce.(2004). **essentials of negotiation**. The Boston: McGraw hill.
- Raiffa, Howard.(1982). **The Art and Science Of Negotiation. Cambridge**: the Belknap press.
- Rubin, Z Jeffrey. (1975). **The Social Psychology of Bargaining And Negotiation**. New York: academic press.
- Shukair, Ahmad.(1966). liberation - Not Negotiation. Beirut: research Centre- Palestine liberation organization.